الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie

جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

الملحقة الجامعية–مغنية–

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي ومالي

عنوان المذكرة:

الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة
–حالة الجزائر–

إعداد الطالبة :

بكوش ابتسام

تحت إشراف :

د. شكوري سيدي محمد

لجنة المناقشة:

د. ساهد عبد القادر	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان(ملحقة مغنية)	رئيسا
د. شكوري سيدي محمد	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان(ملحقة مغنية)	مشرفا
د. مكيديش محمد	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان(ملحقة مغنية)	ممتحنا

السنة الجامعية:2015–2016

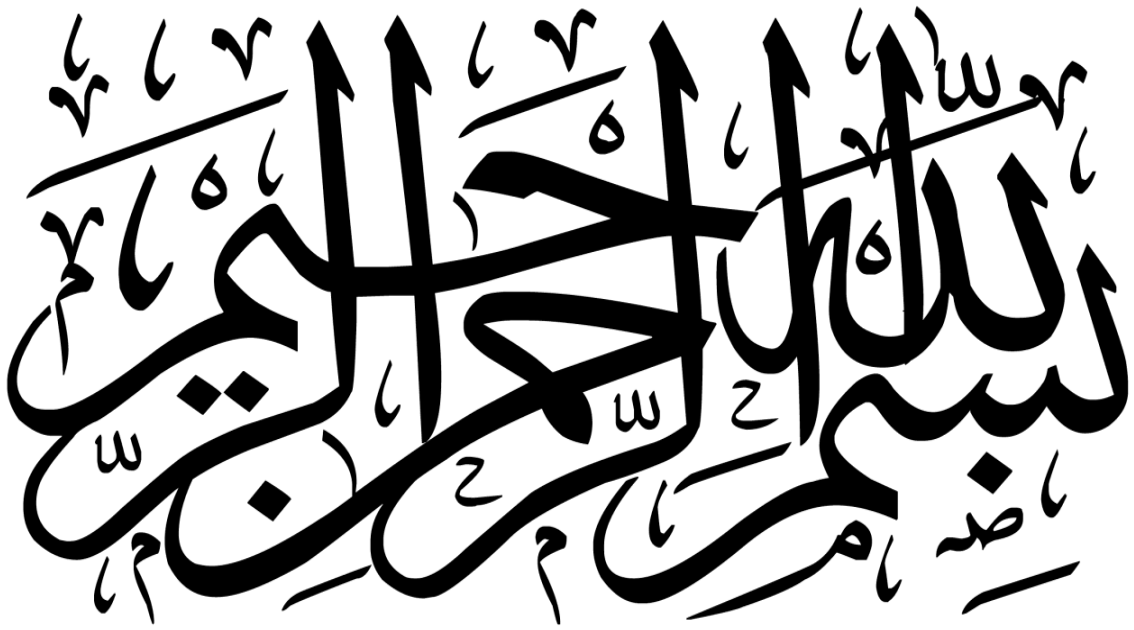
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع الذي أهديه

إلى

الوالدين العزيزين أطال الله في عمرهما

إلى

أخي الغالي وأخواتي كل واحدة باسمها

إلى

كل الأصدقاء والزملاء وأصحاب الدرب

وبالخصوص حسيني حميدة

وإلى

كل من ساندني طيلة إنجاز هذا العمل.

شكر وتقدير

أول شكر لله عز وجل على توفيقه لي لإتمام هذا العمل

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الاستاذ المشرف:

" د. شكوري سيدي محمد "

على توجيهاته ونصائحه القيمة على طول مسار هذا البحث.

وإلى

أعضاء اللجنة لقبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع.

الفهرس العام

الفهرس العام

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	
الاهداء	
الفهرس العام	I
قائمة الجداول والأشكال	IV
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: التنمية المستدامة	
مقدمة الفصل الأول	1
المبحث الأول:مفاهيم حول التنمية المستدامة	2
المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة	2
المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة	14
المطلب الثالث: مبادئ وخصائص وأهداف التنمية المستدامة	18
المبحث الثاني:استراتيجية التنمية المستدامة	22
المطلب الأول : مفهوم استراتيجية التنمية	22
المطلب الثاني: مزايا استراتيجية التنمية	23
المطلب الثالث:عملية وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	24
المبحث الثالث:مؤشرات قياس التنمية المستدامة	28
المطلب الأول:المؤشرات الاجتماعية	28
المطلب الثاني:المؤشرات الاقتصادية	31
المطلب الثالث:المؤشرات البيئية والمؤسسية	32
خاتمة الفصل الأول	38
الفصل الثاني:الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة	
مقدمة الفصل الثاني	39
المبحث الأول:ماهية الحكم الراشد	40
المطلب الأول:بلورة فكرة الحكم الراشد	40

المطلب الثاني:مفهوم الحكم الراشد	41
المطلب الثالث:تعريف الحكم الراشد	43
المبحث الثاني:عناصر وأبعاد ومؤشرات الحكم الراشد	50
المطلب الأول:عناصر الحكم الراشد	50
المطلب الثاني:أبعاد الحكم الراشد	52
المطلب الثالث:مؤشرات قياس الحكم الراشد	54
المبحث الثالث:أثر تطبيق الحكم الراشد على التنمية المستدامة	58
المطلب الأول:علاقة الديمقراطية بالتنمية	58
المطلب الثاني:علاقة الحكم الراشد بالتنمية	60
المطلب الثالث:أثر الحكم الراشد على التنمية البشرية واستقطاب الاستثمار الاجنبي	61
خاتمة الفصل الثاني	64
الفصل الثالث: الحكم الراشد و دوره في دعم مسار التنمية المستدامة في الجزائر	
مقدمة الفصل الثالث	65
المبحث الأول:الاصلاحات الاقتصادية وسياسات تطوير التنمية المستدامة في الجزائر	66
المطلب الأول:الجزائر من الأزمة الى الاصلاحات	66
المطلب الثاني:خطوات الاندماج لدعم التنمية المستدامة	71
المطلب الثالث:الاستراتيجية الجديدة للتنمية المستدامة	75
المبحث الثاني:مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر	83
المطلب الأول:مؤشرات الاقتصاد الكلي	83
المطلب الثاني:مؤشر الفقر والبطالة	89
المطلب الثالث:مؤشر الصحة والتعليم	92
المطلب الرابع:مؤشر البيئة والمؤسسية	96
المبحث الثالث:أهمية الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	101
المطلب الأول:آليات الحكم الراشد في الجزائر	101
المطلب الثاني:تحديات التنمية المستدامة وأثرها في تفعيل الحكم الراشد بالجزائر	109
المطلب الثالث:سبل تفعيل الحكم الراشد لخدمة التنمية المستدامة في الجزائر	114
خاتمة الفصل الثالث	119

الخاتمة العامة	119
قائمة المراجع	122

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والاشكال

قائمة الجداول

رقم	عنوان	الصفحة
1-1	تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ الحرب العالمية الثانية	11
2-1	الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة	20
1-3	تطور الميزان التجاري خلال الفترة(2009-2015)	86
2-3	تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته في الجزائر(2005-2011)	90
3-3	تطور مؤشر التعليم من (2000-2014)	95

قائمة الاشكال

رقم	عنوان	الصفحة
1-1	مخطط يوضح أبعاد التنمية الاقتصادية	14
1-3	معدلات النمو المسجلة في ظل الاصلاحات(1986-1998)	70
2-3	توزيع الغلافات المالية لتنمية الموارد البشرية وفق برنامج الإنعاش الاقتصادي	77
3-3	السياسة المصاحبة لبرنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)	78
4-3	توزيع الهيكل الاجمالي للاستثمارات وفق برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)	78
5-3	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)	82
6-3	الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد (بالدولار الامريكي)	83
7-3	تطور الديون وخدماتها في الجزائر	85
8-3	توازن ميزان المدفوعات/PIB	88
9-3	تطور احتياطي الصرف في الجزائر(1999-2015)	88
10-3	معدلات الفقر في الجزائر (2008-2013)	89
11-3	تطور معدل البطالة في الجزائر (2000-2014)	91
12-3	مؤشر العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر	93
13-3	عدد المتمدرسين في مختلف أطوار التعليم بالجزائر	96
14-3	نسبة السكان في الجزائر الذين يستخدمون مصادر مياه للشرب محسنة	97

15-3	نسبة السكان في الجزائر الذين يحصلون على مرافق الصرف الصحي.	98
16-3	مستخدمو الانترنيت لكل 100 نسمة	99
17-3	المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة	100
18-3	مؤشر حق التعبير والمساءلة (2000-2013)	104
19-3	مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف (2000-2013)	105
20-3	مؤشر فعالية الحكومة (2000-2013)	106
21-3	مؤشر سيادة القانون في الجزائر (2000-2013)	107
22-3	مؤشر ضبط الفساد في الجزائر (2000-2013)	107
23-3	مؤشر نوعية الاطر التنظيمية في الجزائر(2000-2013)	109
24-3	نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنويا)(1962-2013)	111

المقدمة العامة

1. تمهيد:

تزداد اهمية التنمية الاقتصادية في عالمنا المعاصر من بلد الى آخر وخاصة بالنسبة للدول النامية,حيث تعاني من ازمات اقتصادية واجتماعية وسياسية.ولقد مر الفكر التنموي بتحولات كبيرة انتقلت فيه افكار التنمية من المفهوم الكلاسيكي الذي ركز على النمو الاقتصادي الى مفهوم التنمية المستدامة الذي ركز على الوجه الانساني للتنمية وهموم الناس وحقوقهم وواجباتهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.وأعيد مفهوم التنمية بطرق عديدة ليعكس التداخل بين الجوانب الاقتصادية و الجوانب الاجتماعية في حياة الناس,وجاء مفهوم التنمية البشرية المستدامة ليمثل انتقاله من التنمية الشاملة المحدودة المعالم والأهداف الى تنمية بشرية ذات صفة توزيعية للمنافع ومؤكدة على حقوق الانسان وخياراته.

خلال السنوات المنصرمة استحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتماما عالميا ,فعقدت من اجلها القمم والمنتديات الدولية كان آخرها قمة جوهانسبرغ التي عقدت في جنوب افريقيا سنة2002 ,ولم تعد التنمية المستدامة ترفا فكريا بل هي مطلبا اساسيا لتحقيق العدالة والأنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية الاقتصادية والثروات بين الاجيال.ان تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توجيه الاهتمام بالنمو الاقتصادي و المسائل الاجتماعية,حيث جاء في بيان الامم المتحدة بشان الالفية لشهر سبتمبر 2000 انها لا تدخر جهدا في سبيل تخليص الانسان من ظروف الفقر والبطالة,ولا يتم هدا إلا بتحقيق بيئة مواتية للتنمية.والنجاح في تحقيق هده الاهداف يعتمد بالضرورة على توافر الحكم الراشد في كل بلد,وتعزيز المساواة بين الجنسين باعتبارهما وسيلتين فعالتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض ولتحفيز التنمية المستدامة فعلا.

ان الحكم الراشد موضوع مهم في أي نقاش حول التنمية لأنه مرتبط بالنمو الاقتصادي,فقد حرص عدد من المؤسسات الدولية على تناول هدا المفهوم بالتحليل والدراسة وعلى رأسها نجد الدراسة التي اجراها البنك الدولي تظهر العلاقة الموجودة بين الحكم الراشد وارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني,وان اتباع المقاييس الرئيسية للشفافية والوضوح تؤدي الى تشجيع استخدام الموارد المحلية بشكل افضل,وبالتالي يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية,وهكذا فان اصلاح الحكومات ضروري وحتمي عن طريق محاربة الفساد ومكافحة الرشوة.

بدا الحديث عن التنمية المستدامة والحكم الراشد في العالم عموما بعد صدور تقارير الامم المتحدة الانمائية,اذ كان المقصود التركيز على ابعاد التنمية المستدامة بالاستناد الى الحكم الراشد. والجزائر كباقي دول العالم, حيث شهدت

تطورات تضمنت اللجوء نحو تطبيق سياسات اقتصادية تحررية باعتماد اليات السوق والتوجه نحو الدخول في اقتصاد السوق,وقد تجسد د لك في التحولات التي عاشتها الجزائر من الاستقلال الى الوقت الحاضر,خاصة بعد فشل نظام التخطيط المركزي فلجأت الى اسلوب الخصخصة بسبب الاداء السلبي للقطاع العام مما انعكس سلبا على الوضع الاجتماعي,حيث اضطرت الى برنامج الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي الذي لقى دعما من صندوق النقد الدولي بعد ان قامت بجدولة ديونها ,و من نتائج دلك استعادت الجزائر توازناتها الكلية,وتمكنت من التطهير التدريجي للأموال العامة وتحقيق انخفاض في نسبة التضخم وتحقيق نمو اقتصادي موجب بعد فترة من الركود,إلا انه قد صاحبها من ناحية اخرى ارتفاع نسبة البطالة مع انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وانتشار الفقر.ان الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري تتميز بأزمة متعددة الجوانب حتمت عليها ان تندمج وتتأقلم مع التحولات الاقتصادية المحلية والدولية,والجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا ماليا وتجاريا وتكنولوجيا مع هدا العالم الذي ينتهج اسلوب اقتصاد السوق وحرية المعاملات التجارية والدي برزت معالمه في التكتلات والانضمام اليها يتيح فرصا ايجابية قد تؤدي الى تنمية اقتصادية شاملة.

2. الاشكالية :

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز الحكم الراشد و الانفتاح على الاقتصاد العالمي ,و من أجل تحقيق التنمية الشاملة يجب القيام بمجموعة من الاجراءات لتسيير النظام الاقتصادي و الاجتماعي لأجل تحقيق مطالب الديمقراطية و الشفافية وبالتالي تحقيق ابعاد التنمية المستدامة. بناءا على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في الجزائر من خلال تبني نظام الحكم الراشد ، و ماهي التحديات و الصعوبات التي واجهتها الجزائر ؟

3. الفرضيات :

للإجابة على هذا التساؤل انطلقنا من الفرضيات التالية:

- ان برامج التنمية المستدامة تتطلب ترشيد المناهج الاقتصادية و الاجتماعية و التكنولوجية بصورة تشاركية بين الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني.

- كلما ساد حكم القانون قل الفساد الاقتصادي و المالي وزاد النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي و تحسن مؤشرات التنمية الاقتصادية بالجزائر.
- انتهاج الحكم الراشد يؤدي إلى تفعيل السياسات التنموية الشاملة و تجسيد الديمقراطية ومحاربة الفساد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.
- وجود علاقة بين مسار الحكم الراشد و امكانية الوصول الى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في الجزائر.
- وضع القواعد و القوانين بتطبيق الحكم الراشد و مراقبة تنفيذها و توفير البيئة اللازمة لدعمها و تحقيق ابعاد التنمية المستدامة عبر الوطن.

4. المنهج المعتمد:

للإجابة عن التساؤلات وحل الاشكال وإعطاء التفاسير واثبات الفرضيات اعتمدنا المنهج التحليلي من خلال عرض وتحليل الوقائع الاقتصادية ،ومن خلاله نتعرض لعناصر الموضوع بصفة نظرية،إلا أنه يلزمنا إسقاط ميداني يوضح رقميا هذه المعلومات وهنا اعتمدنا المنهج الوصفي الإحصائي لدراسة الجداول و البيانات المتاحة حول موضوع الدراسة.

5. أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة في:

- محاولة دعم تجسيد الحكم الراشد الذي يعتبر هدفا رئيسيا ضمن استراتيجية التنمية المستدامة و ما يحققه من مكاسب للدولة و القضاء على الفساد.
- تستدعي التنمية المستدامة ضرورة البحث عن بدائل استراتيجية لتفعيل الحكم الراشد.
- العمل على ادخال الطرق الحديثة في تطوير استراتيجيات التنمية المستدامة و تعزيز الحكم الراشد.

6. الدراسات السابقة :

إن هذا الموضوع يعرف اهتمام العديد من الباحثين و المنظرين في مجال التنمية من خلال ادراج العلاقة بين العديد من المتغيرات و المؤشرات,و عليه نذكر بعض الدراسات:

- دراسة حسن عبد القادر:الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية,رسالة ماجستير في العلوم السياسية ,جامعة تلمسان,2012,الهدف منها هو البحث في امكانية النهوض بنظام الادارة المحلية و

تحقيق التنمية المحلية عن طريق الحكم الراشد ،مما يؤدي إلى تفعيل السياسات التنموية و الديمقراطية التشاركية لضمان استدامة التنمية الشاملة.

- دراسة سارة الدباغي:الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية في الجزائر 1999 -2007,مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية,جامعة ال البيت,عمان,الاردن,2009,سعيا لإدراك ما مدى تجسد اليات الحكم الراشد بها وطبيعة علاقته بالتنمية الاقتصادية اعتمادا على المؤشرات الدالة على كل منهما,ان هناك علاقة طردية بين تبني الحكم الراشد بمختلف الياته و تحقيق التنمية الاقتصادية،من خلال التجربة الجزائرية لغرض تحليل بنية النظام السياسي إذ تمثلت في عدم الاستقرار،الركود الاقتصادي،فتجسدت استجابة النظام من خلال الاصلاحات السياسية والإدارية وبرامج الانعاش ودعم النمو الاقتصادي،وما أفرزه ذلك من استتباب الأمن والحد من الفساد مما انعكس إيجاب على الظروف المعيشية.
- دراسة سايح بوزيد:دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر,رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية:اقتصاد التنمية,جامعة تلمسان,2012-2013-

الهدف منها هو تشخيص و تحليل واقع التنمية المستدامة و سبل تفعيل الحكم الراشد كدعامة اساسية في ادارة السياسات الاقتصادية و الاجتماعية و اهميته في تحقيق و خلق توازنات بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

- كتاب للأستاذ عبد الرزاق مقري:الحكم الصالح واليات مكافحة الفساد,من خلاله أكد ان الحكم الراشد هو الذي بإمكانه ضمان حاجات الافراد حاليا وحاجات الاجيال اللاحقة,وليكون دلك من ضروريات التنمية الاقتصادية و اثارها على الحياة العامة للمجتمع ,و الاخد بالأسباب المؤدية لرفع مؤشرات التنمية والتقدم والتطور.

7. **منهجية البحث :**

نظرا لاتساع الموضوع و تشعب فروعه و من اجل تحقيق الاهداف المسطرة اعتمدنا في هده الدراسة على تقسيم البحث الى ثلاثة فصو ل مقسمة الى تسعة مباحث,ودلك حسب الشكل التالي:

الفصل الاول : التنمية المستدامة , في هدا الفصل سوف نتطرق للتعرف على التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تحديد مفاهيمها,وإبراز اهم المعا لم الرئيسية لإستراتيجية التنمية المستدامة و اهدافها و اهم المقومات

الاساسية لدعمها ,وبتحليل اهم مؤشرات التنمية المستدامة.وهكذا يتناول هدا الفصل الجوانب النظرية للتنمية المستدامة من خلال التطرق الى المباحث التالية:

- المبحث الاول:مفاهيم حول التنمية المستدامة
- المبحث الثاني:استراتيجية التنمية المستدامة
- المبحث الثالث:مؤشرات قياس التنمية المستدامة

الفصل الثاني:الحكم الراشد , *يتمحور في هدا الفصل تبيين مفهوم الحكم الراشد,وتوجهات المنظمات الدولية و الاقليمية الخاصة بتطبيق المفهوم,ووضع مقاييس ومؤشرات خاصة به,وآثاره على سياسات و برامج التنمية المستدامة . وقمنا بتقسيم هدا الفصل الى المباحث التالية:*

- *المبحث الاول:ماهية الحكم الراشد*
- المبحث الثاني:*عناصر,ابعاد و مؤشرات قياس الحكم الراشد*
- المبحث الثالث:*اثر تطبيق مبادئ الحكم الراشد على التنمية*

الفصل الثالث : **تفعيل الحكم الراشد في دعم مسار التنمية المستدامة في الجزائر** , في هدا الفصل تبرز اهم الاصلاحات و الاستراتيجيات التي با شرتها الجزائر في مجال ارساء قواعد الحكم الراشد بهدف تحسين نوعية الحكم باتخاذ تدابير ووضع اجراءات تؤدي الى توفير المناخ المناسب لتفعيل الممارسة الديمقراطية للخروج من الركود الاقتصادي و تحقيق التنمية المستدامة,حسب المباحث التالية:

- المبحث الاول:*الاصلاحات الاقتصادية و سياسات تطوير التنمية بالجزائر*
- المبحث الثاني:*مؤشرات التنمية المستدامة بالجزائر*
- المبحث الثالث:*اهمية الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر*

وأخيرا نختم بحثنا بأهم النتائج و التوصيات من خلال تحليل الاشكالية و التحقق من الفرضيات و نقدم آفاق لتطوير الموضوع مستقبلا.

الفصل الأول:
التنمية المستدامة

مقدمة الفصل الاول:

إن المتتبع لتاريخ التنمية يجد انه قد طرأ تطور مستمر و واضح لمفهوم و محتوى هده الاخيرة و كان هدا التطور استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات و انعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن , فقد ولد هدا المفهوم ناقصا و غير مكتمل المعنى ففي بادئ الامر كان لفظ التنمية يعبر عن عملية اقتصادية مادية في اساسها ، لكن هدا المفهوم بقي اسير الابعاد الاقتصادية المادية لعملية تطوير المجتمعات و ترقيتها فالتعليم يقاس بالنسبة المادية و ليس بالتنشئة الاجتماعية و مضمونها الثقافي و الاخلاقي ، و الاقتصاد يقاس بسوق العمل و الاستثمار الامثل للموارد المتاحة و ليس بمعيار التوزيع و تطوير زيادة الموارد و القدرات. ومع تفاقم مشكلة التدهور البيئي وبداية اصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية وبعد ان دقت منظمة الامم المتحدة ناقوس الخطر ونبهت الى المخاطر التي يتعرض لها كوكب الارض جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع لمفاهيم تنموية سابقة.

وخلال هذا الفصل سوف نتطرق الى مفهوم التنمية عبر الزمن ثم الوقوف عند التنمية المستدامة من حيث التاريخ ، المبادئ ، الابعاد والمؤشرات.

المبحث الأول : مفاهيم حول التنمية المستدامة

على الرغم من ان مفهوم التنمية المستدامة قد يكون مفهوما حديثا ، فإنها لا تمثل ظاهرة حديثة بل هي موجودة من القدم ، حيث كان واقع ظهور هدا المفهوم عما نتج من انظمة الانتاج ، ونماذج الاستهلاك المتبعة ، وما استقر في أدبيات الاقتصاد من اهمال البيئة وعدم العقلانية في استغلالها ينجم عنه تكاليف باهظة للجيل الحالي والأجيال المستقبلية.

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة

1- مراحل تطور مفهوم التنمية

تعددت التعاريف الخاصة بالتنمية داخل المجتمعات لاختلاف الاستخدامات وتعدد الزوايا المنظور منها للتنمية، ويعتبر التعريف المتعارف عليه والذي يكاد يجمع عليه جميع المهتمين بموضوع التنمية هو التعريف الذي قدمته هيئة الأمم المتحدة والذي ينص على ان المقصود بالتنمية هو "**العملية التي يمكن بها توحيد الجهود لكل من المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية ، لمساعدتها على الاندماج في حياة الامة والمساهمة في تقدمها بأقصى ما يمكن .**"

ولقد طرأ تطور مستمر وواضح المعالم على التنمية بوصفها مفهوما ومحتوى وهذا استجابة المشاكل التي واجهتها المجتمعات ، اد ان التنمية هي بتغيير اخر الحل الوحيد لمشكلة التخلف التي تتجلى من خلال معالم مختلفة كمظاهر الفقر، الامية ، تفشي الاجرام ، البطالة وكذا التلوث[1]، حيث يمكننا التمييز بين أربعة مراحل رئيسية لتطوير مفهوم التنمية مند نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا وهذه المراحل هي:

- المرحلة الأولى: التنمية والنمو، وجهان لعملة واحدة:

لقد امتدت هده المرحلة مند نهاية الحرب العالمية الثانية و حتى منتصف الستينات من القرن العشرين , و تميزت بالاعتماد على استراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي و تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة و لكن بعض الدول تبنت استراتيجيات اخرى بعدما فشلت استراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المرجو, و من هده الاستراتيجيات ندكر : استراتيجية المعونات الخارجية , استراتيجية التجارة من خلال زيادة الصادرات .

وبعد نموذج "**والت روستو**" **Rostow** المعروف باسم مراحل النمو الاقتصادي أحد النماذج المشهورة التي تعكس عملية التنمية في هذه المرحلة من التاريخ حيث اشتمل النموذج على خمس مراحل هي:[2]

---

[1] كامل عبد المالك، ثقافة التنمية، دراسة في أثر الرواسب الثقافية على التنمية المستدامة، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة الحضرية العامة للكتاب، 2008، ص 24.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زيطة، التنمية المستدامة" فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص19.

- ***مرحلة المجتمع التقليدي***: هي المرحلة البدائية للمجتمع الدي لا يتعدى انتاجه حدودا معينة اد يرتكز على تقنيات بعيدة البعد عن التكنولوجيا المتطورة فهو مجتمع حبيس التقاليد والعادات القديمة المتوارثة.
- ***مرحلة ما قبل الانطلاق:*** هي مرحلة انطلاق النمو المستمر، وقد نشأت في بريطانية وأوروبا الغربية خلال فترة نهاية العصور الوسطى وظهور عصر النهضة، حيث ارتكزت هده المرحلة على شروط معينة لنجاح التصنيع المستمر كرفع الانتاجية في القطاع الزراعي بإدخال تقنيات جديدة وكذلك بتوسيع نطاق الواردات بالتسوق الجديد للموارد الطبيعية.
- ***مرحلة الانطلاق***: في هده المرحلة يصير النمو حالة طبيعية اد تتراجع اهتمامات المجتمع التقليدي ومعوقاته امام التطلع الى الحداثة. ويحدد **روستو** لهذه المرحلة شروطا معينة هي:
  - ✓ ارتفاع الاستثمار الصافي من نحو 5% الى ما لا يقل عن 10% من الدخل الوطني.
  - ✓ تطوير بعض القطاعات الصناعية الرائدة بمعدل نمو مرتفع كشرط ضروري لمرحلة الانطلاق، حيث يعد هدا الشرط اساسيا لنجاح عملية النمو.
  - ✓ ضرورة وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة.
- ❖ ***مرحلة النضج***: هي المرحلة التي يستطيع فيها المجتمع ان يطبق التكنولوجيا الحديثة بشكل واسع، اد يتطلب نضجا تكنولوجيا في الدولة بارتفاع المهارات وتمدن السكان وظهور المسيرين الاكفاء بدل ارباب العمل محدودي الكفاءة.
- ❖ ***مرحلة الاستهلاك الواسع***: تتصف هده المرحلة باتجاه السكان نحو التمركز في المدن وضواحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع، فيتحول المجتمع بذلك الى مجتمع استهلاكي بامتياز.[1]

➢ المرحلة الثانية: التنمية وفكرتي النمو والتوزيع:

شملت هده المرحلة نهاية الستينات حتى منتصف العقد التاسع من القرن العشرين حيث أصبح مفهوم التنمية يشتمل ابعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط، حيث بدأت التنمية في معالجة مشاكل الفقر والبطالة واللامساوات من خلال استراتيجيات الحاجيات الاساسية والمشاركة الشعبية في اعداد خطط التنمية تنفيذها ومتابعتها.[2]

[1] الحداد عوض، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، دار الاالاندلس، الإسكندرية، 1993، ص 36.

[2] عثمان محمد غنيم وماجد أبو زنط، مرجع سابق، ص 20.

وساد هذه المرحلة نموذج "**سيرز – Sears**" الدي يعرف التنمية من خلال حجم مشاكل الفقر، البطالة والامساواة في التوزيع (Inégalité) حيث انه يرى ان التنمية في أي دولة تكمن في مكافحة هدا الثلاثي الخطير ويجزم انه لا يمكن الحديث عن التنمية في أي دولة تفاقمت فيها مشاكل الفقر، البطالة واللامساوات في التوزيع حتى ولو تضاعف الدخل الوطني ونصيب الفرد منه فيها.

بالإضافة الى دلك عرفت هده المرحلة نموذج " **تودارو**" الدي يختصر عملية التنمية في ابعاد ثلاث:

- ✓ اشباع الحاجات الاساسية
- ✓ احترام الذات
- ✓ حرية الاختيار[1]

➢ المرحلة الثالثة: التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة:

امتدت هده المرحلة من منتصف الى غاية منتصف الثمانينات من القرن العشرين حيث يوزع فيها مفهوم التنمية الشاملة التي تهتم بجميع جوانب المجتمع وحياة افراده، اد انها تسعى إلى ترقية ظروف عيش الافراد بتحقيق النمو وتوزيعه على المناطق والسكان.

ويعرفها اكه هو لتكر انس على أنها "عملية اجتماعية واقتصادية تستهدف رفع مستوى معيشة شعب لكي يصل الى مستوى معيشة شعوب البلاد المتقدمة حضاريا، ولا يمكن ان تكون هناك تنمية شاملة ما لم تتضمن الجانبين الاجتماعي والاقتصادي معا في وقت واحد بطريقة متوازنة لكي تحقق بكليهما الثمرات المنشودة."

ما يعاب في هدا النوع من التنمية انها كانت تعالج كل جانب من جوانب تنمية المجتمع بصفة مستقلة عن الجوانب الاخرى مما جعلها لا تحقق اهداف في كثير من المجتمعات هدا ما اوجد نوعا جديدا من التنمية هو التنمية المتكاملة التي تسعى الى تنمية المجتمع في إطار تكامل قطاعي ومكاني، اما الجانب البيئي لم يحظى باي اهتمام في هذه المرحلة.[2]

➢ المرحلة الرابعة: التنمية المستدامة

ان مفهوم التنمية المستدامة، برز اول مل برز خلال "مؤتمر ستوكهولم" سنة 1972 حول البيئة الإنسانية، الذي نظمته الامم المتحدة، بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة.

[1] عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار الصفاء، عمان، 1999، ص26، ص 55.

[2] زكي رمزي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 84، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984، 435.

ناقش هدا المؤتمر للمرة الاولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الاعلان عن ان الفقر وغياب التنمية هما اشد اعداء البيئة، من ناحية اخرى انتقد مؤتمر استوكهولم الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية.[1]

وقد صدرت عن هدا المؤتمر اول وثيقة دولية:

"Rapport of the united nation conbern on the human environment"

تتضمن هده الوثيقة مبادئ العلاقات بين الدول والتوصيات التي تدعو كافة الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من اجل حماية البيئة وانقاد البشرية من الكوارث البيئية والعمل على تحسينها.

وفي يوم الغد لهذه السنة انشات الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الامم المتحدة للبيئة " **PNUE**" (United nations environnement programme) ، تتمثل وظائفه الرئيسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة ومتابعة البرامج البيئية وجعل الانظمة والتدابير البيئية الوطنية والدولية في الدول المتخلفة تحت المراجعة المستمرة، فضلا عن تمويل تلك البرامج ورسم الخطط والسياسات التي يستلزمها ذلك.[2]

ظلت التنمية المستدامة خلال عقد السبعينات غامضة ومقتصرة على الندوات العلمية المغلقة التي كانت تحاول ان تجد تعريفا مقبولا لهدا المفهوم، كان الجميع يتساءل ان كان بإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة، وان كان بإمكان التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة ولا تضع في الوقت نفسه قيودا غير مقبولة على طموحات الانسان المشروعة لتحقيق التقدم والرقي والنمو الاجتماعي والاقتصادي وان كان بالإمكان ان تكون التنمية مستمرة ومتواصلة ولا نهائية.

فاستوجب علينا انتظار اكثر من عشر سنوات حتى تعود لجنة منظمة الامم المتحدة الى شبابها تحت رئاسة **قروهارلم بيرتلاند** (Gro Harlem Brundtland) (وزيرة النرويج للبيئة التي اصبحت في سنة 1990 الوزير الاول) ،و اخد البعض بطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل، في دلك الصدد وضع استراتيجية تتخيل امكانية وجود تنمية تجعل الانسجام ما بين النمو الاقتصادي، حماية المحيط و الأخذ بالاعتبار المتطلبات الاجتماعية .

وفي سنة 1987 اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا "**المنظور البيئي في سنة 2000 وما بعدها** "، هدا القرار يهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بيئيا بوصف دلك هدفا عاما منشود المجتمع الدولي.

[1] سليمان الرياشي، دراسات في التنمية العربية "الواقع والآفاق"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 238.

[2] د محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2002، ص 113.

وفي هذا التقرير والمرة الاولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة، وكذلك وفي التقرير النهائي للجنة قامت "قروها لم بورتلاند" بإصدار كتاب بعنوان: "**مستقبلنا المشترك**" الذي وجد أكبر سند لمفهوم التنمية المستدامة.

ان هدا الكتاب هو الاول من نوعه الدي يعلن ان التنمية المستدامة هي قضية اخلاقية و انسانية بقدر ماهي قضية تنموية و بيئية، و هي قضية مصيرية و مستقبلية، ولقد وضح ان كل الانماط التنموية السائدة في الشمال و الجنوب في الدول الصناعية المتقدمة و الدول المتخلفة اقتصاديا لا تحقق حاليا شرط الاستدامة حتى لو كانت هده الانماط التنموية تبدو ناجحة بمقياس الحاضر , فإنها تبدو عاجزة و ضارة بمقياس المستقبل لأنها تتم على حساب استهلاك و استنزاف الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة و بدلك فهو يتوجه بتوصياته الى الافراد و المؤسسات الحاكمة في الدول كافة و يدعوهم جميعا الى القيام بحملات تربوية واسعة لوضع العالم على مسار التنمية المستدامة .

ويتوجه بشكل خاص الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ويدعوهم الى عقد مؤتمر دولي يجمع كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئة والتنمية.[1]

بعد مرور خمس سنوات من المؤتمر البيئة و التنمية انعقد مؤتمر "**ريودي جانيرو**" بالبرازيل في 14 جوان 1992، بحضور عدد من الدول حيث تبنى فكرة التنمية المستدامة وجعلها مصدر خطة العمل التي وضعها للقرن الحادي والعشرين حيث برزت لها ابعاد جديدة تتصل بالوسائل التقنية التي يعتمد عليها الناس في جهدهم التنموي، و بذلك كان هدف المؤتمر هو وضع اسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المتخلفة و الدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الارض و قد نقلت قمة الارض الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية الى مرحلة البحث عن العوامل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية المسؤولة عن خلق الازمات البيئية و استمرار التلوث و الاستنزاف المتزايد الذي تتعرض له البيئة.[2]

هذا المؤتمر الذي ضم 178 دولة و110 رئيس دولة وحكومة انبثق عنه:

- ***تقرير "ريودي جانيرو"***: جاءت ب 27 مبدأ كلها تتمحور حول اعتماد الاعتماد كمركز للاهتمام في جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- ***الاجندة 21***: وهو برنامج عمل للقرن الحادي والعشرين حيث تسمى مدكرة 21 او برنامج عمل 21، حيث تعتبر هده المدكرة ركيزة التنمية المستدامة، وهي برنامج عمل يهدف الى مساعدة الحكومات والمنظمات والمتعاملين الاقتصاديين والمتعاملين الاجتماعيين في تحقيق على ارض الواقع

[1] د. سليمان الرياشي، مرجع سابق، ص 239.

[2] د. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار الأمواج، لبنان، 2003 ، ص 197.

طريقة تنمية جديدة تتركز على حماية البيئة ومحاربة الفروقات الاجتماعية، فهي مكونة من 40 فصلا من اهم هده الفصول، الفصل الاول والثاني حيث تنص هده المدكرة على وجوب:

-خلق شراكة عالمية من اجل تنمية مستدامة

-ضرورة خلق وتنظيم الموارد المالية الجديدة

هناك ايضا اتفاقيات جانبية تم امضاؤها خلال المؤتمر الدولي نذكر منها:

- ***اتفاقيات التنوع البيولوجي*** "***La Biodiversité***": تقضي بضرورة حماية التنوع البيولوجي على مستوى الكرة الارضية حيث بينت التقارير انه نظام متكامل وهش في نفس الوقت.
- ***اتفاقية التنوع المناخي*** "***Changement Climatique***": تبين ان هده الظاهرة خطرة على وجود الإنسان وان تغيرات المناخ هو المتسبب الاساسي فيها وعليه الواجب محاربتها.[1]

وقد تضمنت اجندة قمة الارض الوسائل التي تساعد العالم على مواجهة التحديات التي يتوقع ان يواجهها خلال القرن الواحد والعشرين ، وأكدت وثيقة المؤتمر على المبادئ الرئيسية التالية:

- اعتبار قضية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية بهدف تحقيق التنمية المستدامة.
- منح اولوية خاصة ورعاية لأحوال وأوضاع البلدان النامية والبلدان الاكثر فقرا.
- تعاون الدول في مجال صحة وسلامة النظام الايكولوجي للأرض.
- سن التشريعات الفعالة بشأن حماية البيئة بواسطة جميع الدول.
- تعاون دول العالم لإقامة نظام اقتصادي يراعي تحسين احوال البيئة ووقف تدهورها.
- سن الدول قانونا وطنيا يحدد المسؤولية والتعويض فيما يتعلق بضحايا التلوث وأضراره.
- رفع شعار " ان المسؤولية عن احداث التلوث هو الذي يتحمل وحده من حيث المبدأ ومسؤولية هدا التلوث " وما ينجم عنه من آثار وأخطار.
- ايجاد دور حيوي للنساء والشباب في ادارة وتنمية البيئة.
- حماية الشعوب التي تقع تحت وطأة الاضطهاد والسيطرة والاحتلال.
- اعتبار ان السلم والتنمية وحماية البيئة امور مترابطة بشكل وثيق بحيث لا تتفكك عن بعضها البعض.[2]

[1] سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية " تخصص: اقتصاد التنمية"، جامعة تلمسان، 2013/2012، ص 70.

[2] زكريا طاحون، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، مطبعة ابن عابدين، طبعة الأولى، قاهرة، 2005 ، ص 51.

وقد ارفقت بإعلان ريو خطة عمل مفصلة عرفت باسم " جدول اعمال القرن الواحد والعشرون " " **Agenda 21**"، وهي عبارة عن وثيقة رسمت للعالم الطريق الدي تجب سلوكه بغية تحقيق التنمية المتوافقة مع متطلبات البيئة وهذا بالتركيز على العناصر التالية:

- التعامل مع قضايا البيئة والتنمية بطريقة متوازنة تعمل على اشباع الحاجات الأساسية وتحسين مستويات المعيشة المجتمع، وفي نفش الوقت حماية وإدارة أفضل لأنظمة البيئة.
- ترسيخ إدارة سياسية على اعلى مستوى تعنى بتفعيل التعاون بين الدول ودراسة قضايا التنمية بأبعادها المختلفة.
- الإقرار بأن التنمية المستدامة هي في المقام الأول مسؤولية الحكومات إلا أن جهود الحكومات الوطنية يجب أن تتكامل مع جهود المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.
- توفير المساعدات المالية الكافية للدول النامية حتى تتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جهة والتغلب على الآثار السلبية للمشكلات البيئية من جهة أخرى.[1]

وفي سنة 1998 أقيم "مؤتمر كيوتو"، حيث جاء هذا المؤتمر بهدف الوصول إلى تثبيت تركيز الغازات الدفينة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل الانسان في النظام المناخي في إطار فترة زمنية كافية، ووسط انقسام حاد بين الدول وخلافات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة تبنى مؤتمر أطراف الفي نهاية الاجتماعات دورته الثالثة في كيوتو في اليابان "بروتوكول كيوتو" الذي نص على أن تقوم الدول الصناعية ككل بتخفيض انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري بنسبة 5.2% وذلك مقارنة بالانبعاثات التي سحلت سنة 1990 في فترة محددة بين 2008 و 2012 وكذلك فتح عملية التبادل بحقوق التلويث، ومنح شهادة تخفيض الانبعاثات بالنسبة لدول المصنعة وإعطاء مكانيزمات تطور بدون تلويث بالنسبة للدول النامية.[2]

ومن أهم الإجراءات والتدابير التي نص عليها البروتوكول والتي يتوجب على الدول الصناعية اتخاذها ما يلي:

- ✓ رفع كفاءة الطاقة في جميع القطاعات الاقتصادية.
- ✓ حماية الغابات وزيادة مساحة الفضاء الأخضر وتحسين أساليب الزراعة.
- ✓ التوسع في زيادة استخدام مصادر الطاقة البديلة وتطوير تقنيات التخلص من ثاني أكسيد الكربون.
- ✓ تنفيذ التدابير المناسبة لخفض الانبعاثات في قطاع النقل.
- ✓ الحد من الانبعاث غاز الميثان في عمليات انتاج ونقل وتوزيع الطاقة.

[1] نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية" مبادئ والممارسات"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص 27، ص28.

[2] زكريا طاحون، مرجع سبق ذكره، ص 52.

- ✓ تخفيض الاثار السلبية لتغيير المناخ وكذلك الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية خاصة الدول النامية التي تعتمد اقتصادياتها على الوقود الأحفوري.[1]

وفي سنة 2002 انعقد المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة "**جوهانسبرغ**":

تعتبر قمة التنمية المستدامة التي انعقدت بمدينة "جوهانسبرغ" بجنوب افريقيا في الفترة 26 أوت إلى 04 سبتمبر2002، من بين أضخم المؤتمرات الدولية في هذا المجال بحيث ساهم فيها 104 من رؤساء الدول والحكومات إضافة إلى ممثلي 174بلدا، وقد بلغ المسجلين للحضور في القمة 65 ألف شخص من بينهم 10آلاف مسؤول حكومي و6 آلاف صحفي وقد حضرها نحو 15ألف شخص يمثلون مختلف المنظمات الغير الحكومية وجمعيات المحافظة على البيئة.[2]

واستعرض المؤتمر التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة، وتقويم التقدم المحرز في تنفيذ الجدول اعمال القرن الحادي والعشرون، وصدر عن القمة خطة عمل أطلق عليها اسم "خطة جوهانسبرغ" التي تستهدف الإسراع في تنفيذ ما تبقى من الأهداف والأنشطة الواردة في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وذلك بالعمل على كافة المستويات وفي إطار التعاون الدولي والإقليمي، كما أكدت القمة ضرورة أن تستكمل الدول وضع استراتيجية التنمية المستدامة قبل حلول عام 2005، وما يشار إليه أن الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك طرح في هذا المؤتمر خطة عمل من 10 نقاط ركزت على:

- توظيف العولمة في خدمة التنمية المستدامة.
- القضاء على الفقر.
- تحسين مستوى المعيشة في المناطق الحضرية والريفية.
- تغيير عادات الإنتاج والاستهلاك المضرة بالبيئة.
- تسهيل وصول الفقراء للمياه النظيفة ذات التكلفة المعقولة.
- توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية.
- تقديم الدعم المستدام لتنمية افريقيا.
- الاهتمام بقضايا البيئة والصحة.
- الاهتمام بقضايا التنمية في الدول الفقيرة.
- حماية الموارد الطبيعية.[3]

[1] حميدة بوعشمة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، حالة الجزائر، رسالة الماجستير "إدارة أعمال والتنمية المستدامة"، جامعة سطيف، 2011 /2012، ص 52.

[2] محمد علاء عبد المنعم، مستقبل التعاون الدولي في ظل قمة الأرض، مجلة السياسات الدولية، عدد أكتوبر 2004، ص 257.

[3] زكريا طاحون، مرجع سابق، ص 54.

بحيث أعلن الاتحاد الأوربي عن نيته في تخصيص مبلغ 700 مليون لمساعدة هذه الدول في تعزيز مشاريع الطاقة المستديمة، والولايات المتحدة الامريكية عن إسهامها بمبلغ 90 مليون دولار للتنمية الفلاحية المستديمة.
ورغم هذه الوعود والتعهدات المنبثقة عن القمة، فإنه من المؤسف القول بأن المؤتمر انتهى تقريبا عند النقطة التي بدأ منها واكتفى بإقرار مبادئ عامة غير ملزمة من بينها خفض عدد المحرومين واستفادتهم من العناية الصحية والمياه النقية إلى النصف بحلول عام، كما تجاهلت الوثيقة الختامية للقمة تحديد حجم المساعدات المالية التي تلتزم بها الدول الغنية تجاه الدول الفقيرة لمساعدتها على تفيل الحركة التنموية بها.[1]

2: مفهوم التنمية المستدامة

يعني مفهوم الاستدامة التواصل والاستمرارية حيث لا معنى لأي نشاط تنموي لا يكتب له الاستدامة بحيث تستفيد منه الأجيال القادمة.
ويتضح هذا المفهوم أكثر في وثيقة تقرير الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة الصادر سنة 1980، حيث ركز على العلاقة بين الطبيعة والتنمية غير أن هذا المفهوم نجد اصوله في تقرير "***حدود النمو***"، والذي يناقش فرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادي محدثا بذلك نقاشات حادة بين المناضلين البيئيين وأنصار النمو بأي ثمن.
إذن ينبع مفهوم التنمية المستدامة من التنمية الاقتصادية الملائمة للبيئة وهو يولي أهمية وعناية للتسيير العادل والفعالة للموارد الطبيعية ويجعل التنمية الاقتصادية تستجيب للعدالة الاجتماعية والحذر البيئي، وعلى هذا الأساس أصدرت لجنة "**برونتلاند**" تقريرها بعنوان "***ليس لنا إلا ارض واحدة***" منتقدة فيه الأنماط الاستهلاكية السائدة مركزة على مفهوم الحدود السلبية أي أن لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، وأي تجاوز لهذه الجدود يعني تدهور النظام البيئي، وفي هذا السياق تتطلب التنمية المستدامة القيم المشجعة لمستويات استهلاك لا تتخطى حدود الممكن بيئيا بالنسبة لهذا الجيل والاجيال القادمة، ولذلك عرفت التنمية المستدامة على أنها "**التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.**" ورغم ان التعريف يتضمن صراحة العلاقة بين البيئة والتنمية إلا أن التقرير الصادر عنه يحاول ابراز أهم الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة والتي تمثل تحديات لها، فلا يمكن تحقيق تنمية دون تجاوز مشاكل الفقر والتخلف، كما يولي أهمية كبرى لدور المؤسسات في تحريك عملية التنمية.[2]
إذن التنمية المستدامة تأخذ منحنى تكامليا عبر علاقة متوازنة بين البشر والموارد أو تفاعل المنظومات الثلاث (المجتمع، الطبيعة والتقنية) وعليه فإن عملية التنمية تنصب في تطوير المحيط الاجتماعي وإصلاح النظم

[1] صالح الفلاحي، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر، مجلة الحقيقية الصادرة عن جامعة أدرار، العدد 2، مارس 2003، ص 205.

[2] إبراهيم عبد الجليل، البيئة والتنمية، دار المعارف، القاهرة، 2002، ص 11.

السياسية وتعمل على توفير قدر أكبر من حظوظ المشاركة الاجتماعية والاسهام الشعبي ومن هنا تبرز أهمية التعليم في صورته الأشمل بكونه رافدا من روافد الحرية واحترام الذات والآخر، من خلال نقل المعارف وتعليمها وتحويلها و تحويلها إلى قوة دافعة توجه سلوك الفرد ثم السلوكيات العامة للمجتمع، وتوضح هذه الرؤية احتواء هذا المفهوم لمبادئ كبرى تحدده ويعتبر بعض الخبراء التنمية المستدامة تصورا ايديولوجيا ومفهوما علميا قابلا للتطبيق جزئيا لكن بصفة غير صارمة وغير محددة تماما.[1]

الجدول رقم 1-1: تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ الحرب العالمية الثانية

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية بالتقريب	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام بالنسبة للإنسان
1	التنمية = النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية منتصف الستينات من القرن العشرين	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. -اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية.	معالجة كل جانب بشكل مستقل (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة من الجوانب مجتمعة)	الانسان هدف التنمية (تنمية من أجل الإنسان)
2	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادي	منتصف الستينات إلى غاية منتصف السبعينات من القرن العشرين	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. -اعتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية والبيئية.	معالجة كل جانب بشكل مستقل	الانسان هو هدف التنمية (الانسان وسيلة التنمية)
3	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبعينات إلى غاية منتصف الثمانينات من القرن العشرين	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية واهتمام متوسط بالجانب البيئي.	معالجة كل جانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى.	الانسان هدف التنمية (التنمية من اجل الانسان) الانسان صانع التنمية

[1] يحي مسعودي، إشكاليات التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية " تخصص: نقود ومالي"، جامعة الجزائر، 2008 /2009، ص 10.

4	التنمية المستدامة= الاهتمام بجميع الجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى	النصف الثاني من الثمانينيات على يومنا هذا	-اهتمام كبير بجانب الاقتصادي. -اهتمام كبير بالجانب الاجتماعي. اهتمام كبير بالجانب البيئي. -اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية.	معالجة كل جانب معالجة ...مع الجوانب الأخرى.	الانسان هدف التنمية (تنمية من اجل الانسان)، الانسان صانع التنمية.

المصدر: عثمان محمد عتيم، ص34.

3- أبعاد التنمية المستدامة

البعد الاقتصادي: يستند هذا البعد الذي يقتضي بزيادة رفاهية الانسان في المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر وكذلك مراعات العوامل التالية:

1- ***حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية***: يمكن ملاحظة الابعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة من خلال مكانة البلدان الصناعية الذين يشتغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم.

2- ***إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:*** تتلخص التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان في أسلوب الحياة ولابد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير ضغط البيئي إلى البلدان النامية.

3- ***مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث والمعالجة***: تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة لاستهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات.

4- ***تقليص تبعية البلدان النامية***: هناك جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية والفقيرة في إطار العلاقات التجارية يحتاج إلى دراسة دقيقة، ذلك لأن بالقدر الذي ينخفض به الاستهلاك للموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطأ نمو الصادرات هذه المنتجات من البلدان

النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر مما يحرم البلدان النامية من ارادات ومداخيل في لأمس الحاجة إليها.[1]

البعد الاجتماعي: يتمثل في

1- ***تثبيت النمو الديموغرافي***: تعني التنمية المستدامة فيها بالأبعاد البشرية وذلك من خلال العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل نمو متزن للسكان، كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية وتقليص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعانة كل ساكن.

2- ***مكانة الحجم النهائي للسكان***: الحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية لأن حدود قدرة الأرض على إعانة الحياة البشرية غير معروفة بدقة، وضغط السكان المتنامي هو عامل ضغط على المساحات الخضراء وتدهور التربة والافراط في استغلال الحياة البشرية والموارد الطبيعية الأخرى.

3- ***أهمية توزيع السكان***: إن لتوزيع السكان أهمية خاصة، فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة، فالمدن تقوم بتركيز النفايات والموارد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورة على الناس، فتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن وذلك باتخاذ تدابير خاصة حتى تؤدي إلى تقليص الحد الأدنى من الاثار البيئية للنزوح الريفي واحداث التوازن بين تنمية المجتمعات الحضرية والريفية.

4- ***الاستخدام الكامل للموارد البشرية***: كما تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع.

5- ***الصحة والتعليم:*** إن حفظ الصحة وتعزيزها أمر أساسي لمعافاة الانسان ولتحقيق التنمية المستدامة، غير أن الحصول على الخدمات الصحية والتي هي عبارة عن مجموعة من الخدمات التعزيزية والوقائية والعلاجية والتأهيلية يعد أمرا حتميا.[2]

البعد البيئي: ويتمثل في الحفاض على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لها بغرض الاحتياط والوقاية، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر نذكر منها:

[1] مصباح بلقاسم، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة المعارف، العدد 18، جوان 2015، ص 232.

[2] عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر الدولي "للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة" 7-8 أبريل 2008، جامعة سطيف، ص 9.

1- ***إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد***: نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان انتاجيتها يؤديان إلى تقليص من غلتها ويخرج سنويا من دائرة الإنتاج سنويا مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية.

2- ***حماية الموارد الطبيعية***: التنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج الموارد الغذائية والوقود بداية من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد السمك.

3- ***الحفاض على المحيط المائي***: يتمثل مورد المياه عصبة حيوية نظرا لأن القسط الأكبر من المياه التي يتم استهلاكها حاليا لأغراض الزراعة والصناعة يأتي من مصادر مختلفة، فإن مقتضيات التنمية المستدامة تستدعي الاعتماد الكلي على مصادر المياه المتجددة التقليدية وعليه فإن المحافظة عليها ومعها من التدهور تعد من التحديات الرئيسة للتنمية المستدامة.

4- ***حماية المناخ من الاحتباس الحراري***: حيث ترتبط ظاهرة الاحتباس الحراري بارتفاع درجات حرارة الأرض نتيجة زيادة تركيز بعض الغازات في الغلاف الجوي وأهمها ثاني أكسيد الكربون، وعلى عكس من ذلك فاستخدام الطاقة المتجددة أثر معروف في حماية البيئة نتيجة لما تحققه من خفض انبعاثات تلك الغازات ومنه التلوث البيئي، حيث من المتوقع أن تبلغ الانبعاثات الناتجة عن الوقود حوالي 190 مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنة 2017 بالإضافة إلى الغازات الأخرى.[1]

الشكل رقم 1-1: مخطط يوضح أبعاد التنمية الاقتصادية

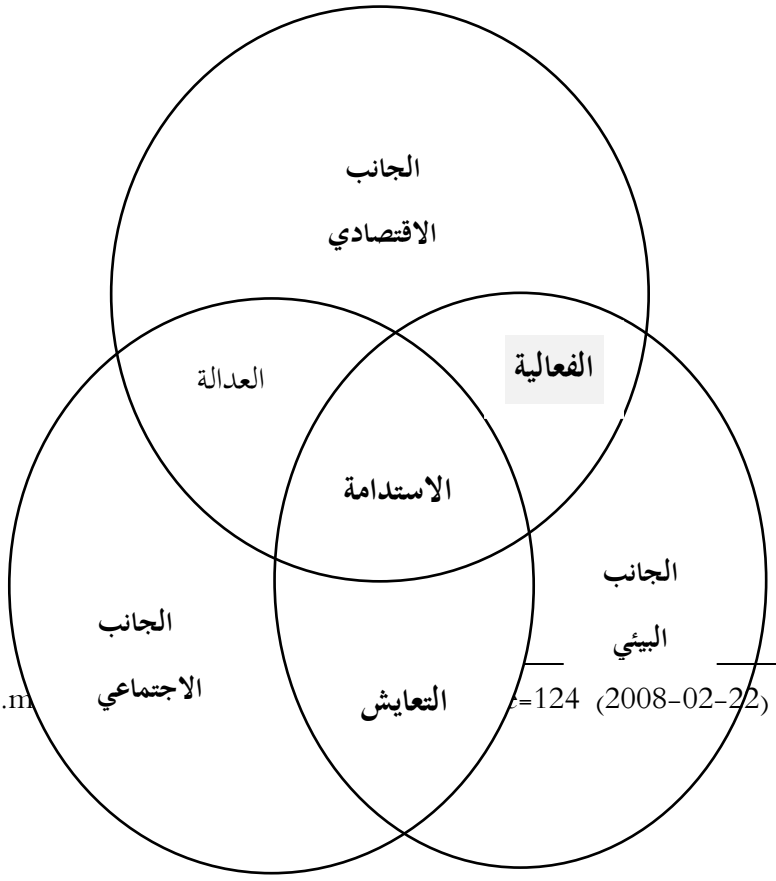

[1] من الموقع: (22-02-2008) 124=

SOURCE : KHALED Harmouni ,développement durable et PME ,première rencontre internationale économie de l'environnement ,Annaba,2007,p10

المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة

لقد تم تعريف مصطلح التنمية الاقتصادية من قبل العديد من الباحثين والمؤسسات العلمية وتشترك أغلب هذه التعريفات في الكثير من القواسم المشتركة إلى الحد الذي يجعلنا نقر بأنها مترادفات ، إن مصطلح التنمية جديد الاستعمال حيث تعددت التعاريف الخاصة بتحديده ومن بين العديد من التعاريف نذكر أشهر تعريف للتنمية والذي ذاع صيته في الأوساط الاكاديمية والمهنية وهو ذلك التعريف الذي ورد سنة 1987 في تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية المعروف بتقرير "**لجنة برونتلاند**" حيث عرف التنمية على أنها:" التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحلي(الحاضر) دون الاضرار والمجازفة بقدرة الأجيال القادمة (المستقبل) على الوفاء باحتياجاتها."[1]

وتعرف بأنها:" تلبية احتياجات الحاضرين دون المساس بمقدرة الأجيال المستقبلية لضمان استمرارية إنتاجية الموارد الطبيعية فيما يخص تلبية احتياجاتهم."[2]

ويتجلى لنا من هذا التعريف بعد النظر والرؤية المستقبلية لضمان استمرارية إنتاجية الموارد الطبيعية والحفاظ على حقوق الانسان أي أنها عملية تغيير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتكييف التنمية التكنولوجية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم.

ويندرج تحت هذا التعريف الموجز عدد من القضايا المهمة والتي توصل بتقرير برونتلاند الشهير في عام 1987 إلى:

- التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة ولسنوات معدودة بل للبشرية جمعاء وعلى امتداد المستقبل البعيد.

[1] عبد الله الحريتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة "حالة الجزائر 1994-2004" رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2005، ص 24.

[2] صالح الفلاحي، مرجع سابق، ص 75.

- هذه التنمية هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها.
- مستويات المعيشة التي تتجاوز الجد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن أدامتها إلا عندما تراعى مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الادامة على المدى البعيد.
- الاحتياجات كما يتصورها الناس تحدد اجتماعيا وثقافيا، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئيا.

وترتكز التنمية المستدامة على المواءمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية لذا تعرف بانها:" **التنمية التي تسعى الى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية.**"

وعرف الاقتصادي الشهير "**روبيرت سولو**" الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1989 التنمية المستدامة بأنها:" **عدم الاضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي.**" وأكد **سولو** أنه عندما نتكلم عن الاستدامة فلا مناص من نأخذ في الاعتبار الموارد التي نستهلكها اليوم والتي يجب أن نورثها للأجيال القادمة فحسب بل ينبغي أيضا أن نوجه اهتماما كافيا إلى نوعية البيئة التي نخلفها للمستقبل، تلك البيئة التي تشمل إجمالي الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بما في ذلك المصانع والمعدات والتكنولوجيا السائدة وهيكل المعرفة. من هذا المنطلق يرى سولو أن التنمية المستدامة تتحول إلى مشكلة الادخار والاستثمار لأنها ترتبط بالاستهلاك الحالي والمستقبلي لمختلف الموارد. [1]

عرفت اللجنة العالمية التنمية المستدامة بأنها:" **تنمية على تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية الاحتياجات الخاصة.**" وقد انتهت اللجنة في تقريرها المعنون بمستقبلنا المشترك إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري لا في مجرد أماكن قليلة أو بضع سنوات قليلة، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد.[2]

أما تعريف "**وليم رولكزهاوس**" مدير حماية البيئة الأمريكية يشير إلى أن التنمية المستدامة: "**هي تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتين.**" ومن ثم يمكن القول إن التنمية المستدامة تستدعي التحقيق الآني للمتطلبات البيئة والاقتصادية. [3]

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر، قضايا اقتصادية معاصرة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص 205.

[2] حرفوش سهام، يوباية ذهبية ريمة، صحراوي إيمان، الإطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسها، مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، يومي 8/7 أفريل 2008.

[3] عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط، مرجع سابق، ص 25.

ويعرف البنك الدولي للتنمية المستدامة بأنها تلك:" **العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن اتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن." حيث أن رأس المال الشامل يتضمن رأس المال الصناعي، البشري، اجتماعي وبيئي.**

كما تعرف التنمية المستدامة بأنها:" **إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصياغتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة، فهذه التنمية تحافظ على الأراضي والمياه والنباتات والموارد ولا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية."**[1]

التعريف المادي للتنمية المستدامة:" رغبة من المؤلفين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى التحديد، وضعوا تعريفات ضيقة لها تنصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة، ويؤكد هؤلاء المؤلفين على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تؤدي إلى تناقص جدواها المتجددة بالنسبة للأجيال القادمة وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقصة للموارد الطبيعية مثل: التربة، المياه الجوفية والكتلة البيولوجية."

التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة:" **تركز بعض التعريفات الاقتصادية التنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز للحصول على الحد الأقصى من المنافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على الموارد الطبيعية ونوعيتها."**[2]

بعض التعاريف الأخرى للتنمية المستدامة:

- عرفها "**هرمان**" بانها:" **العملية التي يتم بمقتضاها الحفاض على التنمية النوعية في الفترة الطويلة والتي تصبح فيها النمو الاقتصادي مقيد بدرجة متزايدة بطاقة النظافة البيئية، الاقتصادية والاجتماعية لأداء وضيفتين رئيسيتين في الأجل الطويل وهما إعادة توفير الموارد الاقتصادية والبيئية واستيعاب فضلات النشاط البشري."**[3]
- تعريف هيئة الأمم المتحدة: عرف المبدأ الثالث في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في مؤتمر "ريودي جانيرو" 1992 التنمية المستدامة بأنها:" **القيام بعملية التنمية بحيث يكون هناك نمو متساوي للحاجات التنموية والبيئية للأجيال الحاضر والمستقبل**"، وأشار المبدأ الرابع الذي

[1] قالي نبيلة، التنمية من النمو إلى الاستدامة، مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد، جامعة سطيف، 8/7 أبريل 2008.

[2] مصباح بلقاسم، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة، العدد 18، جوان 2015، ص 231.

[3] زكريا طاحون، مرجع سابق ص 60.

أقره المؤتمر إلى أنه:" **كي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تكون الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها.**"

ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف عام وهو أن التنمية المستدامة هي:" **التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر مع مراعاة تلبية احتياجات الأجيال القادمة في المستقبل.**"، ومن خلال هذا التعريف فإن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق التنمية حيث أن هذه الأخيرة تحترم الطبيعة وتحافظ على مواردها بشكل يضمن دوامها حتى تتمكن الأجيال المقبلة من ممارسة حقها في التنمية دون أن يمنع ذلك من استمرارية التنمية الاقتصادية.

ومما سبق نقول إن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي لا تتسم بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء والخبراء على إبرازها مثل: التنمية الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية بل هي تشمل كافة هذه الأنماط فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها، فهي تنمية تأخذ في الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية.[1]

المطلب الثالث: مبادئ وخصائص وأهداف التنمية المستدامة

1- مبادئ التنمية المستدامة

يمكن ابراز المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة كما يلي:

- المشاركة: بمعنى إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الكاملة الفعالة في صنع القرارات والآليات أو التأثير عليها وذلك من أجل زيادة حسن الانتماء لدى هؤلاء الافراد بالشكل الذي يمكنهم من المشاركة فعالة في عملية التنمية ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب التالية:
  - ✓ قدرة المواطنين على المستوى المحلي من تحديد الأولويات.
  - ✓ أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة المشاريع البيئية.
  - ✓ أعضاء المجتمعات يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي.[2]
- ***حسن الإدارة والمشاركة:*** أي خضوع أهل الحكم والإدارة على مبادئ الشفافية، المحاسبة، الحوار، المسؤولية والرقابة من أجل تجنب الفساد وجميع العوامل الأخرى التي من شأنها أن تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة.

[1] دوجلاس موشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستشارات الشفافية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000، ص 17.

[2] عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص 31.

- ***التضامن***: أي التضامن بين الأجيال والفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى وذلك من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وعدم تراكم المديونية على كاهل الأجيال اللاحقة وتأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الاجتماعية.
- ***حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية:*** يتمثل هذا المبدأ في حماية الكائنات الحية النباتية والحيوانية من الانقراض بالإضافة إلى منع استنزاف الموارد الطبيعية وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة، فعندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون أقل بكثير أو أكثر فعالية من العلاج حيث تسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيض الضرر المحتمل من الاستثمارات في البنية التحتية وتضع معظمها في الحسبان التكاليف عند تصميم استراتيجياتها المتعلقة بالطاقة.
- ***تحقيق المعرفة***: يجب أخذ التدابير لتعزيز التعليم والوصول إلى معلومات تحفز الابتكار والوعي والمشاركة الفعالة للجميع من أجل التنمية المستدامة.
- ***استيعاب التكاليف***: بمعنى أن قيمة السلع والخدمات يجب أن تعكس جميع التكاليف خلال دورة حياتها من التصميم والاستهلاك إلى التخلص النهائي.
- ***الإنتاج والاستهلاك المسؤول***: يجب إجراء تغيرات في الإنتاج والاستهلاك حتى تكون هذه الأخيرة أكثر قابلية للاستمرار من الناحية الاجتماعية والبيئية باعتماد الكفاءة البيئية من خلال تجنب النفايات وحسن استخدام الموارد. [1]

2- خصائص التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة عدة خصائص منها:

- ✓ التنمية المستدامة هي مدخل عالمي تهتم بتجاوز الفرق بين الشمال والجنوب وتبحث في كيفية خلق التوازن بين النمو الديمغرافي العلمي والتنمية الاقتصادية عن طريق احداث التغير الهيكلي للإنتاج والاستهلاك وفق منظور اقتصادي.
- ✓ عملية تسيير بيئي للمحافظة على رأس المال الطبيعي والأنظمة البيئية والانتفاع بها حاليا ومستقبلا.
- ✓ تنمية طويلة المدى ، وهذا من أهم مميزاتها إذ تتخذ البعد الزمني أساسا لها، فهي تنمية تهتم بمصير ومستقبل الأجيال القادمة.
- ✓ مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة وتحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ عملية متعددة ومترابطة الابعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والتنمية البيئية من جهة أخرى.
- ✓ استمرارية توليد دخل مرتفع يمكن إعادة استثماره وبالتالي إجراء الإحلال والتجديد والصيانة للمورد.

[1] حميدة بوعشمة، مرجع سابق، ص 55.

- ✓ التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا ، أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالي.
- ✓ عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصلها وذلك لشدة تداخل أبعادها.[1]

3-أهداف التنمية المستدامة

من بين أهداف التنمية المستدامة الأهداف التالية:

- تحقيق النوعية حياة أفضل السكان: تحاول التنمية المستدامة الرفع من النوعية حياة السكان اقتصاديا، اجتماعيا وبيئيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية فقط وذلك بشكل عادل، مقبول وديموقراطي.
- احترام البيئة الطبيعية: تتعامل التنمية المستدامة مع محتوى النظم الطبيعية على أساس أنها مصدر الحياة الانسان وتحاول خلق تكامل وانسجام بين البيئة الطبيعية والبيئة التي أنشئها الانسان دون ضرر بأي منها.
- تعزيز وعي السكان بالمشاكل البيئية القائمة: تسعى التنمية المستدامة إلى التنمية إحساس المواطنين بالمسؤولية تجاهها وحثهم على المشاركة في إيجاد الحلول المناسبة من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشارع التنمية المستدامة.
- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة ولذلك تحاول جاهدة الحد من استنزافها أو تدميرها وتعمل على عقلنة استخدامها وتسعى لإعادة تدوير النفايات الناجمة عن هذا الاستغلال.
- ربط التكنولوجيا بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة من خلال توعيتها للسكان إظهار مزايا استخدام التقنيات الحديثة لتحسين ظروف عيش السكان وذلك لما لهذه التكنولوجيا من فوائد سواء في اقتصاد الوقت، الطاقة أو في عدم تلويثها للمناخ.

[1] ريمة خلوطة، سلمى قطاف، مساهمة التنمية المستدامة البشرية في تحقيق التنمية المستدامة، ملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للوارد المتاحة، جامعة سطيف، 8/7 أفيل 2008.

- وقد اشتمل إعلان الأمم المتحدة سنة 1991 على ثلاثة محاور لأهداف التنمية في ظل نظم إنتاجية مستدامة وهي:

1- ضمان تحقيق مستوى مناسب ومتوازن من الغذاء.

2- تحقيق مستوى مناسب من العمالة وزيادة النمو وخلق الدخل.

3- صيانة الموارد الطبيعية وحماية البيئة.[1]

الجدول رقم 1-2: الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة

الهدف	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان الامداد الكافي ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية.	تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للمجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها اللإيكولوجية.
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الصادرات.	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي.	ضمان الاستخدام المستدام والحفاض على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والاسماك وموارد المياه.
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية الوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل.	فرض معايير للهواء والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.
المأوى والخدمات	ضمان الامداد الكافي والاستعمال الكفء للموارد لموارد البناء ونظام للمواصلات.	ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب وتوفير المواصلات والصرف الصحي للأغلبية الفقيرة.	ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.
الطاقة	ضمان الامداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في المجالات التنمية	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقير خاصة	خفض الآثار البيئية للوقود الحفري على النطاق المحلي والإقليمي

[1] إعلان الأمم المتحدة على لسنة 1991 الموقع: **www.UN.org**

	الصناعية والمواصلات والاستعمال المنزلي.	بدائل الوقود الخشبي وتعميم الكهرباء.	والعالمي والتوسع في تنمية استعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى.
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية.	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة.	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية.
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي.	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في مختلف القطاعات.	ضمان الاستعمال المستديم للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي أي في القطاعات الرسمية والغير الرسمية.

المصدر: أحمد أبو يزيد، التنمية المتواصلة" الابعاد والمنهج"، مكتبة بستان المعرفة، مصر،2007، ص 90.

المبحث الثاني: استراتيجية التنمية المستدامة

تروج أجندة القرن الواحد والعشرين الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة كآليات تستخدم لترجمة أهداف دولة ما وتطلعاتها في مجال التنمية المستدامة إلى سياسات وأعمال ملموسة، فهي تمثل أحد المسالك التي تعتمدها الدولة لمواجهة التحديات التي يطرحها السير صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي وحتى الإقليمي، وقد تحولت منذ قمة الأرض 1992 من استراتيجية وطنية بيئية إلى استراتيجية تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وبيئية.

المطلب الأول: مفهوم استراتيجية التنمية المستدامة

يقصد باستراتيجية التنمية المستدامة أنها عملية منسقة وتشاركية ومتواصلة من الأفكار والأنشطة التي تعتمد لتحقيق أهداف اقتصادية وبيئية واجتماعية بطريقة متوازنة ومتكاملة على الصعيدين الوطني والمحلي، وتتضمن هذه العملية تحليل الوضع الحالي وصياغة السياسات وخطط العمل وتنفيذها ورصدها واستعراضها بصورة منتظمة، كما تعد عملية دورية وتفاعلية من التخطيط والمشاركة يتم من خلالها التركيز على إدارة التقدم باتجاه تحقيق لأهداف الإدارة المستدامة بدلا من إعداد خطة كمنهج نهائي.

وتعرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بأنها:" مجموعة منسقة من عمليات التحليل والنقاش وتعزيز القدرات والتخطيط والاستثمار وتقوم على المشارك، ولا تنفك تحسن وتدمج بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع مع التماس مواضع للتنازلات المتبادلة حيثما يتعذر ذلك."

ولا ينبغي في تنفيذ استراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة أن يؤخذ بنوع بذاته من النهج أو بصيغة واحدة، إذ لكل بلد أن يحدد لنفسه أفضل الطرق التي تناسبه لإعداد استراتيجية للتنمية المستدامة وتنفيذها طبقا لظروفه السياسية والثقافية والإيكولوجية السائدة فيه، وعليه فإن اتباع موصد للاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة غير ممكن ومن المهم توخي الاتساق في تطبيق المبادئ التي ترتكز عليها هذه الاستراتيجيات والعمل على أن تكون الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية متوازنة ومتكاملة.[1]

كما لا ينبغي اعتبار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة خطة جديدة أو عملية تخطيط تضاف إلى عمليات التخطيط القائمة، بل تعد تعديلات للعمليات الموجودة بحيث تتقيد بمبادئ التنمية المستدامة، وهي أيضا عملية مستمرة وليست مشروعا استثنائيا لإصدار وثيقة.

وتعد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة أداة تستخدم لصنع القرارات على أساس مستنير وهي توفر إطار للتفكير المنهجي في كل المجالات كما تساعد على ترسيخ عمليات التشاور واتفاوض والتوسط والتوصل إلى توافق في الآراء بخصوص القضايا الاجتماعية ذات الأولوية التي تتفاوض فيها المصالح.

ويمكن لاستراتيجية التنمية المستدامة أن تمنح للبلدان القدر على معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المترابطة من خلال مساعدتها على اتخاذ القرارات واستحداث الإجراءات إلى جانب الأطر التشريعية وتخصيص ما لديها من موارد محدودة بشكل رشيد ووضع جداول زمنية لتنفيذ أعمالها.[2]

المطلب الثاني: مزايا استراتيجية التنمية المستدامة

إن لاستراتيجيات التنمية المستدامة العديد من المزايا المهمة والايجابيات، نذكر منها ما يلي:

1- **تسيير صنع القرارات وتحسين فعالية السياسات العامة**: وذلك من خلال ما يلي:

- المساعدة على تحديد الخيارات والاهداف والغايات والسياسات المرتبطة بالتنمية المستدامة والقيم التي ترتكز عليها.
- تحليل المسائل الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية بطريقة شاملة ومتكاملة.
- تعزيز تطوير السياسات الحكومية الخاصة بالتنمية المستدامة، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأنها.
- تحديد الخيارات وتقييمها بهدف تناول المسائل ذات الأولوية.
- المواءمة بين السياسات والاستراتيجيات في القطاعات والمناطق الجغرافية كافة.

[1] الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية" إرشادات لإعداد استراتيجية وطنية مستدامة في الالفية الجديدة"، ورقة المعلومات الأساسية رقم 13، نيويورك، 2002، ص 12.

[2] المرجع السابق، ص 14.

- زيادة استعداد البلد وتحسين وضعه بحيث يستفيد من الظواهر معينة كالعولمة والثورة العلمية والتكنولوجية.
- التشجيع على احداث تغيير في المجالين المؤسسي وتسييره ي طريق التنمية المستدامة.

2- **تعزز حشد الموارد**: وذلك من خلال

- تسيير حشد موارد البلد البشرية والمالية على الصعيدين الوطني والدولي دعما للتنمية البشرية.
- مساعدة البلدان على تنسيق الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة، على سبيل المثال من خلال عقد موائد مستديرة تضم الجهات المانحة للنظر في مسألة تقديم الدعم لمجموعة متسقة من المشروعات والمبادرات السياسية العامة ترتب طبقا لاستراتيجيات معينة.

3- **تخصيص الموارد بطريقة أكثر جدوى**: ويكون ذلك من خلال الآتي:

- تسيير تخصيص الموارد الوطنية المحدودة بطريقة مجدية، وذلك استنادا إلى أولويات تحدد نتيجة لعمليات تشاركية.
- المساعدة على تحديد المشروعات والبرامج التنموية وتوجيه عمليات وتنفيذها.
- تحسين تقاسم المكاسب التي تحققها التنمية على أساس أكثر إنصافا، عبر وضع هموم الطبقات الفقيرة في صدارة خطة التنمية.
- تسيير التعامل مع مسائل السياسات العامة مثل الإفادة من الموارد والأراضي، حقوق الملكية والتي تؤثر المكاسب التي تتوارثها الأجيال.

4- **حل النزاعات**: من خلال

- مساعدات على تسوية الخلافات القائمة بين الشرائح المجتمع والإدارات الحكومية من خلال الكشف عنها وتشجيع الحوار الصريح.
- تسيير عملية فهم الأهداف المختلفة والمتناقضة أحيانا عبر تحديد ما ينجم عن كل منها من مكاسب وخسائر تحديدا كميا وتوضيح التنازلات المتبادلة في هذا المجال.

5- **تبني القدرات البشرية المؤسسية**: من خلال ما يأتي

- تساعد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بتوضيحها للأهداف ووسائل تنفيذها على حشد القدرات وصونها والاحتفاظ بها وبنائها حيث يتطلب الأمر.
- المساعدة على بناء القدرات المتعددة التخصصات التي يمكن أن توجه مباشرة لحل مشكلات المعقدة والشاملة لتخصصات عدة.

- المساعدة أيضا على بناء المؤسسات وخلق البيئة الملائمة للنمو الاقتصادي والتحول الاجتماعي المستديمين.[1]

المطلب الثالث: أسس الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

تتطلب عملية وضع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وضع آليات وسياسات وأطر قانونية ومؤسسية لتنسيق بعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق التكامل فيما بينها، ويعد التطبيق السليم لعناصر الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة هو أفضل ضمان للنجاح ومواصلة العملية ومن بين التدابير التي ينبغي اتخاذها ما يلي:

1- خلق ثقافة للتنمية المستدامة

ينبغي أن تشكل الاستراتيجية للتنمية المستدامة نمط حياتنا، والعمل على تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتشجيع ثقافة الابداع والابتكار.

2- إضفاء الطابع المؤسسي للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

تتطلب عملية وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة أن تكتسي تماما بالسمة المؤسسية وينبغي ألا ينظر إليها بوصفها عملية مخصصة لهدف معين أو أنها مهمة تنفذ لمرة واحدة فقط، وأيضا ينبغي أن تدمج الأنشطة المرتبطة بصياغة وتنفيذ الاستراتيجية في سياسة تنموية إدماجا كليا في الأنشطة اليومية للحكومات وأصحاب المصلحة الاخرين.

3- وضع آليات قانونية مناسبة وآليات للإنقاذ

تحكم القوانين واللوائح التنظيمية العلاقة بين المؤسسات وكذلك العلاقة بين الناس وبيئتهم، وبينهم وبين بعضهم البعض، ولما كانت عملية وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ترتبط أساسا بإدارة العلاقات وتتطلب في الكثير من الأحيان القيام بتنازلات متبادلة، فإن تطبيق تشريعات وآليات مناسبة لإنقاذها يعد أمرا ضروريا لمواصلة عملية وضع الاستراتيجية.

4- التنسيق الفعال

بما أن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة مهمة متعددة القطاعات ومتعددة المستويات، فلا بد من تنسيق الأفعال لكفالة نجاحها وينبغي أن يشمل التنسيق ضمان إدماج عملية إعداد الاستراتيجية في العملية الحكومية لصنع القرار وإعادة الموازنة السنوية وهي مسألة حيوية لاستمرارها.

5- الاتصال بالجمهور والمشاركة الفعالة

[1] المرجع السابق، ص 14.

يجب إقامة منتديات المشاورات الدورية على المستوى الوطني والصعيد المحلي، ويجب أن تستخدم هذه المنتديات علاوة على وسائط الإعلام للتوصل إلى توافق في الآراء بخصوص الرؤية الشاملة للأهداف الإنمائية للبلد وأيضا بخصوص تنفيذ مشروعات وبرامج معينة.

6- تعبئة القدرة الوطنية على مواصلة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

من المهم أن يجري بانتظام تحديد المهارات، القدرات الموجودة والأمور التي ستلزم لمختلف الآليات والإنجازات التي يمكن تحقيقها من خلال استخدام تلك الآليات، وينبغي بذل الجهود لحشد الأفضل من بين المهارات والقدرات الموجودة حاليا، ويلزم بناء القدرات إضافية من خلال خيارات التدريب النظامي وغير النظامي، كما يلزم تحديد الاحتياجات على النحو المناسب.[1]

❖ *بعض التجارب الدولية لاستراتيجية التنمية المستدامة*

لقد اتبعت الدول المتقدمة مجموعة مختلفة من المناهج لتصميم استراتيجيات التنمية المستدامة وصياغتها وتنفيذها. ويوجد الآن لدى العديد من الدول وكذلك المنظمات والوكالات الدولية ثروة من المعارف التي تقدم صورة عامة لتجربة وضع الاستراتيجيات والدروس المستفادة منها، وفيما يلي يأتي توضيح لبعض هذه التجارب:

التجربة الكندية

تعد كندا من أوائل الدول المتقدمة التي بادرت إلى وضع استراتيجية للتنمية المستدامة، ففي عام 1990 أصدرت الحكومة الاتحادية خطة "كندا الخضراء للبيئة السليمة" وغيرت الحكومة في سنة 1995 نهجها المتعلق بالإدارة العامة لالتزاماتها بالتنمية المستدامة وأعدت دليلا للحكومة التي تراعي قضايا البيئة، وقد وقع كل الوزراء في ذلك الوقت على الدليل ثم عين مفوض البيئة والتنمية المستدامة في مكتب مرجع الحسابات العام.

وقد وضعت وزارة البيئة في كندا الاستراتيجية الأولى للتنمية المستدامة وتم إقرارها من قبل البرلمان الكندي في أبريل 1997، وكانت أداة مهمة في مساعدة وزارة البيئة في تحويل مفهوم التنمية المستدامة في الواقع، وقد شملت طائفة واسعة من المسائل وقادت إلى عدد من المنجزات المهمة، وعززت قدرة وزارة البيئة في كندا على اتخاذ القرارات المتكاملة وبناء الشركات الضرورية للمضي قدما نحو التنمية المستدامة وتزويدهم بالمعرفة والأدوات التي يحتاجون إليها لاتخاذ قرارات جيدة وتقديم نموذج جيد في تعزيز العمليات التي تقوم بها وزارة البيئة في كندا.

وقدمت الاستراتيجية الثانية لتنمية المستدامة(2001-2003) التي أقرها البرلمان الكندي سنة 2001 فرصة ممتازة للمضي في إضفاء الطابع المؤسسي على التنمية المستدامة في عمليات اتخاذ القرارات التي تتخذها وزارة البيئة وتشجيع الآخرين على أن يحذو حذوها، وصاغت عوامل عديدة، فهي تعكس نتائج مراجعة إدارية

[1] سايح بوزيد، مرجع سابق، ص 96، ص 97.

داخلية قدمت دروسا مستخلصة من الاستراتيجية الأولى للتنمية المستدامة، وهي عملية جرى تنفيذها لتحديد التحديات والفرص لوزارة البيئة واجراء عمليات تشاور واسعة، كما أنها تبنى على التزام الوزارة بتوسيع القدرة على الابتكار في كندا، وعليه فإن الإدارة الفعالة الطويلة المدى للمسائل البيئية تتطلب الابتكار في ثلاث مجالات هي:

- ✓ زيادة ومشاطرة المعرفة التي تستند عليها القرارات.
- ✓ تقديم حوافز وأدوات جديدو من أجل التكامل التام في اتخاذ القرارات البيئية والاقتصادية.
- ✓ تشكيل شراكة جديدة من أجل تحديد التفويض والمساعدة في تحقيقها.

وتم الاسترشاد بثلاث مفاهيم أساسية لإعداد استراتيجية التنمية المستدامة (2001-2003) وهي:

- ➢ الالتزام بنوعية حياة أفضل.
- ➢ اتباع نهج متكامل للتخطيط وصنع القرار.
- ➢ الالتزام بالإنصاف.[1]

وفي هذا الإطار تم تحديد العناصر الرئيسية لإدارة التنمية المستدامة وتمثلت في:

- استخدام نهج متكامل.
- استخدام العلم السليم والتحاليل.
- العمل معا.
- استخدام حزمة من أدوات السياسة العامة.
- القيادة عن طريق توفير القدوة.
- زيادة مراعات البيئة في عمليات الحكومة.
- إرساء الإطار الإداري اللازم.[2]

التجربة البلجيكية

بدأت بلجيكا في تسعينات القرن الماضي بوضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وعرفت بلجيكا التنمية المستدامة بأن لها خمس أبعاد هي:

- ➢ العدالة في التعامل مع الأجيال.
- ➢ احداث التكامل بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- ➢ المبدأ الوقائي (الاعتراف بالنقاط التي تفتقر إلى اليقين العلمي لمواجهتها).
- ➢ مبدأ المشاركة.

[1] المرجع السابق، ص98.

[2] المرجع السابق، ص 98.

وفي هذا الإطار ركزت بلجيكا على تناول المسائل التالية:

- ✓ القضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي.
- ✓ حماية الغلاف الجوي (التغيير المناخي)
- ✓ النظم الإيكولوجية البحرية (المواد الخطرة والصيد المفرط والتغيرات في أنماط الاستهلاك).

وقد حددت بلجيكا المشكلات القائمة فيما يرتبط بوضع استراتيجية وتنفيذها وهي:

- عدم وضع خيارات السياسات الاتحادية في إطار تحدي التنمية المستدامة الذي يواجهه كوكب الأرض.
- الصعوبات التي تنطوي عليها عملية إدماج البيئة الاقتصادية والعناصر الاجتماعية سبب عدم كفاية الهياكل والموظفين في الهيئات القائمة.
- عدم الاعتبار الكافي للجوانب المرتبطة بالآثار الطويلة الأجل لمهام التنمية المحلية.
- عدم كفاية الجهود المبذولة لتبيان الخيارات التنموية القائمة على أساس المشاركة.[1]

المبحث الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة فعلية، وتتمحور هذه المؤشرات حول توصيات أجندة القرن الحادي والعشرين التي حددتها الأمم المتحدة.

المطلب الأول: المؤشرات الاجتماعية

1- العدالة الاجتماعية

وهي إحدى القيم الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، وتشمل العدالة مدى الإنصاف والشمول الذين توزع بهما الموارد وتمنح الفرص وتتخذ القرارات، وهي تتضمن توفير فرص متماثلة للعملة والخدمات الاجتماعية بما فيها خدمات التعليم، الصحة والقضاء، وتشمل المسائل المرتبطة بتحقيق العدالة الاجتماعية: التخفيف من الفقر، توزيع العمالة والدخل، وإمكانية الحصول على الموارد المالية والطبيعية وتكافؤ الفرص بين الأجيال، وتتمثل المؤشرات الخاصة بقياس العدالة الاجتماعية طبقا لقائمة مؤشرات التنمية المستدامة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في:

- النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر.
- مقدار التفاوت بين الفئة الأغنى في المجتمع والفئة الأفقر فيه.

[1] عبد الرحمان الهيثي، التنمية المستدامة "الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات نموذجا"، مركز الإمارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2009، ص 39.

- معدل البطالة.
- معدل متوسط نسبة أجور الإناث إلى الذكور.

2- الصحة

يوجد ارتباط وثيق بين الصحة والتنمية المستدامة، فالإمداد بكل من المياه المأمونة والصرف الصحي والتغذية السليمة وبيئة خالية من التلوث ومكافحة الأمراض وتوفير الخدمات الصحية يسهم في كفالة الصحة للسكان. وعلى النقيض من ذلك فإن الفقر ونقص المعلومات والافتقار إلى التعليم والكوارث الطبيعية من صنع الإنسان، والانتشار السريع للحضرنة كلها من العوامل التي يمكن أن تقود إلى تفاقم المشكلات الصحية وفي كثير من الحالات لم تساير خدمات مكافحة التلوث والحماية الصحية خطة التنمية الاقتصادية، ونتيجة لذلك يرتبط سوء الحالة الصحية بنقص الإنتاجية خصوصا في القطاع الزراعي، ولا يمكن للتنمية أن تحقق أو أن تستدام عندما تكون نسبة كبيرة من السكان لا تتوافر لها مرافق الرعاية الصحية الكافية وبينما يمكن أن يسهم النمو الاقتصادي والتنمية في تحسين الصحة ومرافق الرعاية الصحية في الدول الأكثر فقرا، وتعتبر نظافة البيئة عنصر مهم لصحة المواطنين ورفاهيتهم، كما أن النمو الاقتصادي غير المستدام يمكن أن يسبب تدهور البيئة وإذا اقترن بعدم سلامة الاستهلاك يمكن أن يؤثر تأثيرا سلبيا على صحة الإنسان.[1]

وتتمثل أهم المؤشرات الصحية المرتبطة بالتنمية المستدامة فيما يلي:

- ✓ حالة تغذية الأطفال دون الخامسة.
- ✓ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة.
- ✓ العمر المتوقع عند الولادة.
- ✓ النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لديهم مياه الشرب.
- ✓ النسبة المئوية للسكان الذين لديهم مرافق الرعاية الصحية الأولية.
- ✓ التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية.
- ✓ معدل انتشار وسائل منع الحمل.

3- التعليم

إن التعليم عملية مستمرة طوال العمر ومتطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة وقد تم التركيز عليه في فصول وثيقة الأجندة 21، حيث أم الاستثمار في التعليم وتنمية المهارات ضروري للأفراد خاصة في البلدان النامية من أجل المنافسة في ظل التغيير السريع للاقتصاد القائم على المعرفة والذي يعزز إنتاجية العمل والقدرة على توليد دخل أكبر فالاستثمار في التعليم الأساسي ليس فقط لنجاح الاقتصاد وإنما للمواطنين على اعتبار أنه

[1] التنمية المستدامة من الموقع: hhp://socialscience2009.wikispaces.com

أساس الديمقراطية وتعزيز الارتقاء وإعادة التدوير فقد حققت الكثير من البلدان نجاحات ملموسة في هذا المجال لكن لا يزال هناك الكثير من الجهد الذي ينبغي بدله.[1]

وتتمثل المؤشرات الخاصة بالتعليم في:

- ✓ مستوى التعليم : يقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي.
- ✓ محو الأمية : يقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

4- الإسكان

يعد السكن اللائق أحد المكونات الأساسية للتنمية المستدامة ، فتوافر السكن اللائق يسهم اسهاما كبيرا في جعل المستوطنات أكثر أمنا وعدالة وإنتاجية وصحية وتتأثر الأحوال المعيشية خصوصا في المناطق الحضرية بالتركيز السكاني المفرط ونقص التخطيط والموارد المالية والبطالة ويتفاقم هذا الوضع نتيجة للهجرة المكثفة من الأرياف إلى الحواضر بصورة تسهم في انتشار الأحياء الفقيرة والمستوطنات الغير النظامية، ويرتبط سوء الأحوال المعيشية بكل من الفقر وانعدام السكن وسوء الوضع الصحي والاستعباد الاجتماعي وانعدام الاستقرار والأمن على صعيد الأسرة، العنف، التدهور البيئي، ازدياد التعرض للكوارث.[2]

وبهدف تقييم الأحوال السكانية والمعيشية وضعت لجنة التنمية المستدامة مؤشر المساحة الأرضية للشخص الواحد هو المقياس الرئيسي لتقييم التقدم المحرز فيما يرتبط بنوعية الإسكان التابع لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وإطار التقييم القطري الموحد.

5- الأمن

إن المجتمع المدني والحكم الراشد والديمقراطية تقوم على تعزيز العدالة بوصفها عنصرا جوهريا وشرطا للاستمرار الاجتماعي والسلام، وهذا المناخ المستقر ضروري لدعم أهداف القضاء على فقر والاستثمار الاقتصادي والمشاركة وسبل العيش المستدامة.

ويعتبر الامن بعدا جديدا لمؤشرات التنمية المستدامة حيث يعكس أولوية متزايدة وفي جدول الأعمال القرن الواحد والعشرين تم منع الجريمة ضد الأطفال والمرأة وجرائم المخدرات، وكما دعى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، حيث كانت الدول الأعضاء تشجيع على معالجة مشاكل الجريمة والعنف والمخدرات باعتبارها من عوامل التفكك الاجتماعي.[3]

---

[1] عبد الرحمان الهيثي، مرجع سابق، ص29.

[2] بوزيد السايح، أثار تطبيق النظام الجديد للتجارة الدولية على البيئة والتنمية المستدامة، مداخلة في الملتقى السابع حول "تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة"، 11/10 ماي 2010، جامعة سكيكدة، الجزائر.

[3] المرجع السابق.

ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة، وهو مؤشر الأكثر شيوعا واستعمالا وقد ترغب الدول في أن تصنف المؤشر وفق نوع الجريمة، ومن ذلك فئة الجرائم العنيفة مقابل فئة الجرائم الغير العنيفة أو فئة العنف ضد المرأة.

6- السكان

يمثل موضوع السكان مرجعا مهما بشأن التنمية المستدامة لصناع القرار عند نظرتهم إلى العلاقات الترابط بين البشر والموارد البيئية والتنمية، ويمثل التغيير السكاني إشارة مهمة في سياق سعي الدول للحد من الفقر وتحقيق التقدم الاقتصادي وتحسين حماية البيئة والتحول إلى أنماط الأكثر استدامة للاستهلاك والانتاج، وعندما تكون مستويات الخصوبة أثر استقرارا يمكن أن تؤثر تأثيرا إيجابيا ملموسا على نوعية الحياة وفي كثير من الدول وفر تباطؤ النمو السكاني مزيدا من الوقت لتكييف مع الزيادات السكانية المقبلة.

وقد أصبحت ظاهرة الانتشار الحضري تشكل اتجاها مهيمنا في سياق النمو والتوزيع السكانيين، ويمكن أن ينتج عن النمو السكاني السريع ونزوح السكان أحوال معيشية غير قابلة الاستدامة وضغط زائد على البيئة، وخصوصا في المناطق الحساسة ايكولوجيا، ويعكس التماس الأحوال المعيشية الأفضل في المناطق الحضرية وجود البطالة والعمالة الناقصة في المناطق الريفية وسوء حالة الخدمات الاجتماعية الريفية، وعدم توافر الأراضي الصالحة لزراعة والكوارث الطبيعية وخاصة الجفاف والاضطرابات الأهلية وهذا يتطلب إيجاد برامج أكثر فعالية لدعم التنمية الريفية.

وتتمثل المؤشرات الخاصة بالتغير السكاني والمرتبطة بالتنمية المستدامة في:

- ✓ مؤشر النمو السكاني.
- ✓ مؤشر سكان المستوطنات النظامية والغير النظامية.[1]

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية

وتشمل هذه المؤشرات قضايا البنية الاقتصادية وأنماط الإنتاج والاستهلاك في الدول ومنها:

1- الهيكل الاقتصادي

تعتبر التجارة والاستثمار من العوامل الهامة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة فتحسن فرص الوصول إلى الأسواق ونقل الموارد المالية والتكنولوجية وتخفيف عبئ الديون أمرا حاسما لمساعدة البلدان النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن استغلال الموارد الطبيعية والاستهلاك والإنتاج يرتبط ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي فهو يمثل تحدي كبير للتأكد من أن النمو يؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وإن تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة لها علاقة مباشرة بالتنمية وتعكس طبيعة تأثير السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية في طليعة أولوية قياس التنمية

[1] المرجع السابق.

المستدامة، كما أن التحديات التي تضعها التجارة العالمية وزيادة معدلات الاستهلاك تعطي إحساسا بنمو اقتصادي كبير ولكنه في الواقع يخفي حقيقة التدهور البيئي والاجتماعي الذي تسببه السياسات الاقتصادية، وعليه فإن أهم مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ماهي:

- ✓ ***الأداء الاقتصادي***:(يمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد ونسب الاستثمار في معدل الدخل القومي).
- ✓ ***التجارة***: تقاس بالميزان التجاري.

2- أنماط الاستهلاك والإنتاج

تعد أنماط الإنتاج والاستهلاك من أهم القضايا الاقتصادية الرئيسية في التنمية المستدامة، إذ أن العالم يتميز بسيادة النزاعات الاستهلاكية في الدول المتقدمة صناعيا، وأنماط الإنتاج الغير المستدامة التي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الدول المتقدمة أم في الدول النامية. وعليه لا مناص من إحداث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للمحافظة على الموارد وجعلها متاحة لجميع السكان العالم بصورة متساوية شريطة أن تبقى متوفرة للأجيال المقبلة.

وتفع مسؤولية المحافظة على الموارد الطبيعية على الدول المتقدمة صناعيا التي تستنزف تلك الموارد من خلال انتاجها المكثف والواسع، فيما تبدل الدول النامية كافة جهودها لتأمين الحاجات الأساسية لسكانها.[1]

وتتمثل أهم مؤشرات أنماط الإنتاج والاستهلاك في:

- ✓ ***استهلاك المادة***: ويقصد بالمادة كل المواد الخام الطبيعية، وتقاس بمدى كثافة استخدام المواد الخام في الإنتاج.
- ✓ ***استخدام الطاقة***: وتقاس من خلال احتساب استهلاك الطاقة السنوية للفرد.
- ✓ ***انتاج وإدارة النفايات***: وتقاس بالكميات انتاج النفايات الصناعية والمنزلية وإنتاج النفايات الخطرة والمشعة وإعادة تدوير النفايات.
- ✓ ***النقل والمواصلات***: وتقاس بالمسافة التي يقطعها الفرد سنويا مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، مواصلات عامة، طائرات ...إلخ).[2]

المطلب الثالث: المؤشرات البيئية والمؤسسية

1- المؤشرات البيئية

تتمثل في القضايا البيئية المعاصرة ومنها:

---

[1] حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص 59.

[2] عبد الرحمان الهيثي، حسين إبراهيم المهندي، التنمية المستدامة في دولة قطر "الإنجازات والتحديات"، اللجنة الدائمة للسكان، الطبعة الأولى 2008، قطر، ص 26.

- ***الغلاف الجوي:*** تشمل المسائل الجوية ذات العلاقة كلا من التغير المناخي واستنفاذ الأوزون ونوعية الهواء في المناطق الحضرية، وترتبط الآثار المترتبة على هذه المسائل بصحة الانسان والتنوع الأحيائي وصحة النظم البيئية والأضرار الاقتصادية، وكثير من هذه الآثار بعيدة الأجل وعالمية وغير قابلة للإزالة، وتؤثر العواقب على الأجيال القادمة. وتشمل المؤشرات التي ترتبط بالغلاف الجوي والتي وضعتها لجنة التنمية المستدامة في:
  - ✓ انبعاث غازات دفيئة.
  - ✓ استهلاك المواد المستنفذة للأوزون.
  - ✓ درجة تركيز ملوثات الهواء في البيئة الخارجية للمناطق الحضرية.
- ***الأراضي:*** لا تتكون الأراضي من الحيز المادي والتضاريس السطحية فقط، وإنما تشمل أيضا ما يرتبط بذلك من موارد الطبيعية المتمثلة بالتربة والرواسب المعدنية والمياه والمجموعات النباتية والحيوانية، وترتكز المؤشرات المشمولة في موضوع الأراضي في الإطار الذي وضعته لجنة التنمية المستدامة في:
  - ✓ مساحة الأراضي القابلة للزراعة والمخصصة لزراعة المحاصيل الدائمة.
  - ✓ استعمال الأسمدة.
  - ✓ استعمال مبيدات الآفات الحشرية.
  - ✓ مساحة الغابات كنسبة مئوية من مساحة الأراضي.
  - ✓ كثافة حصد الأخشاب.
  - ✓ الأراضي المتأثرة بالتصحر.
  - ✓ مساحة المستوطنات الحضرية النظامية وغير النظامية.[1]
- ***المحيطات والبحار والسواحل***: تشكل المحيطات والبحار التي تمثل حوالي 70% من سطح الكرة الأرضية، لذا فإن إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئيا يمثل أكبر تحديات التي تواجه البشرية، وتشمل المسائل البحرية والساحلية ذات الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة ما يلي:
  - التدهور الناجم عن الأنشطة البرية.
  - الاستغلال الغير المستديم للأسماك وغيرها من الموارد الحية.
  - التلوث البحري الناتج عن النقل البحري ومشاريع النفط والغاز في المياه الساحلية.
  - حماية التنوع الحيوي والنظم الايكولوجية الهشة.

[1] عبد الرحمان الهيثي، مؤثر الاستدامة البيئية وموقع الدول مجلس التعاون الخليجي فيه، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 430، أبو ضبي، يونيو 2006.

ويدعو جدول أعمال القرن 21 بناءا على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إلى إتباع نهج متكامل ومعتمد على النظم الايكولوجية لحماية المحيطات والمناطق الساحلية، ويعتمد هذا النهج اعتمادا كبيرا على تطبيق مبادئ احترازية لحماية التنوع الحيواني وانتاجية النظم الايكولوجية مع العمل على تحسين نوعية حياة المجتمعات المحلية الساحلية، ويتم قياس التنمية المستدامة في هذا المجال من خلال ثلاث مؤشرات:

- ✓ النسبة المئوية لمجموع السكان المقيمين في المناطق الساحلية.
- ✓ كمية صيد الأسماك.
- ✓ درجة تركيز الطحالب في المياه الساحلية.[1]

➢ ***المياه العذبة:*** تشكل المياه العذبة أحد العناصر الأساسية لدعم الحياة البشرية والنظم الايكولوجية والتنمية الاقتصادية، وهي مورد داعم للإمدادات المنزلية وإنتاج الأغذية، مصائد الأسماك، الصناعة، توليد الطاقة الكهرومائية، الملاحة والسياحة الترويحية، وتشمل خدمات النظم الايكولوجية للمياه العذبة انتاج الأغذية والحد من أخطار الفيضانات وتصفية الملوثات، كما أن القضايا المرتبطة بالفقر والصحة والتغير المناخي وإزالة الغابات والتصحر ترتبط بصورة مباشرة بموارد المياه وإدارتها، وتتمثل مؤشرات المياه العذبة بجانبها النوعي والكمي كما حددتها الأمم المتحدة كما يلي:

- ✓ السحب السنوي من المياه الجوفية والسطحية كنسبة مئوية من المجموع المياه المتوفرة.
- ✓ الطلب الحيوي الكيميائي على الأكسجين في الكتل المائية.
- ✓ درجة تركيز البكتيريا القولونية الغائطية في المياه العذبة.[2]

➢ ***التنوع الحيوي***: لا يقتصر التنوع الأحيائي على مجرد الاختلاف فيما بين الأنواع، بل يشمل أيضا التباين الجيني داخل الأنواع واتباين بين مجموعات الأنواع والنظم الايكولوجية، ويسهم هذا التنوع بنواتج وخدمات ضرورية لتحقيق رفاهية الفرض ويساعد حماية هذا التنوع على استمرارية كوكب الأرض في تأدية العمليات الإيكولوجية الطبيعية والتي تعتمد عليها الحياة بأكملها. وتتمثل مؤشرات التنوع الاحيائي المرتبطة بالنظم الإيكولوجية وأنواع الأحياء في:

- ✓ مساحة النظم الايكولوجية الرئيسية المنتقاة.
- ✓ المساحة المحمية كنسبة مئوية من الإجمالي.
- ✓ مدى وفرة الأنواع الرئيسية المنتقاة.[3]

2- المؤشرات المؤسسية

[1] عبد الرحمان الهيثي، حسن إبراهيم مهندي، مرجع سابق، ص 30.

[2] حميدة بوعشمة، مرجع سابق، ص 63.

[3] سايح بوزيد، مرجع سابق، ص 106.

- ***الإطار المؤسسي***: من الأمور اللزمة توافي الصكوك اللزمة على الصعيدي القانوني والسياسات، بوصفها إطارا مؤسسيا لتشجيع التنمية المستدامة وتنفيذها ومن السمات الخاصة لهذه الصكوك اشتمالها على تكامل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، إن التنفيذ الدول استراتيجيات سليمة ومعاهدات دولية لتنمية المستدامة يسهم في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويساعد أيضا على تقليل المصادر المحتملة للنزاعات بين الدول، وتشير المؤشرات الأساسية المشمولة في هذا الإطار إلى مدى استعداد الدولة والتزامها بالتحول عن اتباع نهج قطاعي مجزأ إلى عملية متكاملة للتنمية المستدامة. والمؤشرات المعتمد عليها في هذا الإطار هي:
  - ✓ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.
  - ✓ تنفيذ الاتفاقيات العامة المصادق عليها.[1]
- ***القدرة المؤسسية***: قدرة الدولة على التقدم نحو التنمية المستدامة تحددها إلى حد كبير قدرة شعب هذه الدولة وقدرة مؤسساتها، وتقاس قدرة الدولة بإمكانياتها البشرية والعلمية والتكنولوجية والتنظيمية والمؤسسية من حيث الموارد، وتعزز القدرة المؤسسية أنشطة التخطيط والتنفيذ والرصد تشاركية المرتبطة بالتنمية المستدامة، وتتمثل المؤشرات الخاصة بهذه القدرة والتي تقيس إمكانية الوصول إلى المعلومات والبنية الأساسية للاتصالات والعلم والتكنولوجيا والتأهب للكوارث الطبيعية والاستجابة لها فيما يأتي:
  - ✓ عدد أجهزة الراديو أو حسابات الانترنيت لكل 1000 فرد.
  - ✓ خطوط الهاتف الثابت وأجهزة الهاتف المتحرك لكل 1000 فرد.
  - ✓ الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
  - ✓ الخسائر البشرية والاقتصادية بفعل الكوارث الطبيعية.[2]

وأخيرا نخص قائمة مؤشرات التنمية والتي أقرتها لجنة الأمم المتحدة كالتالي:

المؤشرات الاجتماعية:

- ❖ النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر.
- ❖ مقدار التفاوت بين الفئة الأغنى في المجتمع والفئة الأفقر فيه.
- ❖ معدل البطالة.
- ❖ معدل متوسط نسبة أجور الإناث إلى الذكور
- ❖ حالة تغذية الأطفال دون الخامسة.
- ❖ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة.

[1] عبد الرحمان الهيثي، مرجع سابق، ص30.

[2] التنمية المستدامة، المجلس الأعلى لتعليم، مرجع سابق، ص 64.

- ❖ العمر المتوقع عند الولادة.
- ❖ النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لديهم مياه الشرب.
- ❖ النسبة المئوية للسكان الذين لديهم مرافق الرعاية الصحية الأولية.
- ❖ التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية.
- ❖ معدل انتشار وسائل منع الحمل.
- ❖ يقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي.
- ❖ مستوى تحصيل البالغين في المرحلة الثانوية.
- ❖ معدل الالمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين.
- ❖ المساحة الأرضية للشخص الواحد
- ❖ عدد الجرائم المسجلة لكل 100 ألف نسمة من السكان.
- ❖ مؤشر النمو السكاني.
- ❖ مؤشر سكان المستوطنات النظامية والغير النظامية

المؤشرات الاقتصادية:

- ❖ نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.
- ❖ حصة الاستثمار من الناتج الداخلي الحام.
- ❖ الميزان التجاري للسلع والخدمات.
- ❖ نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي.
- ❖ نسبة المساعدات الإنمائية المقدمة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- ❖ كثافة استخدام الموارد.
- ❖ نصيب الفرد من استخدام الطاقة.
- ❖ حصة استهلاك مصادر الطاقة المتجددة.
- ❖ كثافة استخدام الطاقة.
- ❖ توليد النفايات الصلبة.
- ❖ توليد النفايات المشعة.
- ❖ تدوير النفايات وإعادة استخدامها.
- ❖ نصيب الفرد من المسافة المقطوعة بحسب وسيلة النقل.[1]

[1] السايح بوزيد، مرجع سابق، ص 108.

المؤشرات البيئية:

- ❖ انبعاث غازات دفيئة.
- ❖ استهلاك المواد المستنفذة للأوزون.
- ❖ درجة تركيز ملوثات الهواء في البيئة الخارجية للمناطق الحضرية.
- ❖ مساحة الأراضي القابلة للزراعة والمخصصة لزراعة المحاصيل الدائمة.
- ❖ استعمال الأسمدة.
- ❖ استعمال مبيدات الآفات الزراعية.
- ❖ مساحة الغابات كنسبة مئوية من مساحة الأراضي.
- ❖ كثافة حصد الأخشاب.
- ❖ درجة تركيز الطحالب في المياه الساحلية.
- ❖ النسبة المئوية للسكان المقيمين في المناطق الساحلية.
- ❖ الحصيلة السنوية للصيد بحسب الأنواع الرئيسة للأسماك.
- ❖ السحب السنوي من المياه الجوفية والسطحية كنسبة مئوية من المجموع المياه المتوفرة.
- ❖ الطلب الحيوي الكيميائي على الأكسجين في الكتل المائية.
- ❖ درجة تركيز البكتيريا القولونية الغائطية في المياه العذبة.
- ❖ مساحة النظم المحمية كنسبة مئوية إلى المساحة الإجمالية.
- ❖ المساحة المحمية كنسبة مئوية إلى إجمالي المساحة.
- ❖ انتشار بعض أنواع الرئيسية من الأحياء.

❖ ***المؤشرات المؤسسية:***

- ❖ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.
- ❖ تنفيذ الاتفاقيات العامة المصادق عليها.
- ❖ عدد أجهزة الراديو لكل 1000 نسمة من السكان.
- ❖ خطوط الانترنيت لكل 1000 نسمة من السكان.
- ❖ خطوط الهاتف الثابت لكل 1000 نسمة من السكان.
- ❖ خطوط الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة من السكان.
- ❖ الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ❖ الخسائر البشرية والاقتصادية بفعل الكوارث الطبيعية.[1]

[1] مرجع السابق، ص 110.

وخلاصة القول إن وضع برنامج وطني بشأن مؤشرات التنمية المستدامة أصبح يشكل ضرورة فرضها التزام الدول بمقررات وتوصيات القمم العالمية الخاصة بالتنمية المستدامة والتي من أبرزها قمة جوهانسبورغ الذي انعقدت سنة 2002، وكذلك توصيات لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، وأجندة القوى الحدي والعشرين ، وبيان الأهداف الإنمائية للألفية الذي أقره زعماء العالم لسنة 2000.

خاتمة الفصل الأول:

إن التنمية المستدامة هي التنمية التي تقوم بتلبية حاجات الأجيال الحالية دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم. وهذ النموذج الجديد يعتبر أهم تطور في الفكر التنموي الحديث، إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة وذلك لأن النماذج التنموية السائدة تحرص على النمو الاقتصادي فقط وهو النمو الذي يتم على حساب الأنظمة الأخرى وخاصة النظام البيئي.

تتمثل الميزة الأبرز للتنمية المستدامة هي أنها توافق بين العنصر البيئي والطبيعي من ناحية والعنصر الاجتماعي والاقتصادي من ناحية أخرى.

ومن هنا نقول إن التنمية المستدامة هي ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ومن المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة والتي تكون المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية لإرسائها إرسائها فعاليتها هي: الإنصاف ، التمكين ، التضامن وحسن الإدارة والمساءلة وتعتبر هذه المبادئ من أبعاد الحكم الراشد ، فالدراسات التي أجراها البنك الدولي تظهر العلاقة الموجودة بين الحكم الراشد وارتفاع النمو الاقتصادي والاجتماعي على أساس ارتفاع الدخل وقلة الوفيات لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة.

وفي الفصل الموالي سنتطرق إلى العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة.

الفصل الثانـي:

الحكم الراشد

و علاقتـه بـالتنميـة

مقدمة الفصل الثاني:

ظهر مفهوم الحكم الراشد (***La Bonne Gouvernance***) كمحدد أساسي ومدخل جديد لتحقيق التنمية المستدامة وهذا ما يتجلى في التوجهات العديد من مؤسسات التنمية الدولية، كما يظهر ذلك في كتابات البنك الدولي، صندوق النقد الدولي والمنظمات الإقليمية كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الإفريقي من أجل التنمية، هذا إضافة إلى اللجان المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

وقبل التعمق في مفهوم الحكم الراشد وكذا توجهات المنظمات الدولية والإقليمية الخاصة بتطبيق المفهوم ووضع مقاييس ومؤشرات خاصة به، ارتأينا معرفة الكيان العام وكذا الظروف والعوامل التي أدت إلى ظهور هذا المفهوم وما يطرحه من إشكاليات سواء على المستوى النظري أو العملي وأثره على سياسات وبرامج التنمية المستدامة.

المبحث الأول: ماهية الحكم الراشد

إن معظم الحكومات والشعوب يجمعها التطلع إلى تحقيق التنمية المستدامة غير أن هذا الهدف منوط بنظام حكم يخدمه، وهو ما يسمى بحكم الراشد الذي يعتمد على المساوات: في المعاملة، حرية الخيار، التعبير عن الرأي وفرص المشاركة في عمليات إدارة الحكم.

المطلب الأول: بلورة فكرة الحكم الراشد

لقد شاع استعمال مصطلح الحكم الراشد من قبل المؤسسات الدولية مع نهاية عقد الثمانينات، هذا في الوقت الذي أصبحت فيه برامج التثبيت والتكييف الهيكلي تطرح العديد من الصعوبات للغابية العظمى من الدول النامية وقد تم تشخيص هذه الصعوبات من قبل البنك الدولي أنها تعود إلى الأخطاء في تنفيذ تلك السياسات وليست إلى السياسات نفسها لأن تنفيذها كان يخضع لسيطرة الفساد والاليات المؤسسة السيئة، والأنظمة القانونية الضعيفة، نقص الشفافية في الإدارة العامة والعجز عن تقديم الخدمات العامة بكفاءة وفعالية.

ونظرا لاستقرار مبادئ السيادة في كل دولة وضرورة عدم التدخل في شؤونها الداخلية فقد وحدت هذه المؤسسات الدولية صعوبة في التوفيق بين احترام هذه المبادئ المستقرة والحاجة إلى توجيه النظر إلى أهمية أساليب الحكم الراشد في تحقيق التنمية، فكان مفهوم الحكم الراشد (***La Bonne Gouvernance***) مخرجا لهذه الصعوبة، بحيث وجدت هذه المؤسسات الدولية مجالا لإثارة هذه القضايا دون أن تتهم بتدخل في الشؤون الداخلية وخصوصا في نظم الحكم، فهو لا يشير إلى الحكومات صراحة، كما أن جدت المصطلح وغموضه ساعدت على استخدامه في أماكن متعددة وبذلك تمكنت من الاختفاء ورائه لطرح العديد من القضايا الحساسة مثل الفساد، الديمقراطية، المشاركة و حقوق الإنسان.

كما بينت أن التمويلات الخاصة ببرامج التنمية سيتم توجيهها إلى البلدان التي تتوفر على درجة مقبولة من إدارة الحكم، إلا أن فكرة ومنهجية الحكم الراشد قد أخذت خلال السنوات الأخيرة على قدر كبير من الأهمية لمختلف البلدان لتحقيق طموحات المواطنين فيها بتحقيق تنمية التنمية المستدامة، إلا أن الأمر يبدو أكثر إلحاحا وبشكل خاص لدول الجنوب نتيجة التحديات العالمية والإقليمية والمحلية" العولمة، التجارة العالمية، تشجيع الاستثمارات، الفقر، البطالة، الأمن..."[1]

[1]زايري بلقاسم، الحكم الراشد والكفاءة الاقتصادية، دفاتر مخبر البحث، إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، العدد 2، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، أبريل 2006، ص 229.

ولذا أصبح التزام هذه الدول بمنهجية الحكم الراشد والسعي في تجسيدها على أرض الواقع أمرا في غاية الأهمية لما ينطوي عليه من بين أمور أخرى على تكامل أدوار الحكومة والقطاع الخاصة والمؤسسات المجتمع المدني.

ومع أن الحكومة تتحمل بدرجة أكبر مسؤولية تحديد قواعد اللعبة في مجال الحكم إلا أنه لم يعد من الممكن النظر إلى مفهوم الحكم باعتباره نظاما مغلقا، فالتغيرات التي طرأت على النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم قد أحدثت تحسنا في الأوضاع المعيشية للبشر، غير أن هذه التغيرات جلبت معها أيضا تحديات جديدة، وأصبحت مهمة الدول تتمثل في تحقيق التوازن بين الاستفادة من العولمة من ناحية وتوفير بيئة محلية اجتماعية واقتصادية تتسم بالأمان والاستقرار من ناحية أخرى.

المطلب الثاني: مفهوم الحكم الراشد

تطرح المفاهيم في العلوم الاجتماعية عدة إشكاليات خاصة المفاهيم التي يتم ترجمتها من اللغة الإنجليزية أو الفرنسية الى اللغة العربية، وهذه الإشكاليات تبدأ أولا في عدم وجود ترجمة واحدة متفق عليها لعدد من المفاهيم، فضلا على عدم وجود ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس نفس المعنى أو الدلالات التي تعكسها باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وهذا ما نجده بالنسبة لمفهوم" ***Gouvernance*** " حيث لوحظ وجود عدة ترجمات لا تعكس دلالات المفهوم وأهدافه ويمكن أن نحصي في هذا إطار العديد من الترجمات ، كترجمة المفهوم إلى الحاكمة، الحكم، إدارة الحكم، الإدارة المجتمعية، الحوكمة، ...إلخ.

الحكم " *La Gouvernance*" مصطلح انجليزي استخدم من قبل البنك الدولي في الدراسات والتحليل سياسات التنمية، ويمكن تفسيره بأنه:" طريقة تسيير سياسة أعمال وشؤون الدولة."

بما أن هناك العديد من التعاريف سنقدم منها ما يلي:

- يعرف الحكم بأنه:" التقاليد والهيئات التي من خلالها تمارس السلطة في بلد ما."
- عرف أيضا بأنه:" أسلوب وطريقة الحكم والقيادة، تسير شؤون منظمة قد تكون دولة، مجموعة من الدول، منطقة، مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة، فالحاكمية ترتكز على أشكال التنسيق، التشاور، المشاركة والشفافية في عملية اتخاذ القرار."[1]
- كما يعرف كذلك بأنه:" تعبير عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده."

[1] سايح بوزيد، معضلة الفساد الإداري وتدابير مواجهتها من خلال معايير الحكم الراشد، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الربع بعنوان" التحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تدويلها"، جامعة المدية، يوم 10و 11 مارس 2010.

وهذا التعريف الأخير هو التعريف المعتمد من طرف أغلب المنظمات الدولية وهو في الواقع مفهوم قديم يدل بالأساس على اليات ...تشترك في صنع القرار، ولقد طرأ تطور على هذا المفهوم وأصبح يعني الحكم:" تقوم به قيادات سياسية منتخبة وأطر إدارية ذات كفاءة لتحسين نوعية حياة المواطنين وتحقيق رفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم."

- ويعرف أيضا وبشكل أكثر دقة على أنه:" ممارسة السلطة السياسية، الاقتصادية والادارية لتسيير شؤون الدولة على كل المستويات، ويشمل الاليات والهيئات القانونية والإجراءات التي من خلالها يمارس المواطنون حقوقهم القانونية ويخضعون لواجباتهم ويخلون نزاعاتهم."

إضافة الى تلك الترجمات، ترجم مصطلح "***La Bonne Gouvernance*** " الى عبارة "إدارة شؤون الدولة والمجتمع"، والتي تبناها أكثر من مركز بحث كمركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة حيث يرى هذا المركز أن هذه العبارة تعكس في محتواها المعنى الأساسي للكلمة من حيث تركيزها على طرفي المعادلة: الدولة والمجتمع والعلاقة بينهما.[1]

ولقد بينت هيئة الأمم المتحدة أن مفهوم "الحكم الراشد أو الجيد أو السليم أو الرشيد" تعبيرا عم مصطلح " ***La Bonne Gouvernance***"، إلا أن مصطلح الحاكمية لا يعكس المفهوم الذي يعبر عن الدولة والمجتمع والقطاع الخاص، كما يتبنى مجتمع اللغة العربية ترجمة الحوكمة أو الحكم الصالح لمفهوم " ***La Bonne Gouvernance***".

لقد تطور ت مفاهيم وأبعاد إدارة الحكم الراشد أو الجيد كفكرة ظهرت في عقد التسعينات لتصبح تشمل مفهوم المصطلح الحكم الراشد أو الجيد أو الحكمانية الجيدة، " ***La Bonne Gouvernance*** " المصطلح الفرنسي، أما مصطلح الإنجليزي" ***Good Gouvernance***"، ليصبح موضوع اهتمام العديد من المؤسسات الدولية والباحثين والمفكرين.

ويمكن القول إن مفهوم "***La Bonne Gouvernance*** " جاء انعكاسا لظروف عملية ونظرية، ورغم الإشكاليات التي يتم التطرق إليها ونظرا لعدم وجود ترجمة واحدة متفق عليها نجد ترجمات ومفاهيم منها: الحاكمية، الحوكمة، الحكم الواسع، الحكمانية، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، الحكم الصالح أو الجيد أو الرشيد.

كما يرى باحثون اخرون أن الترجمة الأفضل للمفهوم هي" الحكم الراشد" باعتباره مصطلح شامل ومستعمل على نطاق واسع من قبل أغلب الباحثين حسب تقارير المؤسسات الدولية.

[1] ادريس ولد القابلة، الحكامة، الإدارة الرشيدة، على الموقع: hhp://www.maroc-ecologie.net/php ?article 270

المطلب الثالث: تعريف الحكم الراشد

يمثل الحكم الراشد اليوم جزءا من توافق الآراء في الأمم المتحدة ، وقد مص إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية عام 2000، أن حكومات دول العالم لن تدخر جهدا في سبيل استئصال الفقر وتعزيز مبادئ الكرامة و المساوات الإنسانية وتحقيق السلام و الديموقراطية و الاستدامة البيئية، وإن نجاح أو فشل أية دولة في تعزيز التنمية الإنسانية أو حتى احتمال توجيهها نحو هذا النهج يرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة وجودة الحكم، ومع ذلك فليس هناك اتفاق عام بين مختلف الباحثين و المهتمين على مفهوم محدد لهذا المصطلح، حيث أن مفهومه أخذ أبعاد و مضامين عديدة وذلك حسب أهمية وأولويات الأهداف المتبعة من قبل المؤسسات الدولية التي تحمل دور الرائد في مجال التنمية وكذلك حسب الأهداف وقناعات الباحثين والكتاب في هذا الميدان.[1]

1- تعاريف مقدمة من قبل هيئات ومؤسسات دولية

❖ **تعريف البنك الدولي:**

تتمحور اليوم المهمة الأساسية للبنك الدولي الذي أنشأ بموجب اتفاقية "***بريتن وودز***" عام 1944 لمحاربة الفقر والفساد وإعداد وتدريب الكوادر والإدارية ومتابعة الأهداف الإنمائية...

وقد كان البنك الدولي من أوائل المؤسسات الدولية التي تناولت موضوع الحكم في نهاية الثمانينيات ويعرف البنك الدولي الحكم بأنه:" التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدولة من أجل المصالح العامة وهذا يشتمل:

- ✓ العملية التي بواسطتها يتم اختبار الحكومة ومراقبتها واستبدالها.
- ✓ قدرة الحكومة على صياغة السياسات وتنفيذها بفاعلية.
- ✓ احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها.

ولتقدير نوعية إدارة الحكم في بلد ما بأنه حكم راشد فإنه ذلك يقتضي معرفة ما إذا كانت إجراءات الحكم في المؤسسات السياسية والإدارية والاقتصادية القائمة في البلد المعني تتصف بالشفافية والمساوات والعدل، ولذلك وضع البنك الدولي مجموعة من المؤشرات مدرجة في ستة مجاميع رئيسية موزعة على الجوانب الثلاث للحكم وهي:

طبيعة النظام السياسي: ويتضمن كل من

- الصوت والمساءلة"***voir et responsabilité***"

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" أهداف التنمية الألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية"، تقرير التنمية البشرية في العالم، برنامج الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص 10.

- عدم الاستقرار السياسي والعنف" ***Instabilité politique et violence***"

قدرة الحكومة: وتتضمن

- فاعلية الحكومة" ***Efficience du gouvernance***
- نوعية التنظيم" ***Qualité de la règlementation***"

الاحترام والمساوات: وتنطوي على

- دولة القانون" ***Etat de droit***"
- السيطرة على الفساد " ***Centriole de la corruption***"

❖ **تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:**

أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" **PNUD**" سنة 1965، ويتم تمويله من مشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويهدف أساسا إلى تخفيض الفقر في العالم، السعي إلى حماية البيئة والمساعدة في خل النزاعات وإقامة الحكم الديمقراطي ومكافحة السيدا.

وقد جاء تعريف" **PNUD**" للحكم الراشد سنتين بعد ظهور تعريف البنك الدولي، حيث يعتبر البرنامج أن الحكم الراشد يعكس حالة تقدم الإدارة وتطورها من الإدارة التقليدية الى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين وتستخدم الاليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع والبرامج التنموية بشفافية ومسؤولية ولذلك يعرف الحكم بأنه:" ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لتسير شؤون البلد على كافة المستويات ويشمل الحكم الاليات و المؤسسات التي يقوم من خلالها المواطنون و الجماعات بتعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية و الوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاته ." [1]

أما منظمة الحكم الراشد حسب"**PNUD**" فهي:

- ***المشاركة" La participation":***

ينبغي أن يكون للجميع صوت في عملية اتخاذ القرار سواء بصورة مباشرة أو من خلال مؤسسات وسيطة شرعية تمثل مصالحهم.

[1] محمد فال ولد فال مكط، الحكم الراشد وتحقيق التنمية في دول الجنوب "حالة موريتانيا"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية "إدارة أعمال"، جامعة تلمسان، 2008/2007، ص22.

- ***سيادة القانون" Primauté au droit" :***

يتعين أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وأن يتم تطبيق القانون دون تحيز، وينطبق ذلك على وجه الخاص على القوانين الحامية لحقوق الإنسان.

- ***الشفافية " La transparence" :***

تقوم على التدفق الحر للمعلومات ويجب أن تكون متاحة بصورة مباشرة وكافية للمهتمين بها.

- ***الاستجابة" La sensibilités" :***

يجب أن تسعى المؤسسات المجتمعية إلى خدمة جميع من لهم مصلحة فيها.

- ***التوجه نحو بناء توافق الآراء" L'orientation vers an consensus" :***

يعمل الحكم الراشد على توفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة اجتماعية مشتركة.

- ***الانصاف" L'équité" :***

يجب أن تتاح للجميع رجال أو نساء الفرصة لتحسين رفاهيتهم.

- ***الفعالية والكفاءة" L'efficience et l'efficacité" :***

ينبغي أن تسفر أعمال المؤسسات عن نتائج تلبي احتياجات المجتمع مع تحقيق أفضل استخدام الموارد.

- ***المساءلة" Responsabilité" :***

يجب أن يكون القرار في الحكومة والمجتمع المدني مسؤولين أمام الجمهور العام وأصحاب المصلحة المؤسساتية.

- ***الرؤية الاستراتيجية" La vision stratégique" :***

يمتلك القادة والجمهور منظور واسع وطويل الأجل للتنمية الإنسانية ومتطلباتها من جهة والتنمية الاقتصادية المستدامة من جهة أخرى وتحقيق الديموقراطية.[1]

❖ **تعريف صندوق النقد الدولي** FMI :

عرف الحكم الراشد على أنه:" الطريقة التي بواسطتها تسير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة ما لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع."[2]

[1] د. زبير عياش–أ. أميرة بن مخلوف، الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، الملتقى الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25–26 نوفمبر 2013، ص 285.

[2] مناد علي، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية من خلال حوكمة الشركات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2006، ص 38.

❖ **تعريف الوكالة الكندية للتنمية الدولية:**

"Agence canadien d'enveloppement international(ACDI)"

تعرف الوكالة الكندية للتنمية الدولية الحكم الراشد على أنه:" الطريقة التي من خلالها تسيير الموارد الاجتماعية والاقتصادية للبلد، أي استعمال وتطبيق السلطة من طرف مختلف الفاعلين في الحكومة بطريقة فعالة ومستقيمة، عادلة، شفافة متضمنة روح المسؤولية." حيث أن الدراسات حول الحكم الراشد تمس عدد كبير من المجالات المختلفة.

إذا فإن الحكم الراشد يتحقق من خلال الإدارة الشفافة والقابلة للمحاسبة الموارد البشرية، الطبيعية، الاقتصادية والمالية لفرض التنمية المنصفة والمستمرة وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسساتية تحترم حقوق الإنسان والمبادئ الديموقراطية وحكم القانون.

❖ **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:**

تم تعريف الحكم الراشد في اجتماع اللجنة الوزارية للمنظمة الذي عقد في باريس/ مارس 1996، بأنه:" يشمل مجموعة العلاقات بين الحكومة والمواطنين سواء كأفراد أو تجزئة من المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية." ويؤكد التعريف على أن المفهوم لا يركز فقط على فاعلية المؤسسات وإنما يمتد إلى القيم التي تحتويها هذه المؤسسات مثل المساءلة والرقابة والنزاهة.

من هنا يتضح أن الحكم الراشد يتضمن التفاعلات ضمن الهياكل والعمليات والتقاليد التي تحدد كيفية ممارسة السلطة وكيفية اتخاذ القرارات، تعبير المواطنين لذا فهي تتعلق بالعلاقات الاجتماعية والمساءلة والرقابة والديموقراطية إذ لها الدور الأساسي في الربط بين القطاعات ونقل المعلومات بينها.

إن الحكم الراشد حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عبارة عن قيم تضبط ممارسة السلطة السياسية باتجاه تنموي يلتزم بتحقيق العدالة الاجتماعية، تحديد الحد الأدنى لمستوى المعيشة، تطوير موارد الدولة ونموها، تنمية طويلة الأمد على أجيال متعددة (تنمية مستدامة)، النزاهة والمساءلة بواسطة الناس واحترام المصلحة العامة.

❖ **تعريف لجنة الحكم العالمية** : ***"Commission de la gouvernance globale"***

في تقريرها سنة 1995 عرفت الحكم الراشد بأنه:" مختلف الكيفيات التي يسير بها الافراد والمؤسسات العمومية والخاصة شؤونهم المشتركة وفقا لها، فهو سيرورة متواصلة للتعاون والتلاؤم بين مصالح متضاربة ومتعددة وهو

يستبعد الهيئات الرسمية والأنظمة المزودة بالسلطات التنفيذية كما يستبعد بنفس الكيفية الاتفاقات اللاشكلية التي ترتبط بها الشعوب والهيئات وكذلك تلك التي ترى أن إبرامها يحقق مصلحتها."[1]

إن التعريف يركز على نسيج العلاقات الذي تربط مختلف القواعد من أجل تسيير شؤونهم المشتركة، مبرزا التمييز الذي يصنعه الحكم الراشد من خلال التوفيق وجمع مختلف الأطراف رغم تضارب مصالحهم وذلك بفضل التعاون والمشاركة.

2- التعاريف المقدمة من قبل بعض الباحثين

لم يقتصر تعريف الحكم الراشد على المؤسسات الدولية فقط، بل هناك تعاريف متنوعة ومتعددة ووجهات نظر يسوغها الكتاب والباحثون والمهتمون ومن أهمها:[2]

- نجد أن **مورتن بوس"Marten Boos"** اعتمد على عنصر التفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني الذي اعتبره أسلوب يهتم بالأنظمة التي تشكل مجموعة من المبادئ أساسية لتنظيم الحياة العامة وما تحتويه من مؤسسات إقتصادية أو إجتماعية.
- أما **هيرمنت السنهانس "Hermat Elsenhans "** فيرى أن الحكم الراشد أدارة تفاعلات حكومية والغير الرسمية بين مختلف العناصر من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- **Marcou et Thiebaulr** فيعرفان الحكم الراشد بأنه :" الاشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات الحكومية والجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المشاركة والمساهمة في تشكيل السياسة.

حيث يعطيان أهمية كبيرة لمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني مع الدولة في صياغة السياسات.[3]

- وعرف "**François Xavier Marien**" الحكم الراشد بأنه:" يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال، بحيث أن الأعوان من كل طبيعة كانت وكذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض وتجعل مواردها بصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها لتخلق تخالفا جديدا للفعل

[1] زهير عبد الكريم كايد، الحكمانية، قضايا وتطبيقات، بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد 2003، ص 10.

[2] سليم بركات، الحكم الراشد من منظور الآلية الافريقية لتقييم من طرف النظراء، رسالة ماجستير في القانون فرع: الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2008/2007، ص 16.

[3] محمد فال ولد فال مكط، مرجع سبق ذكره، ص33.

القائم على التقاسم المسؤوليات." حيث يعطي أهمية كبيرة لعنصر المشاركة بغية تحقيق الأهداف بغض النظر عن أطرافها.[1]

- ويعرف" **François ascha**" الحكم الراشد بأنه اشتراك المؤسسات السياسية الفاعليين الاجتماعيين والقطاع الخاص مع بعضها البعض وتجعل مواردها وبصفة المشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها لتحالف تحالف جديد قائم على تقاسم المسؤوليات في العملية اعداد وتنفيذ السياسات القادرة على حفاظ تماسك المجتمع.[2]
- قد حاول "**R. A. Rohdes**" أن يصنف التعريفات التي تتناول الحكم الراشد الى ستة محاور يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- **المحور الأول**: يدرس العلاقة بين آليات السوق من جانب وتدخل الحكومي من جانب آخر فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة، وعادة ما يعكس هذا الاتجاه الحد من التدخل الحكومي وضغط النفقات العامة والاتجاه نحو الخصخصة، كمؤشرات للتعبير عن التدخل الحكومة إلا عند الضرورة.
- **المحور الثاني**: يتحدث عن الحكم الراشد من خلال التركيز على المنظمات الخاصة ومنظمات الأعمال بالذات عند الحديث عن مصطلح حوكمة الشركات، في هذا السياق يركز على مطالب العملاء كما يركز على كيفية عمل النظام داخل المنظمة نحو تحقيق مصالح المنتفعين.
- **المحور الثالث**: يعبر عن اتجاه الإدارة الحكومية الجيدة والقائم على إدخال أساليب إدارة الأعمال في المنظمات العامة وإدخال قيم جديدة مثل المنافسة، قياس الأداء، التمكين، معاملة متلقي الخدمة.
- **المحور الرابع**: يعبر الحكم الراشد الجيد للدولة امتداد للمحور الثالث ويزيد عملية الربط بين الجوانب السياسية والإدارية وعادة ما يربط أيضا هذا المحور الابعاد السياسية للمفهوم والمحددة في منظومة القيم الديموقراطية من جانب مؤشرات شرعية النظام والمادية من جانب آخر، ويشمل هذا المحور استخدام البنك الدولي للمفهوم عام 1991 و... على السياسات المرتبطة به مثل الإصلاح الإداري وتقليص حجم المؤسسات الحكومية وتشجيع الاتجاه نحو القطاع الخاص وتشجيع اللامركزية الإدارية وتعظيم دور المنظمات غير الحكومية.

[1] الأخضر عزي، غانم جلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد" اسقاط على تجربة الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21 مارس 2005.
[2] مناد علي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

- **المحور الخامس**: يعبر عن وضع وإقامة السياسات العامة وهي المحصلة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدد من الفاعلين (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمعات المدنية) على المستويين المحلي والمركزي بصفة تشاركية، حيث لم تعد الحكومة هي الفاعل الوحيد وأن هناك مساواة في الإدارة بين الفاعلين.
- **المحور السادس**: يرى أن جوهر الحكم الراشد يتمثل في إدارة مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة والمنظمات من خلال العمل على تكامل العناصر التالية:
  - ✓ التنسيق بين المنظمات الحكومية ومنظمات قطاع الخاص والمنظمات الغير الحكومية.
  - ✓ عدم ثبات ووضوح الحدود بين أنشطة مختلفة للمنظمات.
  - ✓ استناد قواعد التفاعل بين مختلف المنظمات إلى التفاوض.
  - ✓ تمتع مختلف الأعضاء في هذه الشبكة بدرجة عالية من الاستقلال.
  - ✓ قدرة الدولة على توجيه أعضاء الشبكة بما لها من موارد. [1]

[1] زهير عبد الكريم كايد ، مرجع سبق ذكره، ص 11.

المبحث الثاني: عناصر، أبعاد ومؤشرات قياس الحكم الراشد

المطلب الأول: عناصر الحكم الراشد

يتضمن الحكم الراشد ثلاث ميادين رئيسية هي: الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني.

1- الحكومة (القطاع العام) :

وهي تمثل الدولة من خلال السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، ويتطلب ان تكون مشكلة وفق نظام انتخابي وهي تسعى من هذا المنظور الى التركيز على البعد الاجتماعي فهي تحدد المواطن والمواطنة وهي مسؤولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين وبالتالي فهي تعمل على تهيئة البيئة المساعدة على التنمية البشرية في المجتمع ومهمتها خلق محيط سياسي ملائم لتحقيق التنمية.

فالدولة تدافع عن مصالح لأجل النفع العام كما تحفز وتشجع على خلق جو نشيط لخدمة التنمية البشرية، كما أنها تسهر على احترام القانون والحفاظ على الأمن والسعي لخلق إطار مؤسسي قوي، كما تضع السياسات والبرامج العمومية وتقوم بتحضير الميزانية التي تنفذها بعد ذلك، كما أنها تنظم وتشجع السوق.[1]

وينطبق مفهوم الرشادة من خلال إعادة النظر في دور الحكومة وأنشطتها الاجتماعية والاقتصادية بفعل تحديات التغير المنبثق من المصادر التالية:[2]

- ✓ ***القطاع الخاص***: الذي يحتاج الى بيئة مساعدة للأسواق الحرة، إضافة إلى تحقيق توازن أفضل بين الحكومة والسوق.
- ✓ ***المواطن:*** الذي يحتاج إلى المزيد من الاستجابة من قبل الاحتياجات وتكوين والحكومات المسؤولة وتعمل على اللامركزية بشكل أوسع ليكون مشاركا.
- ✓ ***الضغوط العالمية***: من قبل القوى العظمى والاتجاهات العلمية الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه وتبدد المفاهيم الكلاسيكية للدولة والحكومة.

2- القطاع الخاص:

الذي يتكون من المؤسسات والشركات بمختلف أحجامها، والتي من شأنها خلق مناصب شغل والمداخيل وتبعا لذلك التراكم فالقطاع الخاص يسير وينشط داخل السوق لأجل انتاج السلع وتوفير الخدمات وخلق مناصب

[1] زايري بلقاسم، الحكم الاقتصادي الرشيد، مداخلة ضمن فعالية الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 9/8 مارس 2005، ص 39.

[2] مناد علي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

الشغل للمواطنين وتشجيع المؤسسات الخاصة، كما يهتم بشكل كبير بالاستثمار ورفع المستوى المعيشي والذي تكون مشاركته في هذه الثلاثية موجهة نحو ضرورة تطوير القطاع الحاص وإدامته من خلال الآليات التالية:[1]

- ✓ خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة.
- ✓ إدامة المنافسة في الأسواق.
- ✓ المحافظة على البيئة والموارد البشرية.

3- المجتمع المدني:

يتمثل في الهيئات الحكومية المتضامنة مع بعضها مثل الجمعيات المهنية، الجمعيات الخيرية، الجمعيات النسوية، النقابات، ...إلخ وكل المواطنين الذين يساهمون في التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأجل تشكيل رأس مال الاجتماعي للمجتمع، المساهمة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمشاركة في تحقيق حاجات ومتطلبات التنمية الشاملة المستدامة.

ويمكن تلخيص أهمية المجتمع المدني على النحو التالي:

- إن المواطنين الذين يتصرفون متطوعين كأعضاء في الجماعات الدينية، النوادي الرياضية، تجمعات الأحياء السكنية، الاتحادات، الأحزاب السياسية، يشجعون على الثقة الاجتماعية والتعاون بين الأطراف المختلفة مما يجعله برأس المال الاجتماعي.
- إن الثقة والتعاون يعملان على التعزيز الذاتي والتراكمي في نفس الوقت، فإن حلقات الفصلية ينبع عنها مستوى عال من التعاون، الثقة، تبادل التصرف بالمقابل، المشاركة المدنية وتحسين المستوى الاجتماعي وغياب هذه السمات يؤدي إلى الوضع السلبي، وتكون نتيجة حلقات مفرغة من النشاط.
- أن وجود مستوى عال من الثقة والتعاون يؤدي إلى حكومة أفضل، فعلى جانب الطلب نجد أن الذين يتحلون بتلك السمات يتوقعون حكومة أفضل، وعلى جانب العرض فإن أداء الحكومة الممثلة لمواطنتها يهيئ لها الأمر من خلال البنية التحتية الاجتماعية للمجتمع المدني والقيم الديموقراطية وأصحاب القرار على حد سواء.
- إن أداء اقتصاديات السوق تتحسن في المجتمعات ذات المستوى العالي من الثقة والتعاون.

ومن خلال ما سبق فإن مؤسسات المجتمع المدني تتزيد فعاليتها وكفاءتها في الحالات التالية:

- ✓ الانبثاق من رحم المجتمع، بمعنى أن الظروف والقناعات والأوضاع هي التي أخرجتها إلى حيز الواقع.

[1] زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سبق ذكره، ص 47.

- ✓ إذا استطاعت أن تستوعب اهتمامات المجتمع الإنسانية والاقتصادية والسياسية، وأدركت أن التنمية عملية مجتمعية وتشاركية.
- ✓ إذا وضعت خطط وسياسات تأخذ بعين الاعتبار الاشتراك في صناعة القرار على جميع المستويات.
- ✓ إذا لامست اهتماماتها جميع الشرائح وعملت بشفافية وتناسق مع الحكومة.

ونلخص مما سبق أن كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة له مراحل محددة ودور بارز في قيام الحكم الراشد وقوة المحيط المؤسسي للدولة وعليه فإن الحكم الراشد يتضمن الدولة من خلال إدراج القطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان ديمومة التنمية البشرية، فالمجتمع المدني يسهل تقاطع الفعل السياسي والاجتماعي عبر تعبئة الجماعات حتى تقوم بمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ولكل واحد نقاط ضعفه ونقاط قوته، بمعنى أن هناك هدفا أسمى لدعم الحكم الراشد يتطلب ضرورة ترقية التقاطع البنائي بين الدوائر الثلاث سابقة الذكر.

المطلب الثاني: أبعاد الحكم الراشد

حسب المفاهيم التي جاءت بها المؤسسات الدولية حول الحكم الراشد من أجل ممارسة سلطة سياسية واقتصادية واجتماعية وفق آليات تسمح بتحقيق المصالح المشتركة، ومن خلال تجسيد إبعاد مختلفة وهي:

1- البعد السياسي :

يتمثل هذا البعد في كيفية ممارسة السلطة السياسية بصورة مشروعة والتمثيل القانوني والشرعي للمجتمع وخلق الصلة الصحيحة وجسور التعاون بين الدولة والمجتمع المدني مما يؤدي إلى:

- ➢ التفاعل الإيجابي بين الأطراف الفاعلة (الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني) وتعاونهم ومشاركتهم في خدمة الصالح العام الذي يحقق مصالح الأفراد.
- ➢ تحقيق ديموقراطية فعالة بتوفير انتخابات نزيهة، شفافية تعددية ومشاركة سياسية واسعة النطاق.
- ➢ تمكين الأفراد من ممارسة حقوق المواطنة.

وتتوقف رشادة النظام السياسي على مدى مشروعية السلطة السياسية واحترام الحريات العامة من الرأي العام والأحزاب السياسية وحرية التعبير وانشاء جمعيات وتقييم كفاءة وفعالية الأنظمة السياسية من خلال مبادئ الحكم الراشد وفق معيار الجودة السياسية والتي تعني:

- ✓ قدرة النظام على أداء الوظائف المجتمعية، مما يحلق رضى لدى المجتمع على السلطة دون الحاجة إلى الإكراه مما ينتج عنه استقرار سياسي، اقتصادي واجتماعي الذي يتحقق عند الوصول إلى درجة مقبولة من النمو الاقتصادي والرفاه بتوفير الحقوق الأساسية الإنسان والعدالة.

- ✓ طبيعة العلاقة الرابطة بين النظام السياسي (السلطة) والوسط المجتمعي، تعبر عن مدى قبول المواطنين، فكلما زاد رضاهم يعني أن للنظام فعالية ومشروعية قانونية وبالتالي تجسيد الاستقرار بصورة شاملة.
- ✓ شروط التداول على السلطة لأن عمر الحكومة والهيئات المحلية محددة بالمشاركة السياسية دستوريا ومضمون بوجود انتخابات منظمة، حرة، نزيهة وتعددية.[1]

2- البعد الاقتصادي :

يبرز البعد الاقتصادي من خلال نظرة المنظمات الدولية لطبيعة العلاقة بين الحكم الراشد ومستويات الأداء الاقتصادي في سعيه إلى تحقيق أهداف واستراتيجيات التنمية الاقتصادية وذلك من خلال:

- ➢ اعتماد برامج اصلاح اقتصادية.
- ➢ محاربة مظاهر الفساد.
- ➢ تدفق المعلومات بكل شفافية عن الوضع الاقتصادي لرأي العام.
- ➢ توفير بيئة تنظيمية وتشريعية لنشاطات مختلف القطاعات.

كما يعد الحكم الراشد عامل مخفض لمخاطر الاستثمار نظرا لتدقيق المستمر للمعلومات حول البيئة الاقتصادية بكل شفافية ووضوح هذا ما يمكن من:

- ✓ تشجيع القطاع الخاص.
- ✓ وضع خطط واستراتيجيات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة.
- ✓ فتح مجال الحريات الاقتصادية واحترام قواعد المنافسة وحرية دخول السوق.

ومن تحقيق الرشادة الاقتصادية التي تشمل أساليب وإجراءات اتخاذ القرارات من خلال التأثيرات على مختلف النشاطات الاقتصادية، ومنه نجد أن دور الدولة يتمحور في تحقيق البعدين الاجتماعي والاقتصادي بالعمل على تحقيق النقاط التالية:

- رفع المستوى المعيشي وتحسين ظروف الحياة.
- السعي للقضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي.
- اصلاح الإطار التنظيمي والقانوني في المجال الاقتصادي.[2]

[1] مقري عبد الرزاق، الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، الطبعة الأولى، ص18.

[2] سايح بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 142.

3- البعد الإداري :

من المعلوم أن من أسباب ظهور فكرة الحكم الراشد، الانتشار الواسع لظاهرة الفساد وتطور مفاهيم التسيير حيث يأخذ البعد الإداري مكانة في استراتيجية وسياسة الحكم الراشد لارتباطه بأنظمة التسيير العقلاني والإدارة الرشيدة للموارد المتاحة من خلال:

- التوزيع العادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع.
- القضاء على أشكال الفساد الإداري والمحسوبية.
- تطبيق اللامركزية لترشيد الإدارة العامة بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية.
- الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها في إدارة الشؤون والعمليات الإدارية للتأكد من مدى ملاءمتها وقدرتها.[1]

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الحكم الراشد

ورغم ذلك هناك العديد من الجهود المبذولة قصد إيجاد مؤشرات ومقاييس لقياس نوعية الحكم تمثلت في اقتراحات العديد من المنظمات الدولية، وسيتم التركيز على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

1- مؤشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"UNDP":

لقد ارتبط مفهوم الحكم الراشد في فكرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمفهوم التنمية البشرية ريتم تصنيف الدول على أساس مؤشراتها، هذه المؤشرات نفسها تعتمد في تقييم الحكم الراشد، ويتكون دليل التنمية البشرية من مقياس يضم ثلاث أبعاد تتمثل في:

- أن يعيش الإنسان حياة مديدة وبصحة سليمة.
- أن يكون متعلما.
- أن يحصل على مستوى معيشة لائق.

وبالتالي فإن دليل التنمية البشرية يجمع بين المقاييس التالية:

- ✓ متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- ✓ الالتحاق بالمدارس.
- ✓ الإلمام بالقراءة والكتابة.

[1] نسيمة عكا، دور الحكم الراشد في التنمية، الملتقى الدولي حول الحكم الراشد واستراتيجيات التغير في العالم النامي، جامعة سطيف، 08/09/ أبريل 2007، ص 56.

✓ الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

ومنذ إنشاء دليل التنمية البشرية سنة 1990 تم تطوير أدلة تكميلية تهتم بالجوانب معينة من التنمية البشرية تتمثل في: تقرير الفقر البشري، دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة ومقياس تمكين الجنوسة.[1]

أ- **دليل الفقر البشري:** يقيس دليل التنمية البشرية اجمالي تقدم التنمية في بلد ما، أما دليل الفقر البشري فيظهر توزيعها التقدم ويقيس تراكم شتى أنواع الحرمان في أبعاد التنمية البشرية الأساسية، وهناك دليلين لقياس الفقر البشري يتمثلان في:

- **دليل الفقر البشري رقم 1:** يقيس الفقر في البلدان النامية ويركز على أنواع الحرمان الثلاث في ثلاث أنواع:[2]
  - العمر: الذي يقاس باحتمال عدم العيش عند الولادة حتى سن الأربعين.
  - المعرفة: تقاس بمعدل الأمية لدى البالغين.
  - اجمالي توفير الحاجات الاقتصادية من القطاعين العام والخاص: ويقاس بالنسبة المئوية للناس الذين ليست لهم منافذ مستدامة إلى مصدر مناسب للماء، وبالنسبة المئوية للأطفال دون الخامسة الناقصي الوزن المعتاد لأوزانهم.
- **دليل الفقر البشري 2:** لأن الحرمان البشري يتفاوت بحسب الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع ما، فقد صمم دليل خاص لقياس الفقر البشري مختار من البلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مستفيدا من البيانات الأكثر توفرا ويركز في الحرمان على الأبعاد الثلاث للتنمية البشرية وعلى بعد إضافي يتمثل في الاستبعاد الاجتماعي، أما المؤشرات في احتمال عدم العيش حتى سن 60 عند الولادة، ومعدل الإلمام الوظيفي للبالغين بالقراءة والكتابة ونسب البطالة لأمد طويل.

ب- **دليل التنمية بالجنوسة:** يقيس هذا الدليل الإنجازات في الأبعاد نفسها ويستخدم المؤشرات نفسها، لا كنه يعطي صورة واضحة عن شتى أنواع اللامساواة في الإنجاز بين النساء والرجال، فكلما التباين بين الجنسين في التنمية البشرية الأساسية انخفضت درجة البلد في دليل التنمية بالجنوسة مقارنة مع درجته في دليل التنمية البشرية.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، بيروت، مطبعة كوركي، 2003، ص 60.

ت- مقياس تمكين الجنوسة:

يكشف هذا المقياس ما إذا كانت النساء قادرات على الاشتراك الفعال في الحياة الاقتصادية والسياسية، فيقيس عدم المسارات بين الجنسين في مجالات رئيسية مثل المشاركة في صنع القرار اقتصاديا وسياسيا ويتتبع النسب المئوية للنساء في البرلمان وبين المشتركين وكبار المسؤولين والمديرين وبين المهنيين والعاملين التقنيين وكذلك التباين بين الجنسين المكتسب مما يظهر الاستقلالية الاقتصادية ويختلف مقياس التمكين عن دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة في أنه يكشف اللامساواة في الفرص المتاحة في مجالات مختارة.[1]

2- مؤشرات البنك الدولي:

جاء في تقرير البنك الدولي الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أنه تم وضع مقياسين لقياس نوعية الحكم:

أ- مقياس المسائلة العامة:" Index of public accounatabity"

ويتضمن ما يلي:

- درجة انفتاح المؤسسات السياسية.
- المشاركة.
- احترام الحريات المدنية.
- شفافية الحكومة.
- حرية الصحافة.

ب- مقياس نوعية الإدارة: ويتضمن ما يلي:

- فعالية البيروقراطية.
- احترام قواعد القانون.
- حماية حقوق الملكية.
- مستوى الفساد.
- نوعية التشريعات.
- آليات المساءلة الداخلية.

لقد وضع البنك العالمي ستة مؤشرات بثلاث أسس ضرورية للحكم الراشد وهي:

- بالنسبة لنوعية الحكم: الصوت والمسائلة – عدم الاستقرار السياسي والعنف.

[1] نفس المرجع السابق، ص61

- بالنسبة لقدرة الحكومة: فعالية الحكومة – نوعية التنظيم.
- بالنسبة للاحترام والمساواة: دولة القانون – مراقبة الفساد.

ولتقدير مستوى الحكم الراشد في دولة ما يتم الاعتماد على ثلاث معايير لتحليل ويتم قياسه عن طريق مؤشرين وذلك على النحو التالي:

المعيار الأول: يمثل المسار الذي من خلاله تختار الحكومات وتراقب ويتم تغييرها ويتم قياس هذا المعيار من خلال مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف.

المعيار الثاني: قدرة الحكومة على وضع سياسات قاعدية فعالة، ويتم قياسه من خلال مؤشر فعالية الحكومة ومؤشر قدرة الحكومة على وضع سياسات جيدة.

المعيار الثالث: احترام الهيئات المسيرة للمواطنين والدولة معا، ويتم قياس هذا المعيار عن طريق مؤشر سيادة القانون ومؤشر محاربة ومراقبة الفساد بكل أنواعه.

كما وضعت هيئة البنك العالمي 22 مؤشرا لاختبار وتحقيق الحكم الراشد، و12 مؤشرا منها يخص المسائلة العامة و10 تخص جودة الإدارة، ويتم ترتيب الدول بحسب موقعها من هذه المقاييس على سلم يتكون من 173 رتبة بحسب عدد دول العينة التي تأخذ من مناطق مختلفة وحسب مستويات مختلفة، ويحسب معدل صلاح الحكم وتتراوح علامة الدولة من 0 إلى 100 حسب درجة صلاح الحكم، وتغطي الأسئلة حقولا عدة وحيوية تجسد مدى اندماج الشعوب في مسار أنظمتها الحاكمة.

وهنالك آليات لتحقيق واستدامة الحكم الراشد أبرزها:

- ✓ الانتخابات الحقيقية.
- ✓ فعالية المجتمع المدني.
- ✓ انفتاح الفضاء الإعلامي والاعلام الحر.
- ✓ النظام الوطني المندمج.
- ✓ الشفافية في إدارة الموارد المالية.
- ✓ الرؤية التجديدية.[1]

[1] بشير مصطفى، الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والإدارة الرشيدة، الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 09/08 مارس 2005.

المبحث الثالث: أثر تطبيقات مبادئ الحكم الراشد على التنمية المستدامة

الآثار الناجمة عن تطبيق منظومة الحكم الراشد على العملية التنموية عديدة ومتنوعة أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها تقود الى تحقيق التنمية المستدامة التي تحلم مختلف البلدان أن تقطع في سبيل تحقيقها أشواطا كبيرة، وسنتطرق في المطالب الموالية لأبرز ذلك.

المطلب الأول: علاقة الديموقراطية بالتنمية

1- تحديد الديمقراطية:

تعرف الديمقراطية بأنها نمط من أنماط اتخاذ القرار، أو كصيغة حكم يشارك فيها المجتمع في صياغة السياسة العامة تعمل من ضمنها الدولة بمسؤولية وتخضع من خلالها للمحاسبة على قرارها وأعمالها في الأدبيات الأخيرة، وسيما تلك الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، ... إلى هذا الوضع بأنه الحكم الصالح، وكذلك تتم إقامة رابط قوي بينه وبين التنمية سواء كانت تنمية بشرية مستدامة أو تنمية شاملة.

2- الديموقراطية والتنمية:

لقد أثبتت الدراسات إلى وجود علاقة عند فحصها المقاربات بشأن طريقة الحكم الديموقراطي في تمكين الفقراء وبالتالي فهي تساهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي تأخذ الموجة الثالثة للديموقراطية التي زادت عدد الأنظمة الديموقراطية في العالم، وتشير التحاليل الأخيرة للدراسات الحالات التي تطلعت إلى العلاقة بين الديموقراطية والنمو والتماسك الاجتماعي في وصف الروابط بين الحكم والديموقراطية والتطور الاجتماعي، ومن المهم التمييز بين دعم الحكم الديموقراطي كمجموعة مثالية من المبادئ المعيارية لأجل حكم الدولة وعمليات تقييم الحكومات الديموقراطية الفعلي.[1]

3- الديموقراطية والازدهار الاقتصادي :

تصبح الطريقة الأولى المباشرة التي تمكن لهذه العلاقة النجاح من خلالها قائمة إذا كان الحكم الديموقراطي أكثر فعالية في توليد الرفاه والازدهار، فعلى سبيل المثال إذا كانت أنظمة الحكم الديموقراطية أكثر فعالية في حماية حقوق الملكيات وحكم القانون وتشجيع الثقة بالأعمال تبين أنها أكثر ثباتا فمن شأن ذلك توسيع الإنتاجية وتحفيز الاستمرار ونمو الدخل المحلي الإجمالي للشخص الواحد وبالتالي انقاذ كافة السفن، وتعتبر هذه النظرية جذابة لاكن الدليل على أن الديمقراطيات أفضل للنمو تدحضه دراسات الحالة والأدلة المنهجية على السواء ، فالحالات التي

[1] زاوي أحمد صادق، مرجع سبق ذكره، ص 57.

تعجز عن التوافق في هذا النموذج تشمل الاوتوقراطيات الحديثة التي حققت أرباح اقتصادية استثنائية في الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من غياب انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب بشكل كامل أو حتى جزئي.

وبالإضافة الى ذلك طبقت النموذج الاسيوي الشرقي سنغافورا والصين وقد شهدت كل منهما معدلات نمو اقتصادية بلغت 9% أو أكثر مما جعل بعض المراقبين يضع عملية تسلسلية للتنمية الاقتصادية أولا والديموقراطية ثانيا، وأحرزت دول كثيرة في أمريكا اللاتينية إنجازات ملحوظة في الحقوق السياسية، الحريات المدنية إثر ادراج انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب في بداية التسعينات فضلا عن الإصلاحات السياسية في حين تبين أن أداءها الاقتصادي متغير وساء تزامنا مع عدم المسارات في الدخل بين الدول، ووضع كهذا لعد الرضا عن الأداء الديموقراطي لحل مشاكل دولة ما وحل المشاكل الاجتماعية أن يولد خيبة وسخرية السياسيين، كما رصد البعض ادلة على استياء عام ضد طريقة عمل الديموقراطية الليبرالية و الليبرالية الاقتصادية الجديدة في أمريكا اللاتينية على الرغم من عدم رفض مثال الديموقراطية بحد ذاتها، وكذلك رافقت الديموقراطية في أروبا الوسطى والشرقية صدمات في تحرير الأسواق وخفض الرفاه التي يبدو أنها زادي من عدم المساوات الاقتصادية بالرغم بأن المراقبين لاحظوا في الوقت عينه أن الدول التي اعتمدت الديموقراطية اسرع من غيرها هي التي أحرزت أكبر الأرباح في الازدهار الاقتصادي.

4- الحكم الصالح والديمقراطية:

لقد أكدت الدراسات ان هناك علاقة تحكم كل من الحكم الصالح والتنمية، وهذه الأخيرة تتماشى مع الديموقراطية ويبدو من الواضح أن مفهوم الحكم تطور موازاة مع تطور مفهوم التنمية، لاسيما لما انتقل محور الاهتمام من الرأس المال البشري إلى رأس المال الاجتماعي إلى التنمية الإنسانية، فإن تحسن الدخل القومي لا يعني بالضرورة تحسن نوعية حياة المواطنين ومستوى عيشهم، وظهر مفهوم الحكم الجيد بوضوح عندما أضحت التنمية مرتبطة بالتكامل بين النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي مستندة على العدالة في التوزيع والمشاركة أي التنمية المستدامة التي بدومها لا يمكن تحويل النمو الاقتصادي الى تنمية بشرية مستدامة.[1]

المطلب الثاني: علاقة الحكم الراشد بالتنمية

لقد تغيرت مفاهيم التنمية من التركيز على النمو الاقتصادي الى التركيز على التنمية البشرية المستدامة ثم التنمية الإنسانية، واقترن هذا التطوير بإدخال مفهوم الحكم الصالح في ادبيات منظمات الأمم المتحدة ومؤخرا البنك

[1] زاوي احمد صادق، مرجع سابق.

الدولي وصندوق النقد الدولي، ويعود السبب في ذلك الى أن النمو الاقتصادي لبعض الدول لم يتوافق مع تحسين مستوى عيشة أغلبية السكان وبهذا المعنى فإن تحسن الدخل القومي لا يعني بالضرورة تحسن نوعية حياة المواطنين.

إن تطور مفهوم التنمية إلى التنمية المستدامة تشمل عملية مترابطة لكل مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي وتستند هذه العملية إلى منهاج تكاملي يقوم على العدالة في التوزيع ويعتمد على المشاركة، كما أنه يتضمن التخطيط الطويل المدى ليس للموارد الاقتصادية فحسب بل لتعليم والسكن والبيئة والثقافة والسياسة والتركيب الاجتماعي أيضا، وتم ربط مفهوم الحكم الصالح مع مفهوم التنمية المستدامة لأن الحكم الصالح هو الرابط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة.

ولقد ركزت تقارير التنمية البشرية التي بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإصداره منذ سنة 1990 على مفهوم نوعية الحياة وعلى محورية الانسان في العملية التنموية ودرجت هذه التقارير على تصنيف الدول بناءا على مفهوم ومعايير التنمية البشرية المستدامة.[1]

إن النمو الاقتصادي ما هو إلا وسيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة وليست غاية بحد ذاتها وأن واجب ومسؤوليات الحكم الراشد أن يتأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة للمواطنين.

إن التنمية البشرية المستدامة تنمية ديموقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل أو إلى رفع القدرات البشرية عبر وزيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين وعبر تمكين الفئات المهمشة وتوسيع خيارات المواطنين وإمكاناتهم، وإن تمكين المواطنين وتوسيع خياراتهم يتطلب تقوية أشكال المشاركة ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني، وهذه الصفات والمؤشرات لا يؤمنها إلا الحكم الصالح.

وباختصار يمكن إدراج خمسة مؤشرات أساسية للتنمية البشرية المستدامة وهي:

- التمكين: أي توسيع قدرات المواطنين وخياراتهم وإمكانية ممارستهم حرية الاختيار بعيدا عن الجوع والحرمان وبالتالي إمكانية مشاركتهم الفعلية في القرارات التي تتعلق بحياتهم وتؤثر فيهم.
- التعاون: وفيه تضمين لمفهوم الانتماء والاندماج والتضمينية كمصدر أساسي للإشباع الذاتي الفردي حيث التعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري وتكون التنمية البشرية معنية بهذا البعد.
- العدالة في التوزيع: وتشمل الإمكانيات والفرص وليس فقط الدخل، وكمثال على ذلك حق الجميع في الحصول على التعليم.

[1] د. حسين كريم، مفهوم الحكم الراشد "الفساد والحكم الصالح في الدول العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 65.

- الاستدامة: تتصف القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي من دون التأثير سلبا في حياة الأجيال اللاحقة وحقها في العيش الكريم.
- الأمان الشخصي: يتضمن الحق في الحياة بعيدا عن أية تهديدات أو أمراض معدية أو قمع أو تهجير، ويمكن إضافة حرية والحق في اكتساب المعرفة والشفافية وتمكين المرأة بشكل خاص اعتمادا على مؤشرات التنمية الإنسانية التي تتحقق بوجود نظام إدارة الدولة أو الحكم الراشد.[1]

المطلب الثالث: أثر الحكم الراشد على التنمية البشرية

1- التخفيف من الفقر:

الفقر ظاهرة قديم جدا وآفة اجتماعية خطيرة عرفتها مختلف المجتمعات البشرية عبر العصور، وهي معقدة وذات جوانب متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وليس لها تعريف واحد محدد إلا أن الجزء المشترك بين كل تلك التعاريف يدور حول مفهوم الحرمان النسبي.

ويعرف البنك الدولي الفقر بأنه:" عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة" ويمكن أن تتجلى في نقص الغذاء وتدني المستوى الصحي والتعليمي وهشاشة ظروف السكن وقلة الأصول الرأسمالية ...، أي أن الفقر لا يعني عدم الرغبة في اشباع الحاجيات الناقصة وإنما هو بمعنى الحرمان من القدرات الذي هو نقيض التنمية البشرية، والحكم الراشد هو الذي يسعى الى تحرير هذه القدرات وذلك من خلال تمكين الفقراء من توسيع قدراتهم وتوظيفها والحصول على الموارد على أساس العدالة والمساوات واحترام القانون والمشاركة في إعداد وتنفيذ السياسات.

فلو افترضنا مثلا أن الدولة بصدد وضع استراتيجية لمحاربة الفقر فإنه لا يجب أن يتم التركيز على الحطة الواجب تنفيذها فقط بل يجب أن يمتد الاهتمام إلى كيفية تنفيذ تلك الخطة وهو ما يقتضي إجراء بعض الإصلاحات الرئيسية مثل تعزيز المشاركة السياسية لمختلف فئات المجتمع وضمان اتخاذ الإجراءات الكفيلة بخضوع الأجهزة القائمة على تنفيذ الخطة للمساءلة والمحاسبة وتعزيز المعلومات وحرية الصحافة وضمان بيئة تؤدي إلى تنشيط المجتمع المدني وقيامه بدور مؤثر وفعال عند وضع وتنفيذ السياسات، فالتمكين والمشاركة يضمنان مشاركة المواطنين العادي في صناعة القرارات المؤثرة على معيشته أما المواطن الذي لا تتوفر لديه المعلومات الكافية فهو بطبيعة الحال غير قادر على صناعة مستقبل أفضل وتحسين ظروفه المعيشية.[2]

[1] د. حسين كريم، مرجع سابق، ص 66.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سبق ذكره، ص 102.

2- تمكين المساواة بين الجنسين:

يعرف البنك الدولي المساوات بين الجنسين (L'égalité entre les sexe) بأنها التساوي في الحصول على الفرص التي تسمح للناس بمواصلة الحياة التي يختارونها بمحض إرادتهم وتجنب أوجه الحرمان الشديد في النتائج أي المساوات بين الجنسين في الحقوق والموارد والتعبير، والمساوات تشير إلى المساوات في ظل القانون سواء كان عرفيا أو تشريعيا، وتشير المساوات في الموارد إلى المساوات في الفرص بما في ذلك المساوات الحصول على الاستثمارات في رأس المال البشري وغيره من الموارد الإنتاجية والوصول إلى الأسواق، وتعكس المساوات في التعبير القدرة على التأثير والمشاركة في الحوار السياسي وفي عملية التنمية.

وبغض النظر عن اختلاف رؤية المجتمعات لقضية المساوات بين الرجل والمرأة فإنه يمكن القول بأن تحقيق المساوات بين الجنسين يمكن أن توسع من فرص تحقيق فرص التنمية البشرية وتزيد من قدرات الدولة على النمو وخفض الفقراء.[1]

وذلك لأن المساوات بين الجنسين هي قضية تنموية بالدرجة الأولى فإن تشجيعها جزء جوهري في أي استراتيجية للتنمية تسعى إلى تمكين الرجال والنساء على حد سواء من أجل تفادي الفقر وتحسين مستوى معيشتهم، وهنا تبرز قدرة المؤسسات التي تعمل وفق مبادئ الحكم الراشد في التخفيف من حالة لا مساواة حيث يتم الاعتراف بأصحاب الشأن وبحقوقهم وتحترمهم وتمنحهم فرص متساوية مع الآخرين.

3- استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر:

لا يعد تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة دون جلب وضمان استثمار أجنبي مستقر بالمهام السهلة على الحكومات دول العالم، وبصفة خاصة للغالبية العظمى من حكومات دول الجنوب نظرا لما يشهده استقطاب رأس المال الأجنبي من تنافسية بين البلدان، جراء ما قد يحمله إلى اقتصاداتها من فوائد (نقل التكنولوجيا، خلق فرص العمل، تسهيل الاندماج في التجارة الدولية، الزيادة من تنافسية المؤسسات وتنميتها...)، وتتطلب عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة أساسية خلق مناخ استثماري ملائم، ويغطي تعبير المناخ الاستثماري مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية المكونة للبيئة الي تتم فيها عملية الاستثمار فهي عناصر متداخلة ومترابطة تؤثر في بعضها البعض لتخلق المناخ الاستثماري.

وسوف يكون ذلك المناخ مناسبا إذا ما نجحت البلدان في الحد من الفساد وأنشطة السوق السوداء وضمان حرية العمل وحق الملكية وحماية المستثمرين وتحرير التجارة وصياغة وتنفيذ سياسة اقتصادية تكبح التضخم وتحد من

[1] محمد فال ولد فال مكط، مرجع سابق، ص 27.

هيمنة الدولة على الأسواق، فالمستثمرين لن يقدموا على استثمار أموالهم في بيئات غير مستقرة ولا في تلك التي يترعرع فيها الفساد ويتكاثر كالفطريات كما أنهم ليسوا مستعدين للمخاطرة بأموالهم في بيئات ينعدم فيها سيادة القانون ولا تضمن لهم حرية التصرف في تلك الأموال ، وهنا تبرز أهمية الحكم الراشد في جلب الاستثمار الأجنبي نظرا على ما يرتكز عليه من مبادئ تعكس العدالة والمساوات وسيادة القانون والحد من الفساد وكلها مبادئ تقف موقف النقيض من تلك العوامل التي تعمل على طرد الاستثمار الأجنبي.[1]

[1] دريد محمد السامراء، الاستثمار الأجنبي" المعوقات والضمانات القانونية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 76.

خاتمة الفصل الثاني:

إن الحكم الراشد لا يمكن فرضه من قبل السلطات الوطنية أو المنظمات الدولية بل هو إنجاز في ظل دولة القانون والإدارة الواضحة التي يمكن التنبؤ بسياستها، السلطة الشرعية وتكييف الوسائل والإجراءات وتوفير البيئة المساعدة التي يمكن الاستثمار فيها لتحقيق الثروة وإدارة وتنمية العنصر البشري.

وعليه فإن منهج الحكم الراشد يشمل جميع الجوانب السياسية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدولة كما أنه يشمل القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص فهو فلسفة للحكم شاملة وكاملة تضمن للمجتمع استقرارا على كل المستويات وتفيه من المفاسد العظيمة لمظاهر الفساد الإداري بأشكاله المختلفة.

مما سبق نستنتج أن الابعاد سواءا اقتصادية، اجتماعية، سياسية، إدارية، مترابطة ومتفاعلة فيما بينها لتشكيل الحكم الراشد فالبعد السياسي يؤثر في العدالة كما أن للبعد الإداري تأثير على المجال الاقتصادي خاصة من خلال اصلاح الإدارة وفي الأداء التنظيمي للنشاط الاقتصادي، أما البعد الاقتصادي فيبرز جول القضايا العامة ومكافحة الفساد الاقتصادي وتعزيز الشفافية وتكريس الديموقراطية كمحاور أساسية للتنمية المستدامة.

الفصل الثالث

تفعيل الحكم الراشد في دعم مسار التنمية المستدامة في الجزائر

مقدمة الفصل الثالث:

إن الوضعية الاقتصادية للجزائر بعد الاستقلال أدت إلى محاولة وضع استراتيجية تنموية تهدف الى تنمية شاملة و مقابل هدا قامت بهيكلة القطاع الفلاحي و الهدف منه الوصول الى الاستقلال الاقتصادي , و مع بداية الثمانينات شهدت تطورات متناقضة من الوجهة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في حين يشهد العالم تحولات اقتصادية عميقة و سريعة الى جانب انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة حيث يفرض على الاقتصاد الوطني تحديات كبيرة و التأقلم معها يتطلب البحث عن السياسات التنموية و الوسائل الكفيلة لمواجهة دلك بأساليب عصرية تنصب على دعم الاصلاحات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية .

ومند 1986 أصبحت الحاجة الماسة لإعادة هيكلة المنشآت العامة وتكاملها، وبعدها دخلت الجزائر في سلسلة تعديلات هيكلية مع صندوق النقد الدولي كاستراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة. وظهر الاهتمام المتزايد للدولة بموضوع الحكم الراشد من خلال محاولة الاعتماد على ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الراشد ومحاولة فهم آليات تطبيق الاسس النظرية له، محاولة التمسك بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية ووضع الاسس لبناء دولة ديمقراطية وتعزز العدالة الاجتماعية كمعايير لتفعيل الحكم الراشد في دعم مسار التنمية المستدامة.

المبحث الاول: الاصلاحات الاقتصادية وسياسات تطوير التنمية بالجزائر

المطلب الاول: الاقتصاد الجزائري في ظل الاصلاحات كمدخل للتنمية المستدامة

1- وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الاصلاحات:

منذ حصلت الجزائر على استقلالها انتهجت الأسلوب الاشتراكي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإتباعها سياسة مركزية بحتة، لقد أتاحت الوفرة النفطية خلال السبعينات وإمكانيات هائلة في خدمة المشروعات وخطط التنمية المسطرة، ويتبين لنا ان صيرورة التصحيح الهيكلي الذاتية للاقتصاد تتصف بهده المراحل التالية:[1]

- **مرحلة الانتظار(1962-1966):**

تميزت هذه المرحلة بمشاكل تسييريه للجهاز الانتاجي نتيجة مغادرة المعمرين الامر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين ادارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك وكذلك وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري. تعتبر هده العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية، وقامت السلطات الجزائرية بتأميم الاراضي الزراعية سنة 1963 والمناجم سنة 1966، وبدأت اللجان التسييرية تزول في الصناعة وتحل محلها الشركات الوطنية بعدما قامت الدولة بإنشاء الادوات التي تمكنها من القيام بالتخطيط بتوفير الشروط المناسبة.

- **مرحلة التصحيح الهيكلي الاول(1967-1979):** اتصفت هده المرحلة بقيام الدولة بعدة مخططات تنموية منها:

✓ ***المخطط الثلاثي (1967-1969)***: الذي يرتكز على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى، ان هذه الأفضلية سمحت بتخصيص 18,2 % من اجمالي الاستثمارات لسنة 1967 مقابل 13 % لسنة 1963.

✓ ***المخطط الرباعي الأول(1970-1973)***: الهدف من هدا المخطط هو انشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد.

✓ ***المخطط الرباعي الثاني(1974-1977):*** هو تكملة للمخطط الأول حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة، وكذلك الاهتمام بالقطاعات الغير الاقتصادية نتيجة ارتفاع ايرادات المحروقات، ان اعطاء الاولوية للصناعة الثقيلة بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل، ان هذه النتيجة يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام حيث حقق 65,42 % سنة 1978 مقابل 30,07 % سنة 1969.

[1] أ. كربالي بغداد، نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر «بسكرة"، العدد الثامن، جانفي 2005

➢ ***مرحلة التصحيح الهيكلي الثاني(1979-1987):***

تتميز هده المرحلة بقيام السلطات الجزائرية بعدة اجراءات تتمثل في عملية التنازل عن الممتلكات العمومية من خلال صدور القانون 84/81، ثم القانون 87/19 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي، ومن اجل ضمان التسيير المحكم والفعال للمؤسسات العمومية قامت السلطات بإعادة هيكلتها العضوية بمرسوم 80-242 الصادر سنة 04/10/1980 وطبقته في بداية 1981. وبعد دلك قامت بإعادة الهيكلة المالية سنة 1983 كتتويج مع النظام المالي والمصرفي، ان الهدف من هذه الاجراءات هو التخلي التدريجي عن مفاهيم العهد القديم والانفتاح للسوق الوطنية وإعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

➢ ***مرحلة التصحيح الهيكلي الثالث(1988-1992):***

استمرت السلطات الجزائرية في القيام بجملة من الاجراءات منها: استقلالية المؤسسات العمومية قانون 01/88، الهدف منها التفريق بين تسيير المؤسسات الاقتصادية بواسطة لجان ادارية تمثل الادارة والمساهمين والملكية الادارية تبقى في يد الدولة عن طريق صناديق المساهمة، ان قانون المالية 03/88 يعتبرها كشخص اعتباري يخضع للقانون التجاري ومنبع لتراكم رأس المال ومولد للسلع والخدمات. قد منح بنك الجزائر مسؤولية المراقبة النقدية والمصرفية من خلال قانون النقد والقرض الصادر10/90، مع طرح امكانية انشاء بنوك خاصة كما انه يعفي المؤسسات العامة من الديون الاجنبية و المحلية المستحقة، تبني قانون يهدف الى تقليص احتكار الدولة للتجارة الخارجية سنة 1991.

قامت الجزائر بإبرام اتفاقيتين: " stand-by"للتأكيد تمتا عن طريق المفاوضات السرية حيث كانوا يرموا الى: حصول الجزائر على الموارد المالية عن طريق الصندوق الدولي ,تحسين الوضعية لرؤوس الاموال في السوق الدولية الامر الذي فرض عليها اللجوء الى الصندوق الدولي والبنك العالمي. والهدف من وراء الاتفاقيتين تصحيح الاوضاع الاقتصادية على المستوى الكلي، و من اهم اهداف الاجراءات المتفق عليها التحرير الجزئي للاقتصاد، وضع اطار قانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، منح رخص استيراد مباشرة للمتعاملين الخواص مما يعتبر بداية تحرير التجارة.[1]

2- الاقتصاد الجزائري والاصلاحات:

بدأت السلطات الجزائرية بالإصلاحات سنة 1988 بصورة محتشمة ومن بين المنافع المتوقعة من تلك الاجراءات التصحيحية للاقتصاد الوطني لم تتحقق في مجملها كونها لم تؤخذ في اطارها الشمولي وتبعا لذلك تدهورت الوضعية الاقتصادية المتمثلة في انخفاض اجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة 1,5 % في المتوسط خلال الفترة(1986-1991)، تأزم الوضعية المالية للمؤسسات العمومية

[1] اقتصاد الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، من الموقع: www.oursenis.com/vb/showthread.php?t=46382

نتيجة القوانين المفروضة على الاسعار وتسريح العمال مما أدى الى انسياب المهارات والكفاءات ، تميزت المرحلة الموالية بعد مرحلة الاصلاحات الذاتية بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني نتيجة ظاهرة الارهاب التي عمت الوطن في التسعينات والمديونية ولهذا اصبحت الاصلاحات الاقتصادية ضرورية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية وكان المخرج امامها العودة الى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام العقود وإعادة جدولة الديون الهدف منها استعادة التوازن المالي والخارجي للحد من التضخم وتحسين ميزان المدفوعات ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي. ومن بين الاجراءات التي ترمي الى تحقيق توزيع عقلاني للموارد وإزالة تشوهات الاسعار من اهمها الاصلاح الهيكلي ، السياسة المالية ، السياسة النقدية والسياسة التجارية وإدارة المديونية[1].

- ***التعديل الهيكلي الاول(1993-1994):***

شرعت الجزائر في تطبيق الاستقرار الاقتصادي المدعم من طرف المؤسستين الدوليتين لمدة سنة، وقد اتخذت عدة اجراءات ذات طابع كلي لتصحيح الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني مما أثر على ميزان المدفوعات وزادت الوضعية تدهورا، وعليه تم اتخاذ عدة اجراءات منها:

* تحرير الاسعار وإزالة القيود على التجارة الخارجية.
* تخفيض قيمة العملة الوطنية الد ينار بنسبة 50 %.
* ايجاد اليات وميكانيزمات للانتقال الى اقتصاد السوق.
* تثبيت كتلة اجور الوظيف العمومي وضبط الانفاق العام.
* وضع قانون الاستثمار رقم 12/93 .

بعد اتخاذها هده الاجراءات فقد نجحت نسبيا وبشكل مؤقت في تحقيق التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلي، ومن المؤشرات الدالة على دلك انخفاض في عجز الميزانية من 8,7 % سنة 1993 الى 4,4 % سنة 1994، انخفاض معدل التضخم الى 38,5 %، تحسين احتياط الصرف 2,64 مليار سنة 1994. واستمرار ارتفاع الديون الخارجية وعدم اختلال ميزان المدفوعات، تزايد حجم البطالة والاعتماد على استيراد المواد الغذائية اكثر من 50 %.

- ***برنامج التصحيح الهيكلي(1995-1998):***

ان الهدف من تطبيق هده الاصلاحات من خلال برامج التصحيح الهيكلي هي احداث تحولات جذرية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تطبيق سياسة معينة ترمي الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي

[1] أ.كربالي بغداد، مرجع سابق

الكلي، ان برنامج التثبيت الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي في ماي 1995، ومن اهدافه ما يلي:[1]

*تحقيق نمو متوسط 5 % من اجمالي الانتاج الخام خارج المحروقات

*تخفيض نسبة التضخم الى 10,3 %

*التحرير التدريجي للتجارة الخارجية و تحرير الاسعار

*الشروع في الخوصصة من خلال وضع اطار تشريعي

*ان يعادل احتياط الصرف 3 أشهر من الواردات

ان سيرورة الاصلاح الاقتصادي تميزت بعدة سمات ايجابية تتمثل في :

* تحقيق معدل نمو 3,9%، 4% ، 4,5% خلال السنوات 1995، 1996و 1997 على التوالي.

* تحقيق فائض في الميزانية بلغ 3% من اجمالي الانتاج الخام سنة 1996 و1,3 % سنة 1997

*انخفاض معدل التضخم من 21,7 % سنة 1995 الى 7 % سنة 1997 ان هذا الانخفاض راجع للتعديلات التي مست الاسعار وانخفاض قيمة العملة.

*ارتفاع الايرادات من 27,6 % الى 34 % من الناتج المحلي الاجمالي خلال 1993 و1997.أما النفقات العامة فحققت النسب التالية 33,6 % و29 % و31 % خلال السنوات 1995,1996, 1997 على التوالي.

*تقليص المديونية نتيجة عملية اعادة الجدولة حيث انخفضت نسبة خدمة الدين الى السلع والخدمات من 8 % سنة 1993 الى 24 % سنة 1997.

3- اثر الاصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي:

رغم الاصلاحات المنتهجة أنداك بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوبة بالتطهير المالي لها غير أنها لم تمس علاقات التشغيل وعليه تقهقرت الحالة العامة للنمو الاقتصادي وللتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة، وبدلك وصلت معدلات البطالة الى مستويات مرتفعة 28% سنة 1998.أما عن النمو الاقتصادي فقد عرف في هده الفترة معدلات سالبة حيث وصل الى (-1%)، (-1,2%)، (0,9%)، في السنوات 1988، 1991، 1994 على التوالي. ونفس الشيء عن معدلات التضخم التي وصلت الى أعلى مستوياتها سنة 1992 اد بلغت حوالي 31,66%. غير أن أهم ما ميز هده المرحلة هو ارتفاع حجم الدين العمومي للدولة نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية اد بلغ نسبة 98,9% من الناتج المحلي الخام سنة 1995 مما يدل على ضعف تمويل الدولة الذاتي

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، 1998، ص 10.

للاقتصاد آنذاك وهدا ما أسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة أضفى ميزة عدم القدرة على الاستمرار في تحمل العجز الموازني[1].

تمكنت الجزائر من استرجاع النمو الإيجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية و من خلال الإصلاحات الاقتصادية و الهيكلية و تحقيق نتائج إيجابية حيث سجلت سنة 1998 معدل نمو 3,2% و فائض في الميزان التجاري و تحكم السياسة النقدية في التضخم الذي صار في حدود 5% و زيادة احتياطات الصرف , و لكن أثر هده الإصلاحات على النمو كان واضحا فبعد معدلات النمو السلبية التي عرفتها الجزائر من (1987-1994) باستثناء سنة 1989 بنمو قدره 3,4 % , في مقابل معدل سكاني يتراوح في حدود 1,1 % مما يعكس مدى التخلف الذي عرفته وتيرة الإنتاج و تدهور طاقة الإنتاج في مختلف القطاعات، كما أن النقص في الإنتاج يرجع إلى قلة التمويل جراء انخفاض أسعار البترول و كدا التبعية الشديدة للخارج , و قد ترتب عليه صعوبة التحكم في هده العوامل بالإضافة إلى سوء التسيير و التنظيم و انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الجزائري. و الشكل التالي يوضح معدلات النمو في ظل الإصلاحات(%) [2]

الشكل رقم(3-1): معدلات النمو المسجلة في ظل الاصلاحات (1986-1998)%

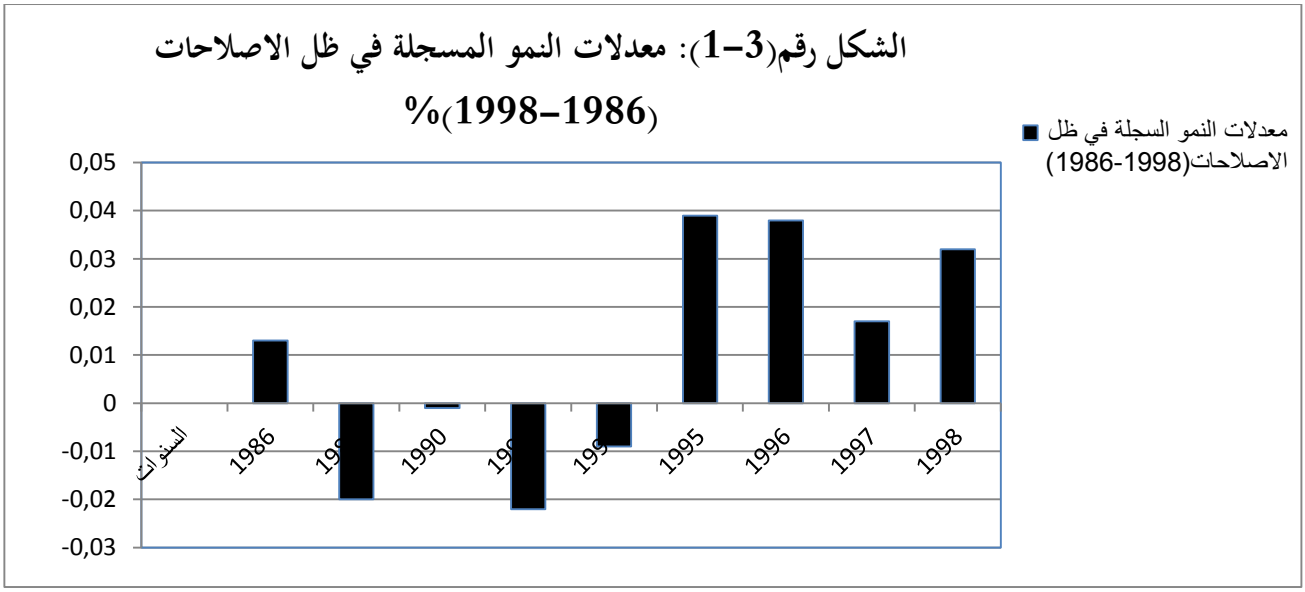

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا لمعطيات البنك الدولي

خلال النصف الأول من التسعينات و صل النمو إلى 0,9 % سنة 1994 , كما أن ضعف معدل الاستثمار كان له الدور الرئيسي في تدني النمو، إن هذا لم يساعد الاقتصاد الجزائري في حل أزمة الإنتاج و من تم تأثر النمو الاقتصادي من خلال هده القطاعات الواعدة حيث وصل معدل الاستثمار

[1] عيسى مرازقة، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007، ص 119.

[2] أ. حاكمي بوحفص، مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثره على النمو الاقتصادي، من الموقع:
www.oliklil.com//vb/showthread.php?t=42703

إلى 19% سنة 1990.أما النصف الثاني من التسعينات فقد تم معالجة أوجه القصور السابقة بطرح جديد يتعلق بتسريع وتيرة الإصلاح مند الذي سمح بتوقيف مسار التدهور السابق , و تحولت معدلات النمو إلى الإيجابية في ظل الإصلاحات، و رغم هده النتائج الايجابية التي عرفتها الجزائر في المجال المالي و النقدي إلا أن سوق العمل عرف تدهور كبير حيث ارتفعت معدلات البطالة إلى حدود 32 % سنة 1998 و تدهور القوة الشرائية و ضعف و انعدام المداخيل بسبب غلق المؤسسات و تسريح العمال، و على الرغم من كل ما ذكرناه إلا أن الاقتصاد الجزائري عرف أداء لبأس به في ظل مرحلة الاصلاحات و كانت آثاره واضحة على الاقتصاد الكلي و التوازنات المالية و خاصة النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: خطوات الاندماج في النظام الاقتصادي لدعم التنمية المستدامة

في ظل الظروف العالمية الراهنة ومن أجل تحقيق تنمية مستدامة كان ولابد على الجزائر أن تخطو خطوات متسارعة نحو الاندماج أكثر في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتوجد أمام الجزائر عدة خيارات لتوسع دائرة الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد على الصعيد الدولي الاقليمي.

1- انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية:

تقدمت الجزائر إلى اتفاقية **الجات "GATT** " بطلب الانضمام في 3 جوان 1987 وفي 17 جوان 1987 تم قبول طلب الانضمام من طرف مجلس ممثلي أعضاء **الجات** و عليه تم تنصيب فوج عمل. وفي الفاتح من يناير 1995 تم تحويل جميع أفواج العمل إلى افواج مكلفة بالانضمام الى المنظمة التجارة العالمية، اتبعت الجزائر الاجراءات المعمول بها للانضمام والمتمثلة في [1]:

- تقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية.
- الدراسة المعمقة من طرف فوج العمل على أساس الاجابة على الاسئلة المطروحة من قبل الاعضاء.
- تقديم عروض أولية حول التعريفة والخدمات.
- التحولات القانونية بغرض توافقها مع قوانين المنظمة.

وفي سنة 1995 قامت لجنة وزارية مشتركة بصياغة مذكرة حول التجارة الخارجية، وعلى إثرها تم طرح حوالي 500 سؤال من طرف الاعضاء وتمت صياغة مشاريع الاجوبة وقدمت لمجلس الحكومة الذي صادق عليها خلال سنة 1997.وعلى أساسها تم عقد أول اجتماع لفوج العمل المكلف بانضمام الجزائر (22 و23 ابريل 1998). اعتبر فوج العمل هده المرحلة ناضجة وطلب من الجزائر تقديم عروض أولية حول التعريفة وتجارة الخدمات.

[1] مسار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة الدولية، من الموقع:
www.mincommerce.ov.dz/areb/fivhies/proscomcar.pdf

في سنة 2001 تم مراجعة المذكرة و أرسلت نسخة منها إلى أمانة المنظمة في يوليو 2001، وعليه تم تشكيل هيكل تنظيمي جديد لمتابعة ومعاينة مسار الانضمام وفي فبراير 2002 تم عقد الاجتماع الثاني حيث تم تقديم العروض الاولية لأمانة المنظمة يوم 28 فبراير2002 والمعلومات الاضافية ارسلت في مارس من نفس السنة، فقد تعهدت الجزائر بإعداد برنامج واسع للتحولات القانونية و التنظيمية تمس حقوق الملكية الفكرية، الاتاوات الجمركية،...و إجراءات محاربة الغش و القرصنة، إضافة على هذا تم تقديم برنامج اضافي في نوفمبر 2004، يتشكل من 36 نص قانوني،17 منه متعلق بحقوق الملكية الفكرية، ومن النتائج المحققة تم تحقيق أهم التحويلات القانونية بغرض توفير جو أكثر ملائمة للاستثمار، الإنتاج، التوزيع,...وايضا سمحت برفع نظام التجارة الخارجي الجزائري الى المستوى المعمول به دوليا، بالإضافة الى وجود المفاوضات في مرحلتها الاخيرة حيث ان الطبعة الاولى من مشروع المذكرة قد تم دراستها خلال الاجتماع التاسع الذي انعقد على مستوى المفاوضات المتعددة الأطراف، خلالها تم طرح 1500 سؤال و طلب توضيح **بجنيف** في 21 اكتوبر 2005 .وعلى مستوى المفاوضات الثنائية عقد فريق الخبراء عدة اجتماعات ولقاءات حول الولوج الى أسواق السلع والخدمات حيث قدمت الجزائر عروضها الاخيرة في يناير 2005 وسمحت بالإمضاء على 4 اتفاقيات ثنائية. وقد وصل مسار الانضمام الى مرحلته النهائية خاصة بعد الاجتماع التاسع لفوج العمل، إلا أن بعض المسائل المطروحة في المذكرة سوف يتم مراجعتها بمناسبة الاجتماع المقبل لفوج العمل.

2- اتفاقية الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الاوروبي:

دخلت دول حوض البحر الابيض المتوسط في مفاوضات جديدة مع الاتحاد الاوروبي في إطار السياسة الجديدة للاتحاد اتجاه الدول المتوسطية بمفهوم الشراكة " الاورو-متوسطية " التي تم طرحها في مؤتمر برشلونة 1995 من اجل تحقيق الشراكة الشاملة التي تهدف الى تحقيق نوع من التكافؤ بين الدول الموقعة على الاتفاقية , قائمة ثلاثة أبعاد أساسية هي : البعد السياسي و الامني , البعد الاقتصادي , البعد الاجتماعي و الثقافي.

وفي عام 1993 قبل مؤتمر برشلونة بسنتين ثم طرح مشروع الشراكة مع دول شمال إفريقيا و بما أن المشروع كان سياسيا أكثر مما هو اقتصادي فقد تم طرح الفكرة بشكل انفرادي مع هده الدول و على الرغم من أن دولا مثل تونس , المغرب و مصر سارعت عقد الاتفاقية في فترة وجيزة إلا أن المفاوضات مع الجزائر استمرت قرابة 10 سنوات و يرجع هدا الاختلاف في وجهات النظر بين الدول الموقعة على الاتفاقية و الى الواقع الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي و الامني لكل دولة , فالجزائر كانت تعيش فترة غير مستقرة من جميع جوانبها الاقتصادية والسياسية والأمنية وعلى الرغم من دلك فان الادراك

الجزائري بطبيعة التغيرات الدولية خاصة في المجال الاقتصادي حتم عليها الدخول في مفاوضات جادة مع الاتحاد الاوروبي لإبرام اتفاقية الشراكة ويمكن ذكر بعض أسباب ودوافع هده الشراكة فيما يلي[1] :

- رغبة الجزائر في التوصل إلى شروط تجارية أفضل مع الاتحاد الاوروبي من أجل تنمية صادراتها وفتح المزيد من أسواق دول الاتحاد الاوروبي عن طريق الغاء الإجراءات ، تخفيض الرسوم الجمركية.
- بعد دخول الجزائر اسرا ملحا من أجل تعزيز ودعم برنامج الاصلاح الاقتصادي وجعله وسيلة لزيادة درجة الاندماج والتفاعل مع الاقتصاد العالمي.
- الادراك الجزائري من الناحية السياسية والاقتصادية بأن اتفاق الشراكة يعطي توازنا في علاقاتها الدولية والإقليمية.
- ترى الجزائر أن اتفاق الشراكة يوفر لها إطار مناسب لجدب المزيد من الاستثمارات الاوروبية المباشرة سواء بصورة مستقلة أو في صورة مشروعات مشتركة مما يساهم في خلق مناصب شغل وتقليص حجم البطالة وزيادة معدل النمو الاقتصادي.
- طبيعة العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية الذي يمكن للجزائر من خلاله الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد والتأقلم مع آليات اقتصاد السوق.

اما الاتحاد الاوروبي فانه ينظر إلى الجزائر على انها بلد نفطي و غازي مهم لمجموعة دول اوروبية كبيرة في الاتحاد مثل: فرنسا , ايطاليا , إسبانيا , البرتغال و هو ما يجعل اتفاق الشراكة مع الجزائر ضرورة حتمية و ليس خيارا. فقد حددت اتفاقية الشراكة الجزائرية الاوروبية مجموعة من الشروط و القواعد لتحرير التجارة بين الطرفين , كان أهمها ما يتعلق بقواعد المنشأ أوضح البروتوكول الرابع من الاتفاقية و الخاص بشأن تعريف المنتجات التي لها صفة المنشأ و أساليب التعاون الاداري , حيث نشير للمادة الثانية من هدا البروتوكول إلى قواعد منشأ المنتجات الاوروبية , و تشير الفقرة الثانية من المادة نفسها إلى قواعد منشأ المنتجات الجزائرية , و من ضمن الشروط كذلك ضمان قواعد المنافسة بين المنتجين , حماية حقوق الملكية الفكرية , و من المتفق عليه سوق تنظيم الجزائر بعد 4 سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أي سنة 2008 تنضم الجزائر إلى الاتفاقية منع متعددة الاطراف المتعلقة بشأن حقوق الملكية الفكرية و بالتالي تقرير الاتفاقية منع نقل الابتكارات و الاختراعات بشكل غير قانوني، تضمنت اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي عدة جوانب , و نحاول أن نتطرق إلى الجانب الاهم و هو

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سابق، ص 202- 203.

الاقتصادي باعتباره جوهر الاتفاقية و يتضمن هدا الجانب مجموعة من الاتفاقيات يمكن توضيحها فيما يلي [1]:

- إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي.
- تحرير السلع الصناعية.
- تحرير السلع الزراعية.
- التعاون المالي.

3- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"AFTA»:

قرر مؤتمر القمة العربية الذي انعقد بالقاهرة خلال الفترة 21-23 يوليو 1996 بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كخطوة لتعزيز التعاون الاقتصادي العربي المشترك و تم تكليف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي باتخاذ اللازم نحو الاسراع في اقامت منطقة التجارة الحرة العربية وفق جدول زمني يتم الاتفاق عليه من قبل وفود الدول العربية , و تنفيذا لدلك أصدر المجلس التابع لجامعة الدول العربية في 19 فبراير 1997 القرار رقم 1317 بشأن الاعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و الموافقة على برنامجها التنفيذي الذي يبدأ سريانه في الاول من يناير 1998.

و يتضمن البرنامج تخفيض التعريفات الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الاثر المتماثل بنسبة 10 % سنويا و لمدة 10 سنوات على أن يتم التحرير الكامل لكافة السلع العربية البيئية مع حلول سنة 2008 , و امكانية اتفاق الاطراف على تحرير سلع معينة بشكل فوري لتشريع وتيرة عمل منطقة التجارة الحرة بين الدول العربية , كما يجوز لأي بلدين أو اكثر عربيين من أطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينهم تبادل الاعفاءات قبل تنفيذ أو حلول الجدول الزمني للمنطقة الحرة , وتضمن البرنامج التنفيذي مجموعة من القواعد يمكن توضيحها فيما يلي [2]:

- تعامل السلع العربية التي تدخل في مجال التبادل معاملة السلع الوطنية في الدول الاطراف.
- مراعاة الاحكام و القواعد الدولية فيما يتعلق بأسس العتبة لإجراءات الوقاية و مواجهة حالات الدعم و معالجة الخلل في ميزان المدفوعات .
- تحرير التبادل التجاري بين الدول الاعضاء وإلغاء كافة القيود على صادرات وايرادات الدول العربية تحت أي مسمى.

---

[1] سعيد جلاب، حسين تالي، تقديم اتفاقية الشراكة العربية الأوربية في جوانبها الزراعية والدروس المستفادة والتوجيهات المستقبلية، تجربة الجزائر 1999، ص 46.

[2] محمد حسام السعدني، المشاكل والمعوقات التي تواجه قيام السوق العربية المشتركة، 2000، ص 27.

- السلع التي تدخل في مجال في مجال التحرير تخضع لقواعد بلد المنشأ التي تضعها لجنة قواعد المنشأ التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- تتعهد دول الاعضاء بتطبيق مبدأ الشفافية.
- لقد راعى البرنامج وضع الدول العربية الاقل نموا ومنحها معاملة خاصة وتفضيلية، وحدد المجلس هده الدول وفقا لتصنيف الامم المتحدة.

إن نجاح المشروع العربي في إقامة منطقة للتجارة الحرة بحلول سنة 2008 يتطلب توافر إدارة سياسية واعية تؤذن بالتضامن العربي المشترك ونبد الخلافات السياسية القائمة بين الاشقاء إذ كيف يمكن أن تقبل الدول العربية بضغوطات العولمة و الاندماج في الاقتصاد العالمي، و يمثل التكتل العربي الخيار الوحيد للتعامل مع منظمة التجارة العالمية التي تجيز إقامة اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة تمنح مزايا لدول التكتل دون غيرها وهي فرصة امام الدول العربية للتعامل مع مختلف المتغيرات الدولية .

وبالنسبة للجزائر التي انضمت مؤخرا الى اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية كشرط أساسي لانضمام أي بلد عربي الى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ستعد لها فرصة لتوسيع حجم المبادلات التجارية مع الدول العربية في ظل التحرر الكامل للتجارة الخارجية الجزائرية، علما بأن نسبة حجم التجارة البيئية بين الجزائر و الدول العربية لا تتجاوز 3 % في المتوسط من إجمالي حجم التجارة الخارجية الجزائرية[1].

المطلب الثالث: استراتيجية جديدة للتنمية المستدامة

إن غياب الرؤية الشاملة والتردد فيما يتعلق بمجالي كل من إعادة الهيكلة والخوصصة وبالأخص طبيعتها وكيفية تطبيقها مند نهاية برنامج التعديل إلى سنة 2001 أين ظهر برنامج الإنعاش الاقتصادي ليتبعه مخطط ثاني يسعى لدعم الانعاش الاقتصادي بحزمة واسعة من الموارد المالية، حيث تسعى هده السياسة إلى إعادة تفعيل الطاقات الانتاجية المتوفرة عن طريق تحفيز الاستثمار، الاجور، تسهيلات القروض، إذ تهدف من خلالها إحداث النمو بواسطة الدولة.

1- برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة(2001-2004):

هو عبارة عن دعم يقدم إلى الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي وبالتالي فهو عبارة عن مشروع حكومي دو طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة، تدعيم الخدمات العمومية وتحقيق التنمية المحلية، تخفيف تكلفة الاصلاحات المنجزة، المساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية، وإعادة تنشيط الطلب الكلي.

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سابق، ص 207.

أما على المستوى الخارجي فإن الجزائر ترتبط باستراتيجية للتعاون مع البنك الدولي في هدا المجال، تركز حاليا على ثلاثة مجالات " تحقيق الاستقرار المالي للموازنة من خلال تدابير جديدة لعائدات النفط، تحسين مناخ الاستثمار والاعمال ومشاركة القطاع الخاص، تحسين استفادت السكان من الخدمات بما يمكن من المشاركة في اقتصاد السوق."

وهنا نستعرض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات كالآتي [1]:

- **دعم النشاطات الإنتاجية:**

الفلاحة : يتمحور حول برنامج (**PNDA**)، بتكلفة قدرها 65 مليار دينار، يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المرتبطة بتكثيف الانتاج الفلاحي، إعادة تمويل أنظمة الانتاج للتكفل الاحسن بظاهرة الجفاف، حماية الاحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب الشغل الريفي ومكافحة الفقر والتهميش .

الصيد البحري: نظرا لطول الساحل الجزائري فان هدا القطاع لا يحظى بالعناية المستحقة، فالبرنامج يتضمن أساسا في عمليات البناء، التصليح، الصيانة البحرية، ويقدر المبلغ الاجمالي لتمويله 9,5 مليار دينار، حيث أن إنجازه يتطلب اجراءات تأسيسية وهيكلية.

- **التنمية المحلية والبشرية:**

التنمية المحلية: البرنامج المقترح مقدر ب 113 مليار دينار، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات والتدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين ويستجيب هدا البرنامج لحاجات ملموسة معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الاقليمية في شكل برنامج يتضمن انجاز مخططات البلدية والمشاريع المرتبطة بالطرق وتطهير الماء والمحيط وكذلك الخاصة بالبنى التحتية.

التشغيل والحماية الاجتماعية: البرنامج المقترح مقدر بغلاف مالي يقدر ب 16 مليار دينار، فهو يخص برامج الاشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة والمتعلقة بالولايات المحرومة، من شأنه أن تسمح بعرض اضافي ل 70 ألف منصب شغل دائمين بتكلفة قدرها 7 ملايير دينار.

تعزيز الخدمات العامة و تحسين الاطار المعيشي: قدر له غلاف مالي ب 210,5 مليار دينار، و هو يتشكل من التجهيزات الهيكلية للعمران خصص لها 131,2 مليار دج بهدف تحسين اطار المعيشة ، تأمين الموانئ و المطارات و الطرقات ب 1,7 مليار دج ، الاتصالات ب 10 ملايير دج ، احياء الفضاءات الريفية بالجبال و الهضاب العليا و الواحات.

[1] سايح بوزيد، مرجع سابق، ص 345.

➢ **تنمية الموارد البشرية:**

تحدد المشاريع حسب حاجيات السكان و تقدر تكلفة البرنامج ب 90,3 مليار دينار موزعة على الشكل التالي :

الشكل رقم(3-2): توزيع الغلافات المالية لتنمية الموارد البشرية وفق برنامج الانعاش الاقتصادي(ملياردج)

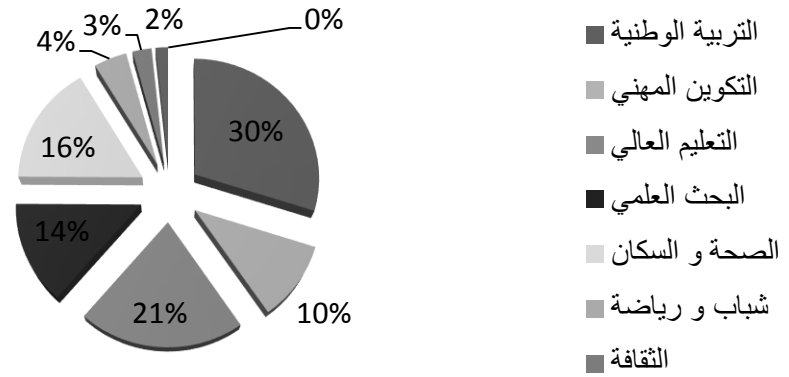

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على : le plan de la relance économique ,les composantes du programme . op-Cii, p9-10.

يتطلب تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية وموارد مالية ومادية وبشرية من أجل انجازه وبأقل تكلفة للحصول على نتائج مرضية وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والمالية كالتالي:

الشكل رقم (3-3): السياسة المصاحبة لبرنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) الوحدة:مليار دج

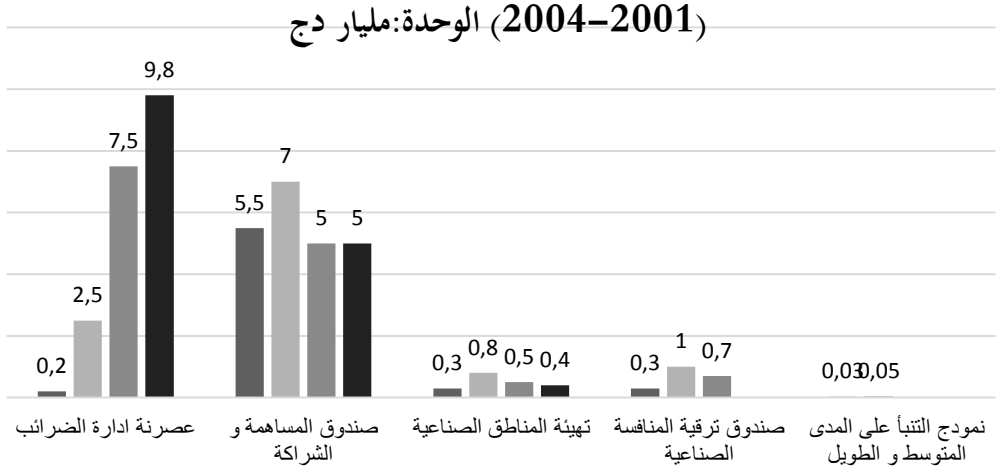

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى programme de soutien à la relance économique appui aux réformes,op-cii,p20

ولقد قدرت تكلفة برنامج الانعاش الاقتصادي في الفترة من سبتمبر 2001 إلى ديسمبر 2003 ب 478 مليار دينار، وكانت هيكلة الاستثمارات المكلفة كالآتي:

الشكل رقم (3-4): توزيع الهيكل الاجمالي للاستثمارات وفق برنامج الانعاش الاقتصادي(2001-2004)

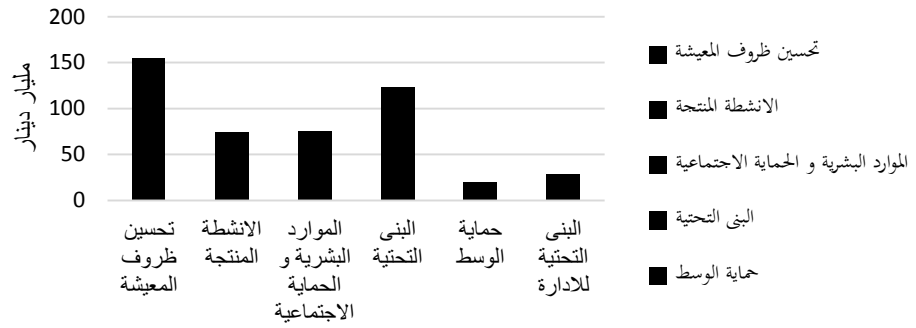

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات من : le plan de la relance économique, les composantes du programme. Op-cii,p9-10.

2-البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي(2005-2009) :

هدا البرنامج عبارة عن برنامج حكومي يقدم للاقتصاد بهدف إنعاشه و تنميته و تسريع توسعه و نموه ،و تتمثل سياسة الانعاش في التعديلات التي تقوم بها الدولة في اطار مخطط يتم تنفيذه خلال فترة محددة و تعتبر الدولة هدا المخطط كوسيلة تسمح بتنشيط الاقتصاد بمبلغ **525 مليار دينار**، هدفه دعم البنية التحتية الاساسية التي تسمح بانطلاقة اقتصادية حقيقية ، وتعتزم الحكومة على مراجعة قانون الاستثمارات و مضاعفة الفعالية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ولجان مساعدة مشاريع الاستثمارات و تحديد مواقعها في مجال تحسين بيئة الاستثمار والتوجيه لصالح المستثمرين الجزائريين.[1]

➢ الاصلاح في المجال الاقتصادي:

تحسين اطار المعيشة: عن طريق ترقية الاستثمار و ضبطه من خلال توفير اطار قانوني ملائم لترقية الاستثمار و مضاعفة فعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ,تسوية مسألة العقار و غالبا ما تعتبر عائقا أمام ترقية الاستثمار.

مكافحة الاقتصاد غير الرسمي: ان توفر اطار قانوني ملائم لترقية الاستثمار يتطلب المراجعات التشريعية و التنظيمية و احترام جميع المتعاملين قواعد الشفافية و المقاييس و القوانين المعمول بها .

[1] مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة، الجزائر، 2003، ص 42.

عصرنة المنظومة المالية: تملي الظروف الاقتصادية الدولية ضرورة عصرنة المنظومة المالية وخصوصا في الوقت الراهن و على ضوء المستجدات الكلية التي تتحكم فيها المنظمات الدولية الملائمة أكثر، و في سياق لاستكمال المسار الشامل للإصلاحات وبرامج دعم النمو تعمل الحكومة على تحقيق الاهداف التالية: استكمال عصرنة ادوات و انظمة الدفع الجارية حاليا، تحسين ادارة البنوك و المؤسسات العمومية للتامين، ... و انعاش البورصة وتطويرها.[1]

- **النهوض بتنمية مستمرة و منصفة عبر انحاء البلاد:**

تثمين الثروات الوطنية وتطويرها:

1-قطاع المحروقات والمناجم: تقوم الحكومة باستكمال الترتيبات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية من اجل جلب الاستثمار الخاص الوطني والاستثمارات الاجنبية المباشرة ودعم الانشطة في المراحل اللاحقة لإنتاج المحروقات وأنشطة انتاج الطاقات المتجددة.

2-الفلاحة: تقدم الحكومة دعمها المالي لهدا القطاع و رصد القروض المصرفية لذلك ، و هي تعمل ايضا على تزويد الفلاحة بتشريع ملائم لتنميتها و استكمال برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وستوجه الاعانة والحفز العموميين لتنمية فلاحية مستدامة بهدف تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع و تعميم التكوين والارشاد، تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها، السهر على حماية الميراث الجيني , ...

3-التنمية الريفية: يلحق إنعاش الفلاحة برامج دعم وتنمية الارياف وفي هدا الإطار عملت الحكومة على مواصلة بدل الجهود في مجال التنمية الريفية من خلال دعم النشاطات المدرة للمداخيل والمستحدثة لمناصب الشغل ومواكبة التنمية بالحصول على الوسائل التقنية وعلى القروض، ...

5-السياحة: ان قطاع السياحة يعتبر من عناصر القوة الاقتصادية للدولة، فمن خلاله تسعى الحكومة الى رفع مستوى ايراداتها وخلق مناصب الشغل وتنمية قطاع الخدمات كدعم اساسي للتنمية السياحية.

6-الصناعة التقليدية: ان تنميتها تشمل العديد من آليات التأطير و الدعم , و تساهم الحكومة في دعمها عن طريق الاليات المختلفة للاستثمارات المصغرة.

7-الصيد البحري: ظل الصيد البحري موضوع سياسة هيكلية وتنموية حقيقية اعطت نتائج اولى مشجعة وستواصل الحكومة انتهاج هده السياسة وتعزيزها.

[1] مجلس الامة، الفكر البرلماني، برنامج الحكومة أمام مجلس الامة، العدد السادس، الجزائر، 2004، ص 38.

8-الاتصالات والتكنولوجيا الجديدة: تهتم الحكومة بهذا الميدان بشكل خاص معتمدة على فتح المنافسة في مختلف القطاعات.[1]

رفع التحدي في مجال الموارد المائية:

الموارد المائية مسألة ينبغي الاهتمام بها بسبب ندرتها واهميتها الاقتصادية والاجتماعية، وستسهر الحكومة على تطوير مسعى استراتيجي يتمحور حول حشد الموارد واسترجاعه وانتاجه، التسيير والتوزيع الرشيد لهدا المورد، مواجهة الكوارث المتصلة بالعامل المائي والوقاية منها.

سياسة تهيئة الاقليم:

ومن شانها ان توفر على المدى المتوسط تصورا لبرامج التنمية الوطنية واطارا توجيهيا للأعمال الواجب انجازها في ظل جهود التنمية الشاملة نحو تحقيق انسجام وتوازن بين المناطق والاقاليم. و قد كانت استراتيجية تهيئة الاقليم محل دراسة استشرافية تمتد حتى افق 2020 , حيث خصص لها صندوقين احدهما لجنوب البلاد و الاخر لمناطق الهضاب العليا , و في هدا الاطار تعمل الحكومة على تعزيز البنى التحتية الكبرى و الاشغال الكبرى قصد تحسين الظروف المعيشية و النشاط الاقتصادي لسكان هده المناطق.

الحفاظ على البيئة في خدمة التنمية المستدامة:

في إطار المخطط الوطني المقرر لهدا الغرض ستتم مواصلة انتهاج سياسة البيئة لتحقيق ابعاد التنمية المستدامة وتكرس الدولة وسائلها لتحسين البيئة والحفاظ عليها من خلال عملية التطهير وازالة النفايات وفرض احترام التشريعات البيئية واشراك المجموعة الوطنية في هده المبادرة الكبيرة وفي مجال تسيير النفايات الصناعية، ستحرص الحكومة على فرض احترام النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها، تطوير خطط التخفيف التدريجي من التلوث والاضرار، الحفاظ على رأس المال الطبيعي وتحسين انتاجيته[2]

- **التنمية البشرية:**

1-الصحة: تسهر الدولة على ضمان الحق في الخدمات الصحية و تمكين المواطنين من الحصول على العلاج الوقائي و الاستشفائي , و جاء اصلاح المنظومة الصحية من اجل تحسين قدرات المنظومة الصحية , تطوير الصحة الوقائية , تحسين العلاج الاستشفائي . كما يرمي اصلاح المستشفيات الى تحسين ظروف استقبال المرضى و اقامتهم , التزويد بالوسائل الملائمة

[1] الفكر البرلماني، مرجع سابق، ص 52.

[2] مشروع سير الحكومة، مرجع سابق، ص 89.

للخدمات الطبية المتخصصة ,...., و ايضا تحسين التسيير من خلال ادخال المحاسبة التحليلية و تعزيز قدرات تقييم النشاط و الاداء الى جانب مراجعة الاطار القانوني لمؤسسات الصحة.

2-تلبية الطلب على السكن و تهيئة المدينة : لقد سجلت الجزائر خلال الفترة (1999-2004) تقدما معتبرا في مجال تلبية الطلب على السكن , و تعمل الحكومة على تجسيد التزام الدولة قصد تسليم مساكن جديدة خلال السنوات القادمة و هو الهدف الذي تعتزم بلوغه بإدخال بعض التحسينات على سياسة الاسكان الوطنية في مجال اعداد المشاريع و انماط التمويل , تقنيات البناء , تخفيض اسعار السكن ,...., و كما تسهر الحكومة على تحقيق التحكم في مشكل وفرة عقار البناء الذي يتسبب في تأخر البرامج و ارتفاع تكاليفها بتمويل تشارك فيه البنوك و توسيع هده الصيغة بمساهمة الخزينة العمومية و تشجيع الاستثمارات العمومية و الخاصة في هده الانشطة.[1]

و الشكل التالي يوضح لنا مخصصات هده الاهداف كالآتي :

الشكل رقم (3-5):مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)

الوحدة:ملياردج

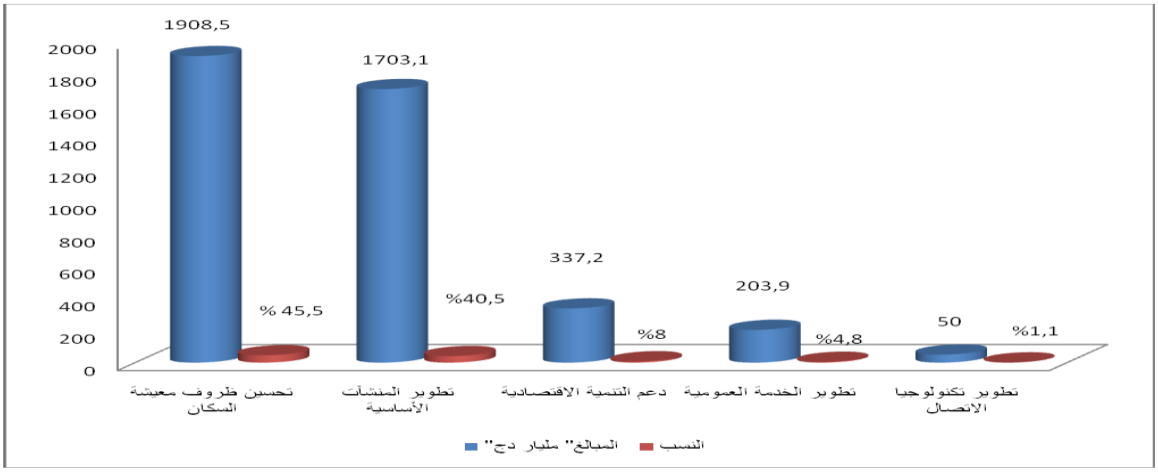

المصدر : البرنامج التكميلي لدعم النمو,www.premiereministre.gov.dz/arabe/media/pdf

[1] الفكر البرلماني، مرجع سابق، ص 58.

المبحث الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

بعد عرض مسيرة الاقتصاد الجزائري ومعرفة أدائه خاصة أثر الاصلاحات على النمو وديناميكيته في ظل برامج الانعاش الاقتصادي بهدف ارساءا النمو الدائم ويمكن تقييم أداء الاقتصاد الجزائري في الفترة ما بعد الاصلاحات من خلال تحليل أهم مؤشرات التنمية المستدامة لتحقيق التوازنات الكلية واستعادة النمو الايجابي الواعد ودلك حسب المطالب التالية:

المطلب الأول: مؤشرات الاقتصاد الكلي

1- معدل النمو الاقتصادي:

يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة و الطاقة الانتاجية من جهة ثانية, بما ينطوي عليه دلك من امكانات على تحقيق التراكم الرأسمالي و ما يفضي اليه هدا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الانتاج, كما يعد اهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاد قرارهم الاستثماري. خلال فترة الاصلاحات عرف معدل نمو الناتج المحلي تحسنا ملحوظا حيث ارتفع الى 3,8% سنتي 1995-1996,لكنه انخفض مرة أحرى سنة 1997 الى 1,1% بسبب انخفاض سعر النفط في الاسواق العالمية لكنه ارتفع مجددا في سنة 1998 الى حوالي 5,1% و بعدها عرف نوع من الاستقرار النسبي اد بلغ معدل نموه في المتوسط حوالي 3,1% خلال الفترة(1999-2002) ,بعدها شهد تحسنا ملحوظا حيث سجل نسبة 6,9% في سنة 2003 و 5,2% في سنة 2004, اما في السنوات المالية فقد تراجع معدل النمو تراجعا طفيفا اين وصل في سنة 2007 الى 4,6%.

و يوضح لنا الشكل البياني تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من الفترة 1960-2015 :

الشكل رقم (3-6):الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد (بالدولار الامريكي)

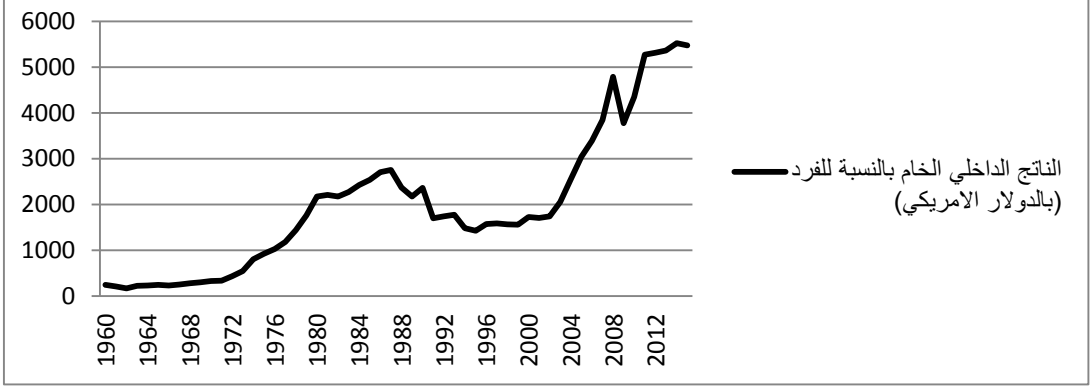

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

من هنا يتضح ان النمو الذي سجله الاقتصاد الجزائري لا يرجع كله الى تحسن الوضع الاقتصادي في الجزائر وحده بل لعدة اعتبارات منها العوائد النفطية التي استفادة منها الجزائر بسبب ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي في السنوات 2003,2004,2005 حيث قدرت ب 33,125 مليار دولار,43240 مليار دولار و 59,9 مليار دولار على التوالي. اضافة الى دلك التغيرات التي طرأت على سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة ما بعد الاصلاحات الاقتصادية حيث تم تخفيضه على مراحل وبنسب متفاوتة و في هدا الصدد وصلت نسبة تخفيضه الى حوالي 25%. بعدما حقق الناتج الداخلي الخام نمو بنسبة 2% سنة 2006 و مع ملاحظة تراجع 2,5% في الانتاج الوطني و ان الناتج المحلي الاجمالي سجل معدل نمو 3% في سنة 2007 , ومعدل النا تج المحلي الاجمالي خارج المحروقات سجل نسبة نمو 6,3% مقارنة مع السنوات الماضية. وتعود هده التحسينات الى مداخيل المحروقات التي تعتبر المصدر الاساسي لمداخيل الاقتصاد الوطني.

غير ان وتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر عرفت تباطأ في نمو الناتج الداخلي الخام خلال 2015 ويرجع هدا الركود الى ضعف قطاع النفط والغاز بعد سنة 2014 الذي بدأ يبشر بالانتعاش الا انه سجل انخفاض كبير في نشاطه ومع دلك فقد تحسن الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات نسبيا بتسجيل نمو يقدر ب 5% سنة 2015. ومن جهة اخرى ملاحظة ان القطاع الحقيقي قد نما بنسبة 3% خلال الفترة الممتدة من يوليو الى سبتمبر 2015. كما يعتبر معدل تغير متوسط الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من اهم المؤشرات دلالة على مستوى الرفاه في المجتمع وكذلك مؤشر لقياس حجم السوق، حيث سجل تراجع في بداية الاصلاحات ثم تحسنا حيث ارتفع ليصل 4545,17 دولار للفرد سنة 2008 نظرا لارتفاع مداخيل النفط. والجزائر تعتبر من الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع ويدل دلك على ان حجم السوق مشجع على نمو الاستثمار الخاص الا انه يشهد فروقات اقتصادية واجتماعية كبيرة حيث تؤكد الاحصائيات ان 10% الاكثر غنى يستهلكون 32% من الدخل الوطني في حين ان 40% الاخرين يستهلكون 6% فقط من الدخل الوطني.[1]

و فيما يتعلق بالهيكل القطاعي للناتج الداخلي الخام فقد احتلت الصناعة اعلى نسبة 61% في سنة 2007 و ارتفعت نسبتها من 48% أي قبل بداية الاصلاحات الى 65,7% في نهاية 2000,ودلك باستحواذ الصناعات الاستخراجية على النصيب الاكبر في تشكيله حيث ارتفعت حصتها فيه من 37% قبل الاصلاحات الى 47,2% سنة 2005,ترجع هده الزيادة الى ارتفاع عائدات الصادرات النفطية الى مستويات قياسية في حين لا تمثل الصناعة التحويلية سوى 6,1% من مجموع الناتج الداخلي الخام لسنة 2005, و باستبعاد الصناعات الاستخراجية يحتل قطاع الخدمات المركز الاول في

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية الافريقية " أحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال افريقيا، الجزء الثاني، 2005، ص 5.

هيكل الناتج الناتج الداخلي الخام حيث بلغت حصته 30,9% سنة 2007 , ثم تليه الزراعة في المركز الثاني بنسبة 8,1%. وفي سنة 2015 سجل قطاع القطاع الصناعي ارتفاع بنسبة 5,5 % حيث وصل ناتجها الداخلي الخام إلى 223,6 مليار دج مقابل 213,02 مليار دج في سنة 2014. كما سجل القطاع الزراعي معدل نمو بنسبة 5,5 % بحيث حقق الناتج الداخلي الخام 490,4 مليار دج في سنة 2015.و من جهة اخرى واصلت القيمة المضافة للخدمات مساهمتها الايجابية في نمو الاقتصاد الوطني.

2-المديونية الخارجية وتطور ميزان المدفوعات:

عانت الجزائر كغيرها من الدول النامية من ضعف في القدرات الانتاجية و الادخارية الوطنية مما دفعها إلى الاستدانة كوسيلة للحصول على الاموال لتنفيذ برامجها التنموية , و قد أدى هدا التوجه إلى تزايد رهيب في حجم و خدمة الديون الخارجية التي تنامت عبر السنين لتصبح بمثابة النقطة السوداء في الاقتصاد الجزائري. وقد كانت من أهم المشكلات التي واجهت الجزائر بسبب الزيادة السريعة في إجمالي حجم الديون و انعكاساتها السيئة على مختلف مجالات الاقتصاد و مع أن الاستدانة تعتبر حلا لمواجهة النقص في الموارد المحلية إلا أن التجارب أثبتت أن نتائجها كانت وخيمة، و يوضح لنا الشكل التالي تطور الديون و خدماتها في الجزائر :

الشكل رقم (3-7): تطور الديون و خدماتها في الجزائر

الوحدة:مليار دولار

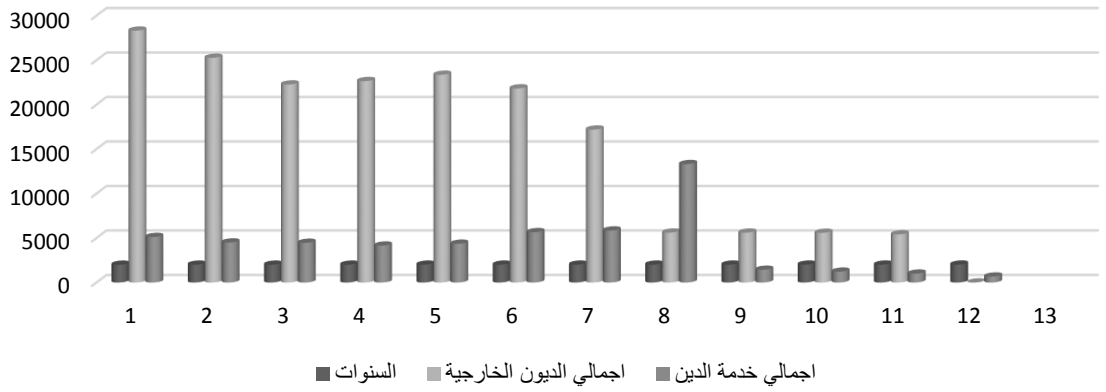

المصدر: من اعداد الطالبة بالاستناد الى معطيات البنك الدولي

تزايدت ديون الجزائر بصورة كبيرة مند منتصف الثمانينات حيث كان الميل كبيرا إلى الاقتراض من الخارج و نتيجة لدلك ارتفع رصيد الدين الخارجي المتوسط و الطويل الاجل مما نتج عنه ارتفاع تكاليف خدمة الدين السنوية و تزامنت هده الظروف مع المتغيرات في أسعار البترول , ففي 1986 شهدت الصادرات الوطنية انخفاض كبير بينما خدمات الدين ارتفاع كبير فوجدت الجزائر نفسها عاجزة عن أداء التزاماتها مما

أدى بها إلى إعادة جدولة ديونها مع كل من **نادي باريس و نادي لندن** . حيث وصلت سنة 1993 إلى 25,7 مليار دولار و تفاقمت اين وصلت سنة 1996 إلى 33,23 مليار دولار، إلا أنها انخفضت في السنوات التالية حتى وصلت سنة 2004 إلى 21 مليار دولار نتيجة تطبيق الجزائر سياسة الدفع المسبق لديونها الخارجية مستغلة فرصة ارتفاع أسعار النفط و زيادة المداخيل من العملة الصعبة و حسب معطيات بنك الجزائر أصبحت تقدر الديون مع نهاية 2005 ب 5,612 مليار دولار, ووصلت مع نهاية 2007 إلى 5,573 مليار دولار. من خلال المعطيات السابقة يتضح أن كل مؤشرات المديونية حققت تحسنا معتبرا خاصة في الفترة (2000-2013) مما يعني أن الجزائر قد تمكنت من الخروج من أزمة المديونية الخارجية حيث انتهت سنة 2013 بمستوى مديونية خارجية عمومية منخفض غير مسبوق تاريخيا حيث لم يتعدى 374,5 مليون دولار مقابل 20,4 مليار دولار سنة 2000 مؤكدة الأداءات الجيدة للاقتصاد الوطني خلال الفترة [1].

إن الجزائر كغيرها من الدول العربية والدول النامية تتصف بالارتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة و أسواق الدول الاوروبية على وجه التحديد سواء تعلق الامر بالواردات أو الصادرات و تعتبر دول الاتحاد الاوروبي المورد و الزبون الرئيسي للجزائر، حيث بلغ متوسط وارداتها مع الاتحاد الاوروبي خلال الفترة (1995-2005) ب 54 %، أما الصادرات بلغت 61,36 % مما يدل على الاهمية التي تحتلها الدول الاوروبية في المبادلات الخارجية الجزائرية.و الجدول التالي يوضح [2]:

الجدول رقم (3-1): تطور الميزان التجاري خلال الفترة(2009-2015)

الوحدة:مليار دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات	45,2	57,1	72,9	71,7	64,7	60	51,4
الواردات	37,4-	38,9-	44,9-	51,6-	55-	59,4-	58,2-
الميزان التجاري	7,8	18,2	27,9	20,2	9,7	0,6	6,8-

المصدر: الخزينة العمومية, المؤشرات الاقتصادية و المالية للجزائر , أفريل 2015

من خلال الجدول يتبين أن الميزان التجاري في تحسن مستمر ابتداء من سنة 1994 التي تعتبر بداية الاصلاحات الاقتصادية حيث بلغ رصيد الميزان التجاري في سنة 1997 إلى 5150 مليون دولار, لكنه انخفض في السنوات الموالية إلى 1250 مليون دولار , و هدا راجع الى انخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية . أما في 2003 بلغ أعلى مستوى له خلال (1994-2007) ب 111381

[1] من الموقع: hhp://www.ops.dz/ar/economie/25682.le 16/05/2016.

[2] ناصري مراد، تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، من الموقع:
hhp://kamtakji.com/figh/files/economics/60338.doc

مليون دولار. إن هدا التحسن مرده إلى الزيادة الكبيرة في الصادرات مع التغير الطفيف في الواردات وهدا راجع إلى ارتفاع صادرات المحروقات ولدلك تقلبات أسعارها لها دور كبير في تغير وضعية الميزان التجاري و عرفت السنوات التالية ارتفاعا للأسعار العالمية للنفط مما نتج عنه نمو قيمة الصادرات الامر الذي أدى إلى وضع ايجابي للميزان التجاري و خاصة سنة 2005 اين حقق فائضا بقيمة 26,81 مليار دولار, بالإضافة الى الفترة من (2009-2011) حققت ارتفاع في رصيد الميزان التجاري من جراء أداء الصادرات حيث تتأثر بصورة مباشرة بأسعار النفط في الاسواق العالمية إلا أنه بداية من 2012 بدأ في انخفاض مستمر الى ان وصل الى الرصيد السلبي سنة 2015 بنسبة (-6,8). ادا الميزان التجاري للجزائر شديد الحساسية لتغيرات أسعار البترول مما يستوجب ضرورة التفكير في تنويع الصادرات.

كما يعرف ميزان المدفوعات أيضا بأنه السجل المحاسبي الذي تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الاخرى خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة.[1] وعادة ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز في الميزان الجاري كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي ويقاس هدا المؤشر باستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي والذي لا يعكس حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري بل يعكس ايضا حصيلة موقف ميزان الخدمات. و تعد هده النسبة احد اهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي و اتجاهها نحو الانخفاض يشير الى نجاح السياسات في هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي , حيث سجل ميزان المدفوعات عجزا خلال الفترة (1994-1999) و هي الفترة التي تبنت الجزائر فيها برنامج الاصلاح الاقتصادي اين وصلت نسبة العجز في سنة 1995 الى 6300 مليون دولار. اما بعد هده الفترة و خلال (2000-2007) سجل الميزان فائض بين 3660 و 29550 مليون دولار , و يرجع دلك الى سياسات و تدابير برنامج الاصلاح الاقتصادي الرامية الى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات و قد تزامن هدا مع ارتفاع أسعار المحروقات في الاسواق الدولية كما يعكس هدا التحسن في ميزان المدفوعات أداء الاقتصاد الجزائري و يعكس درجة الاستقرار الاقتصادي الى غاية 2013 إلا أنه عرف تراجع كبير مما أدى إلى عجز ميزان المدفوعات من 2014 إلى يومنا هدا بسبب تراجع أسعار البترول اين وصل (-5,9) سنة 2014. و الشكل التالي يبين حالة ميزان المدفوعات بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي للجزائر من(2009-2015) :

[1] سيد أحمد النجار، تقرير الاتجاهات الاستراتيجية الاقتصادية، 2006، مركز الدراسات السياسية، 2006، ص 458.

الوحدة:مليار دولار

الشكل رقم (3-8): توازن ميزان المدفوعات/PIB

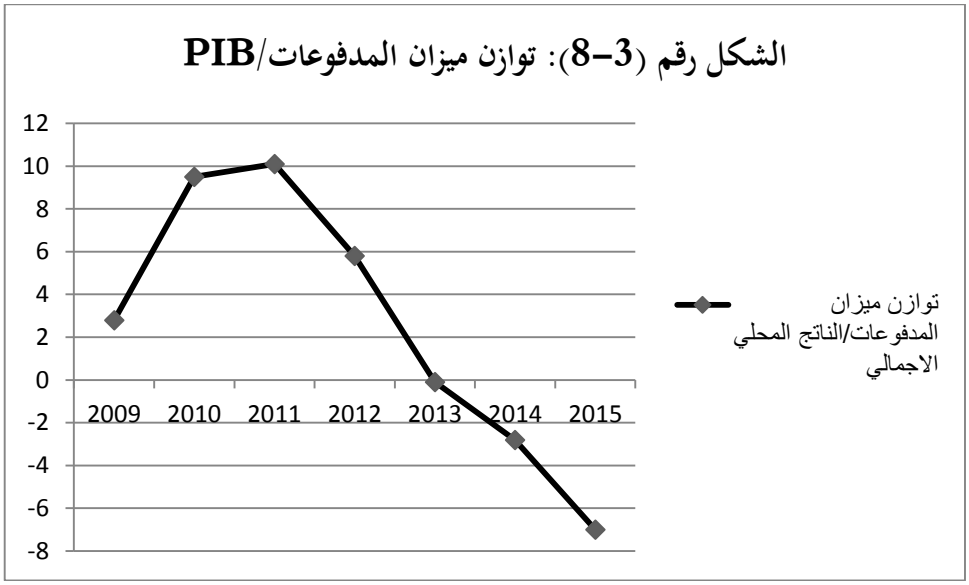

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد على صندوق النقد الدولي

ان الجزائر قبل الاصلاحات كانت تعاني من تدهور شديد في حصيلة النقد الاجنبي والتي بلغت 1,2 مليار دولار سنة 1984 ثم اتخذت حصيلة النقد في التزايد الطفيف حيث بلغت 1,5 مليار دولار. اما خلال مرحلة الاصلاح ازدادت حصيلة النقد الاجنبي حيث بلغت 2,7 مليار دولار سنة 1994، واصبحت 42,3 مليار دولار سنة 2004.و الشكل التالي يوضح تطور احتياطي الصرف في الجزائر خلال(1999-2015) :

الشكل رقم (3-9): تطوراحتياطي الصرف في الجزائر (1999-2015) الوحدة:ملياردولار

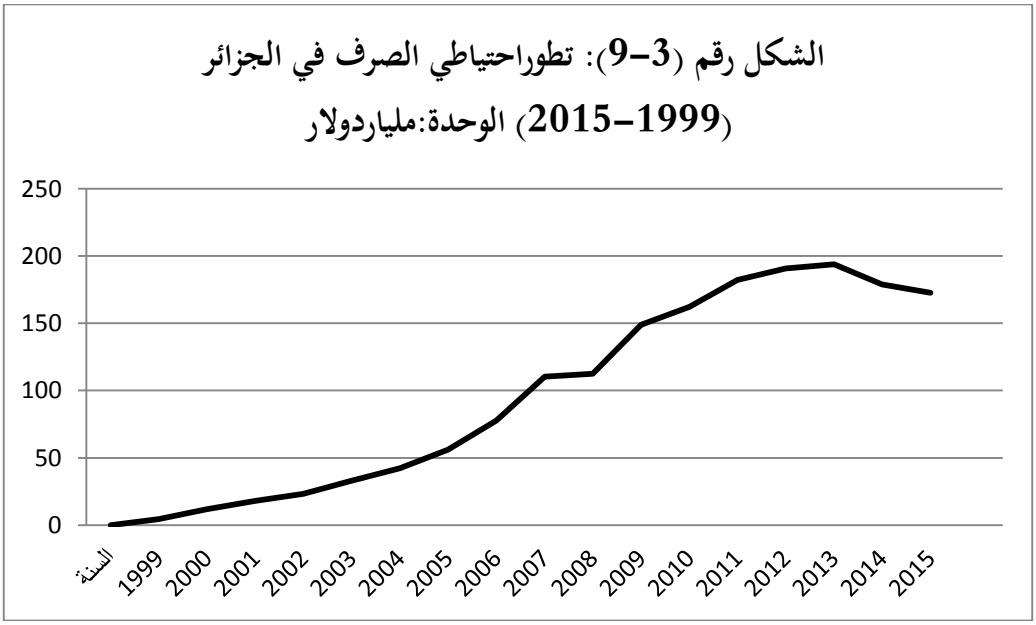

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى معلومات صندوق النقد والمؤشرات الاقتصادية والمالية للجزائر

المطلب الثاني: مؤشرات الفقر والبطالة

1- الفقر في الجزائر:

يعتبر الفقر من أبرز المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تهدد استقرار الجزائر, و قد ساهم تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية وبرنامج التعديل الهيكلي في تفاقم ظاهرة الفقر و تدهور الاوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام اقتصادي موجه الى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق و يضبطه قانون المنافسة و مع وجود جهاز انتاجي ضعيف أثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين إلا أن الاصلاحات المؤسساتية الاخيرة واهتمام الدولة أكثر بالجوانب الاجتماعية كان له أثر ايجابي على معدلات الفقر ومستوى المعيشة[1].

و الشكل التالي يوضح معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة (2005-2013) :

الشكل رقم (3-10): معدلات الفقر في الجزائر

%(2008-2013)

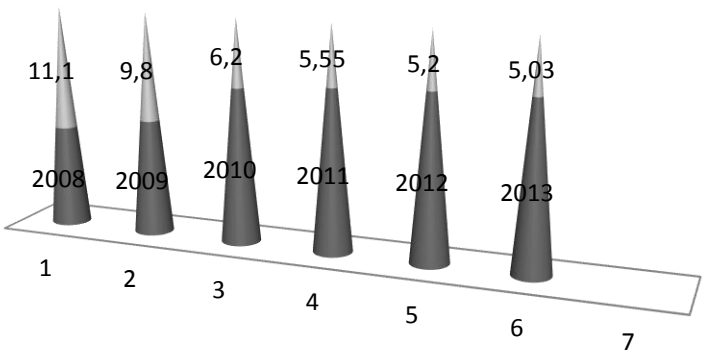

المصدر :من اعداد الطالبة بناءا على :الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية و الغير رسمية من الموقع : http://islamfin.go-forum.net

ان مؤشر الفقر البشري يقيس الفقر في الدول فادا كان متصاعدا يعني تدني الوضعية الاجتماعية وانخفاضه يعني تحسن مستوى المعيشة للسكان . ان تطور هدا المؤشر يظهر وفق الجدول التالي[2]:

[1] ناصر مراد، مرجع سابق.

[2] عبد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سابق، ص 280.

الجدول رقم (3-2): تطور مؤشر الفقر البشري و مكوناته في الجزائر(2005-2011)

البيانات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل الفقر البشري	16.5	18.95	18.23	17.16	15.41	14.72	13.69
احتمال الوفاة قبل 40 سنة (%)	6.39	6.03	5.83	5.71	6.5	6.3	6.10
معدل الامية لفئة 15 سنة وما فوق(%)	23.7	27.20	26.16	24.06	22.00	21	19.5
نسبة عدد السكان المحرومين من المياه الصالحة للشرب(%)	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00
نسبة الاطفال الدين يعانون من نقص في الوزن	3.50	3.7	3.70	3.70	3.5	3.1	3.1

المصدر : تقرير cnes ,2008 , والبنك الدولي لسنوات : 2011.2010.2009.

إن قيم مؤشر الفقر البشري بحسب المعطيات الوطنية قد بلغ 25,23 % سنة 1995 ليتراجع الى 16,6 % سنة 2005 ثم يرتفع بدرجة خفيفة في 2006 ليبلغ 18,95 % وهدا ما يفسر تراجع نسبة الفقر ب 4% في المتوسط السنوي، وهده النتائج سمحت للجزائر بالحفاظ على المركز الاول من الدول السائرة في طريق النمو والتنمية البشرية. ويعكس هدا التراجع زيادة في امل الحياة وتراجع الشريحة النسبية من السكان المحرومة من الماء الشروب والغداء ومن المتوقع مواصلة تراجع مؤشر الفقر بفضل خطة الحكومة لإنفاق 60 مليار دولار في مجال البنيات الاساسية وتزويد المياه وتنمية القطاع الخاص[1].

2-مؤشر البطالة:

تعتبر البطالة من أشد المخاطر التي تهدد استقرار و تماسك المجتمعات العربية , و تختلف أسبابها من مجتمع للآخر , و في هدا الصدد نوزعها لأسباب اقتصادية , اجتماعية , سياسية و هده الاخيرة لها أثر على المجتمع من حيث اسهامه في تفاقم مشكلة البطالة و عليه تم حصر أهم الاسباب التي تقف وراء تنامي الظاهرة في الجزائر تتمثل في اخفاق برامج التصحيح الاقتصادي , تبعات تنفيذ برامج الخوصصة ,...,الخ. و قد قطعت التنمية الاقتصادية أشواطا جديدة في مطلع الألفية الثالثة كان لها انعكاس ايجابي على مستوى التشغيل و البطالة حيث تميز سوق الشغل بالجزائر مند النصف الثاني من الثمانينات الى غاية 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت الى غاية 30% , فالأزمة الحادة التي عاشتها خلال هده الفترة اتسمت بتراجع كبير حجم الاستثمارات و انخفاض أسعار النفط قد أدت الى بروز

[1] المؤشرات الاقتصادية والمالية، الجزائر، 2015 ص 25.

اختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل , اضافة الى ما ترتب عن الاصلاحات التي باشرتها و من نتائجها غلق مئات المؤسسات و تسريح ألاف العمال[1].

و الشكل التالي يوضح تطور معدل البطالة من (2000-2015) :

الشكل رقم (3-11): تطور معدل البطالة في الجزائر(2000-2014)

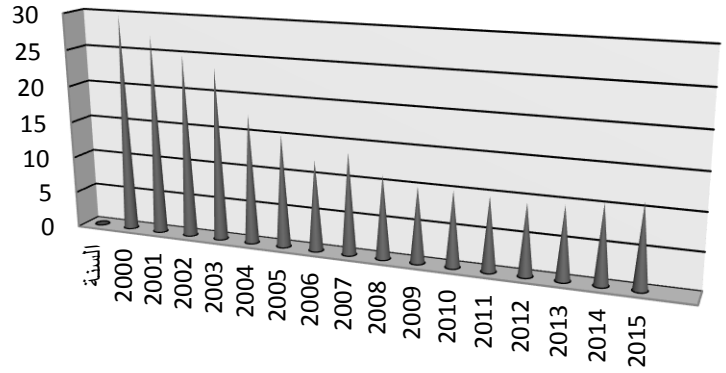

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

وهنا يبرز بوضوح الارتفاع المستمر لنسبة البطالة و يعود هدا الارتفاع الى ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر و التسريح الكبير للعمال نتيجة لحل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية و تقليص دور الدولة . حيث تشير البيانات أعلاه الى ارتفاع نسبة البطالة في التسعينات حيث وصلت سنة 1999 الى 29,2 % ثم انخفضت الى 25% سنة 2002. إن التحسن الذي عرفته الوضعية خلال السنوات الماضية كان نتيجة للحجم الغير مسبوق للاستثمار الذي تم رصده سنة 2004 , و للرخاء المالي الناتج عن ارتفاع الجباية البترولية المرتبطة هي الاخرى بارتفاع أسعار البترول و النمو الايجابي لميزان المدفوعات و الذي قدر ب 12 مليار دولار , الى جانب تقليص المديونية . إن كل هذه المؤشرات سمحت بوضع برنامج لدعم الانعاش الاقتصادي و الذي بفضله عرف الاقتصاد الوطني نمو مستقر في المتوسط قدره 4,7 % ودعم هدا البرنامج ببرامج أخرى والحصيلة هي تراجع متزايد في البطالة التي انخفضت معدلاتها لتنتقل من 23,72 % سنة 2003 الى 10,6 % سنة 2014 وكان هدا التراجع بسبب الزيادة في فرص التشغيل وهدا ما يوحي بتحسن سوق العمل بالجزائر نتيجة لما بدلته من جهود في سبيل محاربة الظاهرة.

[1] مولاي لخضر، مرجع سابق، ص 282.

غير انه في سنة 2015 ارتفعت نسبة البطالة الى 11,2 % مقارنة مع 2014 ب 10,6 % بينما في اوساط الشباب (16-24 سنة) تقدر نسبة البطالة ب 30 % مقابل 25,2 % سنة 2014 و عن طبيعة الوسط المعيشي اظهرت نتائج التحقيق ان نسبتها تقدر ب 11,9 % في المناطق الحضرية و 9,7 % في المناطق الريفية. وبخصوص التأهيل فيلاحظ ان نسبة البطالة لدى الحائزين على شهادات عليا انخفض الى 14,1 % سنة 2013. وبالنسبة للأشخاص الدين تفوق اعمارهم 25 سنة فان البطالة تقدر ب 8%.

المطلب الثالث: مؤشرات الصحة ونوعية التعليم

1-المؤشرات الصحية:

إن تحسن **الحالة الصحية** للموطن تعني اهتمام السلطات بالمشاكل الصحية المتمثلة في معالجة الامراض غير المعدية ومحاربة الامراض المعدية وتأتي هده المشاكل خصوصا من ظاهرة الانتقال الوبائي (épidémiologie) الذي نتج من تسارع الانتقال اليموغرافي الذي شهدته البلاد لأكثر من عشريتين، ومن وراء تحسن الحالة الصحية للمواطنين الجزائريين العوامل التالية[1] :

- ✓ توسع الشبكة الصحية للسكان بما فيها الخدمات الصحية العمومية
- ✓ التوسع في عدد الاطارات والمكونين الدين يعرضون الخدمات الصحية بكفاءة أكثر في هدا المجال وعن طريق توسع المراكز الصحية الخاصة بالإضافة الى توسع الشبكة الصيدلانية.
- ✓ تطور الاهتمام بالوقاية الصحية للأم و الشلل و السيدا فقد بلغت نسبة الحماية التطعيمية 90 % مما أدى الى الانخفاض في عدد الامراض و الوفيات المرتبطة بانتقال العدوى.
- ✓ التطور الملحوظ في سياسات ضد الامراض المبرمجة من طرف الدولة باتجاه برامج النشاطات الصحية المحدودة و المنفذة من طرف الدولة.كما بينت الدراسات انخفاض الامراض غير المعدية بالنسبة للمواطنين و كذلك نسبة الامراض فيما يتعلق بالشريحة السكانية ذات العمر من الفئة (35-70) سنة معظمها ناتجة عوامل خطيرة مشتركة كالسمنة المفرطة ، التدخين ، غياب النشاطات الفيزيائية و الرياضية .
- ✓ توسيع مجالات العلاج لتلبية حاجيات كل طبقات المجتمع نتيجة وفرة الاطارات في كل الميادين الصحية، أطباء، ممرضين، صيدلانيين، وتطور امكانية توصيل الخدمات الصحية جغرافيا بالإضافة الى تطور الاعانات المالية وتوسيع التغطية الاجتماعية للتأمينات المرضية وكدا مجانية النشاطات والخدمات الصحية والعلاجية.

[1] عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية، دار الجامعية، 1993، ص 102.

- ✓ أن الحالة الصحية للمواطنين في تحسن دائم نظرا للنشاط الفعال الذي تتحمله الدولة و تدخلها في رفع النقائص و الحاجيات المتعلقة بصيرورة الخدمات الصحية الجوارية .
- ✓ أن كل هده الملاحظات والمبادئ أدت بتحسن الحالة الصحية للمواطن نتيجة زيادة الانفاق الحكومي في هدا المجال ومتابعة السلطات العمومية مكنت من تطوير الخدمات الصحية.

إن **مؤشر طول العمر عند الولادة** يعتبر امتيازا للدولة المهتمة بصحة مواطنيها، فقد حققت الجزائر قيم عالية في هدا المجال ننافس بها دول الجوار و حتى الدول المتطورة , وأيضا تحسنت الحالة الصحية للمواطنين وعرفت تطورا سريعا تم تسجيلها من طرف المصالح المعنية .

فقد حقق هدا المؤشر خلال الفترة (1995-2005) ما يقارب 1,03 % بالإضافة الى دلك فقد بلغ هدا المؤشر 0,847 في سنة 2008 مقابل 0,792 سنة 2000 , في حين ان زادت مدة الحياة من 72,5 سنة 2000 لتصل الى 76 سنة 2008 مسجلة بدلك ربح ب 3,2 سنوات خلال هده الفترة.و هدا ما نلاحظه من خلال البيان :[1]

الشكل رقم (3-12):مؤشر العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر

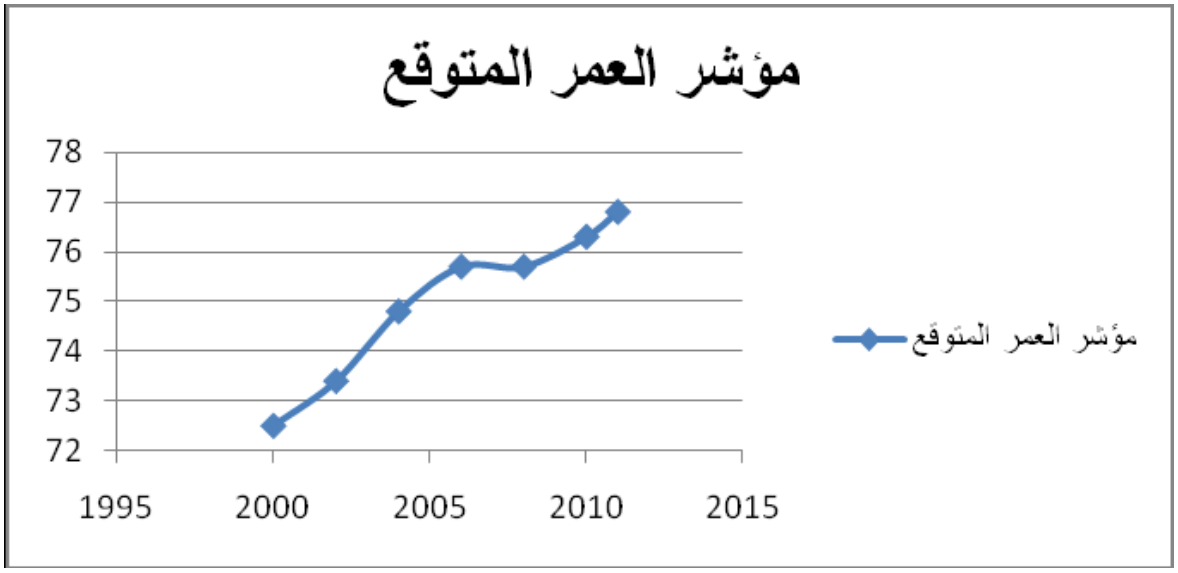

المصدر :تقرير التنمية البشرية في الجزائر ,من اعداد الطالبة

لقد أثبتت الدراسات ان تحسين شروط الحياة و نشاط البرامج الصحية العمومية لها أثر على تحسين الحالة الصحية للسكان و على تخفيض نسب الوفيات . و في هدا الاطار ان احتمال الموت قبل 40 سنة عند الولادة قد سجل انخفاض مثابر منذ 1995 اد بلغ 12,13 % ليصل الى 6 % سنة 2008 أي بمعدل تراجع 2,55 % و هدا ما يفسر انخفاض درجة الاخطار و التي بلغت في المتوسط السنوي 6,21 % و هدا ناتج عن التخصص في البرامج الصحية العمومية و الموسعة من طرف

[1]المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2004، الجزائر، 2005.

الحكومة المتمثلة في اللقاحات و الطعم ضد الامراض الخطيرة و المعدية . و عوامل هدا التحسن يرجع اساسا الى الانخفاض المحسوس في عدد وفيات الاطفال و وفيات المواليد الجدد حيث ان معدلها قد تراجع سنويا الى ما يقارب 6 نقط في المائة لكل 1000 مولود حي. وأما الفترة من (2000-2006) فقد سجلت تحسنا ملحوظا فيما يخص عدد وفيات الاطفال نتيجة تحسن الحالة الصحية للمواطن , فقد بلغت حالات الاطفال 36,9 وفاه لكل مولد في سنة 2000 لتتراجع الى 26,9 وفاة لكل الف مولد في سنة 2006 أي بانخفاض 10 % خلال هده الفترة .إلا ان هده الارقام تبقى ضعيفة على الرغم من كل الجهود المبذولة في مواجهة هده الظاهرة[1] .

أما فيما يخص عدد الوفيات بصفة عامة فقد انخفضت كذلك في المتوسط لتصل 4,59 لكل 1000 مولود سنة 2000 لتتراجع الى 4,30 سنة 2006 مكتسبا بدلك معدل 3,6 نقطة لكل 1000 ساكن ما بين (1995-2006) لترتفع الى 4,38 لكل 1000 سنة 2007 و من اسباب هدا التحسن و الانخفاض في عدد الوفيات نتيجة تركيبة السكان الجزائرية حسب السن الذي عكس هدا الانخفاض و في الواقع مكونة من الشباب بكثرة .و انخفاض قوة الأطفال على الاقل في 5 سنوات الاخيرة كان واضح من خلال الاحصائيات المعروفة فقد قدرت في سنة 2005 ب 9,1 % من السكان الإجماليون و في المقابل حصة السكان ذات الفئة (20-59) ما يقارب 52,3 % سنة 2005 مقابل 45,1 % سنة 1998 و هدا نتيجة ظروف حياة المواطنين , تطور مستوى التعليم و التربية للذكور و الاناث , تراجع سن الزواج , دخول المرأة عالم الشغل ,[2]

و على هدا الاساس تحول هرم الاعمار خاصة فيما يتعلق بالفئات الاقل من 14 سنة اين وصل 33,91 % سنة 2000 لينخفض سنة 2006 الى 28,36 % في حين ازدادت الفئات البالغة من العمر خصوصا فئة (15-59) سنة 59,36 % سنة 2000 لتصل الى 64,29 % سنة 2006 و بالموازاة كدلك ارتفاع الفئة الاكثر من 60 سنة من 6,72 % سنة 2000 الى 7,33 % سنة 2005 .

لقد حققت الجزائر تطورا حقيقيا و ملموسا فيما يتعلق بنقص الوزن للأطفال الاقل من 5 سنوات بفضل البرامج الخاصة بتغذية الأم , مراقبة الحمل , تغذية الاطفال و اقرار برامج صحية عمومية لحماية الاطفال و الأمهات مع الاشارة الى ان الاطفال الدين يعانون من تأخر في النمو المعتدل بلغت نسبتهم 11,3 % منهم 3 % حالات قاسية و من جهة اخرى بلغت نسبة الأطفال الدين يقل وزنهم ب

[1] حاجب فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل برامج التنموية للجزائر (2005-2014)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص212

[2] المجلس الاقتصادي الاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول لسنة، 2006، الجزائر 2007

12,4 % سنة 2008 و في المقابل 9,3 % من الاطفال يعانون من زيادة الوزن و تبلغ هده النسبة 10,5 % في سنة 2009 [1]

2-مؤشر التعليم :

يعكس تطور مؤشر التعليم الجهود التي بدلتها الدولة لتعميم الاستفادة من التعليم على مدى خمسين عاما، حيث بلغ المؤشر 0,659 سنة 2013 بزيادة سنوية قدرها 2,8 % مقارنة بسنة 2012 و2,45 % مقارنة بسنة 2000 وقدرت القيمة ب 0,673 خلال سنة 2014.[2]والجدول التالي يوضح:

الجدول رقم (3-3):تطور مؤشر التعليم من (2000-2014)

السنوات	2000	2005	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المؤشر	0.481	0.540	0.580	0.586	0.612	0.627	0.641	0.659	0.673

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى الديوان الوطني للاحصائيات

فقد أصبحت فئة الكبار (البالغة 25 سنة فما فوق) خلال سنة 2013 أكثر تعليما حيث قدر هدا ب 8 سنوات أي بزيادة 0,3 مقارنة بسنة 2012 , و هدا المستوى يشمل السنة الثالثة من التعليم المتوسط و هو يعكس كلا من التطور و العجز المسجلين لدى الاجيال التي مرت بمراحل مختلفة من التاريخ الحديث يتراوح متوسط فترة التمدرس 10,8 سنة لدى فئة الشباب البالغين المتراوحة أعمارهم بين 25 و 29 سنة و 0,5 سنة لدى الاشخاص البالغين 80 سنة فما فوق .

فيما يخص عدم المساواة بين الجنسين فقد ساهم التقدم الملحوظ المحرز في مجال تمدرس البنات مند الاستقلال في الحد من الفوارق بين الجنسين على الرغم من أن الرجال يقضون فترة أطول من النساء في المدرسة على التوالي 8,7 و7,2 سنة. قدرت مدة التمدرس المتوقعة عند الاطفال البالغين 6 سنوات أو الحياة المدرسية المتوقعة التي تقيس عدد سنوات التمدرس التي يمكن أن يأمل الاستفادة منها الطفل الدي بلغ سن التمدرس ادا لم تتغير معدلات التمدرس حسب السن طوال الدراسة ب 14,6 سنة عام 2013 و 15 سنة خلال 2014 أي بزيادة 9 أشهر تقريبا مقارنة ب 2012.

والشكل التالي يبين عدد المتمدرسين في مختلف قطاعات التعليم (الابتدائي، المتوسط، الثانوي) كالتالي:

[1] سايح بوزيد، مرجع سابق، ص 388.

[2] Rvdh 2007 ; cnes ; 2008 ; p 20.22.

الشكل رقم (3-13): عدد المتمدرسين في مختلف أطوار التعليم بالجزائر

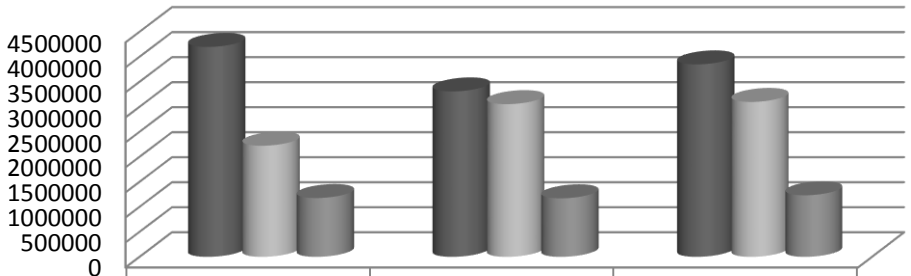

	2005-2006	2009-2010	2010-2011
الابتدائي	4196580	3307733	3848000
المتوسط	2221328	3052367	3097000
الثانوي	1175731	1170351	1231000

source: Office National des statistiques, http://www.ons.dz/PERSONNEL.htm

المطلب الرابع : المؤشرات البيئية و المؤسسية

1-المؤشرات البيئية :

في الجزائر وفي ظل الانفتاح نحو اقتصاد السوق وتزايد اهتمام السلطات بمسائل البيئة من خلال السعي لترشيد استعمال الموارد الطبيعية والبحث عن السبل للوصول الى تنمية مستدامة بما يبقى من فرص الرفاهية للأجيال المقبلة جاء المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة الذي تم تبنيه عام 2001 ويتمثل هدفه الرئيسي في اقتراح إستراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة في الأمدين المتوسط والطويل. حيث إن عملية التنمية التي ينشدها تستند إلى مشاورات واسعة تشمل كل القطاعات وجميع الأطراف المشارك، يركز هذا المخطط على أربعة مجالات أساسية وهي[1]:

- ✓ **متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية :**

تعد الجزائر من أكثر مناطق العالم فقرا في الموارد المائية حيث قدرت المياه المتاحة بحوالي 12,9 مليار متر مكعب و كانت الكمية المستخدمة تقارب 3,8 مليار متر مكعب أي بنسبة 29 % من المياه المتاحة وفي مجال الزراعة بلغت نسبة الاستخدام 68 % , وكان المعدل السنوي لنصيب الفرد منها لايتجاوز 418 متر مكعب , وهو معدل بعيد كل البعد عن المعدل العالمي المقدر بحوالي 7700 متر مكعب للفرد الواحد .

[1] تقرير التنمية البشرية 2012.

✓ **نسبة السكان المستفيدين من المياه الصالحة للشرب :**

من أهداف الالفية للتنمية ضمان بيئة مستدامة و حصول السكان على مصادر مياه مستحسنة و على مرافق صحية أساسية و في هدا الصدد أظهرت النتائج أن 85,1 % من السكان يحصلون على مصادر مياه مستحسنة . كما تبلغ نسبة السكان بمعزل عن شبكات المياه الصالحة للشرب أكثر من 16,93 % في 1998 ليتراجع الى 5 % سنة 2008 أي بمعدل 11,93 % , هدا يدل في الواقع على تحسن في زيادة ربط شبكات المياه الصالحة للشرب بالإضافة الى عوامل كثيرة ساعدت في دلك . و في 2005 بلغت المساكن المزودة بأكثر من 85 % بدون احتساب العائلات المزودة بمياه الآبار و الينابيع .

و يوضح دلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-14): نسبة السكان في الجزائر الذين يستخدمون مصادر مياه للشرب محسنة

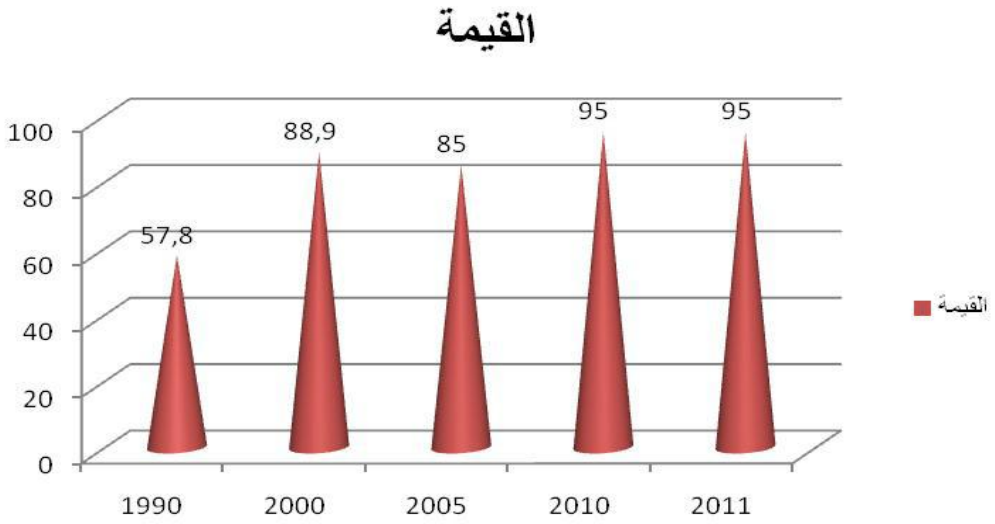

المصدر:من اعداد الطالبة على اساس المعلومات من الموقع: www.wssinfo.org

✓ **إستعمال مرافق صحية مستحسنة :**

نجد 92,7 % من السكان يستقبلون مياه الشرب من مرافق صحية مستحسنة و أيضا 73,3 % من السكان موصولون بشبكة إجلاء المياه المستعملة , و تم توصيل مياه الشرب و استصلاح المياه و تطهيرها تطور بشدة إذ نجد نسبة السكان المرتبطين بشبكات مياه الشرب بلغت حوالي 85 % و التطهير مس 75 % من السكان . ويتضح دلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(3-15):نسبة السكان في الجزائر الذين يحصلون على مرافق الصرف الصحي.

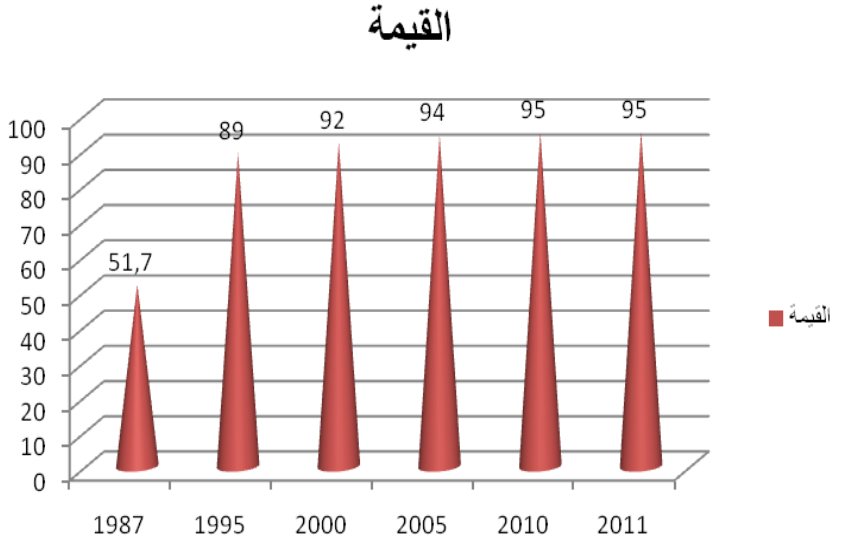

المصدر :من اعداد الطالبة بناءا على الاحصائيات السابقة الذكر

✓ **متوسط نصيب الفرد من اجمالي الأراضي المزروعة :**

يبين هدا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من اجمالي الاراضي المزروعة و قد شهد هدا المؤشر تدني خلال السنوات الاخيرة من حوالي 0,85 هكتار سنة 2005 الى حدود 0,23 هكتار سنة 2008 , و تفسير دلك يرجع الى ارتفاع معدل النمو السكاني مما يؤدي الى وجود صعوبة في توفير الانتاج الزراعي الذي يفي بمتطلبات توفير الغداء ما لم نأخذ بتطبيق الاساليب و الابتكارات التكنولوجية الزراعية الجديدة المستخدمة في العالم المتطور حيث يقدر أن تصل المساحة المستغلة لكل فرد بحوالي 0,15 هكتار في
حدود آفاق عام 2020 .

2-المؤشرات المؤسسية :

و هي مؤشرات تعبر عن مستوى الرفاهة للأفراد الحاصل من خلال الخدمات العامة التي تقدمها المؤسسات في الدولة , و تتعلق بمجالات حيوية كثيرة منها[1] :

➢ **مستخدمو الانترنيت لكل 100 نسمة :**

يقيس هدا المؤشر مدى مشاركة الدولة في عصر المعلومات و تشير البيانات على أن الجزائر لا تتوفر إلا على نسبة 2,4 % من السكان المتصلين بشبكة الانترنيت في وقت ليتجاوز عدد

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي " النتائج العامة لتقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة 2008، ص 15.

المستعملين هده التقنية 18000 ساكن و دلك بمعدل 10500 ألف مستعمل بصفة منتظمة و غالبا ما تكون في أماكن العمل أو في النوادي المنتشرة عبر الوطن , إلا أن نسبة الربط بالمنازل مازالت ضعيفة بالمقارنة مع المغرب و تونس . و هدا راجع الى نقص ثقافة نشر التكنولوجيات , بالإضافة الى عدد المؤهلين لاستعمال هده التقنية لا يفوق 13 مليون جزائري حسب تقديرات البريد وتكنولوجيات الاعلام و يبقى هدا المعدل بعيدا جدا عن المستوى العالمي البالغ 9,72 % , و هدا جراء تدني الدخل , ارتفاع الرسوم ,...

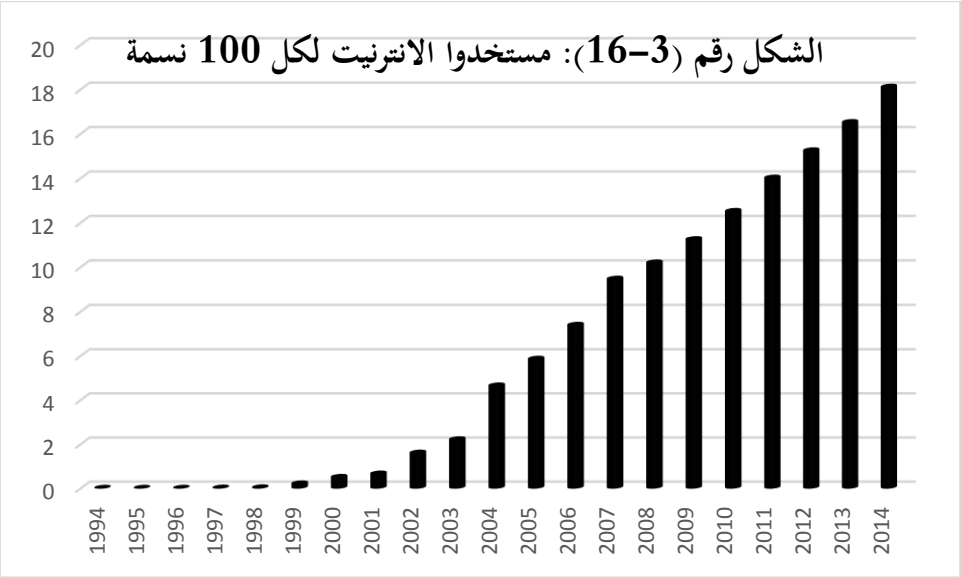

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي

- **المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة :**

يشير هدا المؤشر الى عدد مستعملي الهواتف النقالة فقد شهد مجال الهاتف المحمول في الجزائر تطورا سريعا مع مشاركة 13,7 مليون مشترك في سنة 2005 حيث ارتفعت الكثافة الاجمالية للهاتف الثابت و المحمول من 5,28 % سنة 2000 الى حوالي 51% سنة 2005 . و حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2008 فإن عدد المشاركين في الهاتف النقال 6,4 وحدة لكل 100 نسمة في الجزائر. وعلى الرغم من غياب الارقام الدقيقة إلا أنه في السنوات الاخيرة حققت قفزة نوعية في هدا المجال والى الشراكة الاجنبية للاقتراب من المستوى العالمي.

الشكل رقم (3–17): المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة

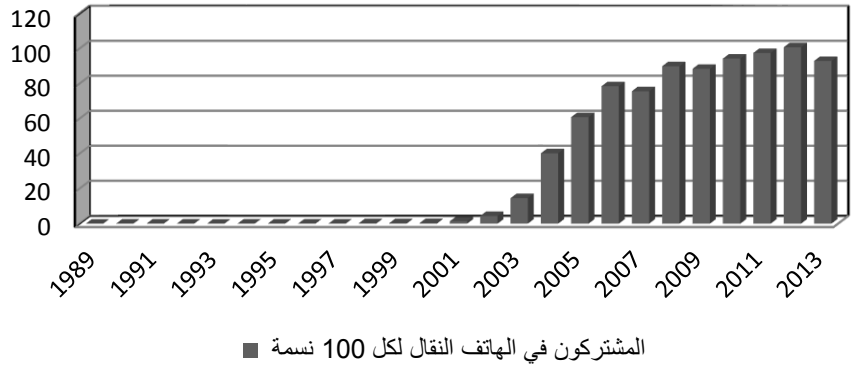

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

المبحث الثالث: أهمية الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تواجه الجزائر تحديات كثيرة مشتركة إذ لا يمكنها تحقيق النمو الاقتصادي بمجرد تطبيق وصفات جاهزة من طرف المؤسسات الدولية أو بمجرد تغيير في سياستها ل لا بد من تحسين وجود الحكم على كل المستويات بما يؤدي إلى تحسين القدرات والحوافز من أجل مؤسسات كثر فعالية، مسائلة ومشاركة في المجتمع المدني.

وعليه فإن هناك حاجة لصياغة سياسة اقتصادية تراعي الاولويات الوطنية والتحديات الدولية، وسنتناول في هدا المبحث اهم السبل التي تدعم الحكم الراشد في الجزائر من أجل مستقبل تنمية ذاتية متواصلة وشاملة.

المطلب الاول: آليات تطبيق الحكم الراشد في الجزائر

1. إستراتيجية الحكم الراشد في الجزائر

ظهر الاهتمام المتزايد للسلطة الجزائرية بموضوع الحكم الراشد من خلال محاولة الاعتماد على ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الراشد و محاولة فهم آليات تطبيق الاسس النظرية له حيث جاء على مستوى التنظيمات القانونية و الدستورية محاولة التمسك بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية كاحترام حقوق الانسان و حرياته الاساسية ووضع الاسس لبناء دولة ديمقراطية تعزز العدالة الاجتماعية و مكافحة ظاهرة الفساد عن طريق إصدار مختلف التشريعات و أهمها:[1]

- الامر 66/156 المؤرخ في 08 جوان 1966 والقانون رقم 01/09 المؤرخ في 26 جوان 2001.
- انضمام الجزائر والتوقيع على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003 مرسوم رئاسي رقم 04/128 المؤرخ في 19 أبريل 2004.
- القانون رقم 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.
- تأسيس اللجنة الوطنية حول الحكم الراشد في مارس 2005 والتي تتكون من 100 ممثل من القطاع العام والخاص والمجتمع المدني.

[1] مجلس الامة، دور البرلمان في في الوقاية من الفساد، مجلة الفكر البرلماني، العدد 11، يناير، 2006، ص 217.

و الجزائر من بين الدول العربية التي تسعى إلى القضاء على الفساد الاداري على مستوى المؤسسات الحكومية و يمكن أن نلمس ذلك من خلال الاجراءات التي اتخذتها الجزائر من أجل مواجهة هذه الظاهرة التي تعتبر من أكبر معوقات التنمية المستدامة , ومن أبرز هذه الاجراءات ما يلي [1]:

- اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد , وقعت في 09 ديسمبر 2003 و صادقت مع التحفظات في 25 أوت 2004 .
- اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عر الوطن , وقعت في 12 ديسمبر 2000 , و صادقت مع التحفظات في 07 أكتوبر2002 .
- الجزائر عضو مؤسس في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الاوسط و شمال إفريقيا , التي أنشأت في 30 نوفمبر 2004 كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب.
- الرابطة الجزائرية لمكافحة الفساد هي صلة الوصل الوطنية مع منظمة الشفافية العالمية .

ومن أجل مكافحة الفساد تم استحداث الاجهزة ووضع التشريعات والاعلان عن حملات رسمية مرتبطة بإصلاح أجهزة دولية منها:

- **على المستوى التشريعي:**[2]

كانت جريمة الفساد تدرج في قانون العقوبات في الامر 66/156 بتاريخ 08 جوان 1966 , ثم المرسوم الرئاسي 97/04 المؤرخ في 11 جانفي 1997 , ثم قامت السلطة بتقنين آلية للوقاية من الفساد و مكافحته و ذلك بموجب نص القانون الوقاية من الفساد و مكافحته الذي تمت المصادق عليه في نهاية الدورة الخريفية 2005 , و الامر 06/01 الصادر في 20 فيفري 2006 . الذي جاء بالتدابير القانونية للتصدي للفساد و دعم النزاهة و الشفافية و تسهيل و تدعيم التعاون الدولي و تبادل المساعدات التقنية من أجل معالجة مراحل الفساد بالوقاية و قد حدد القانون الاشخاص المعنيين به .

- **الاجهزة أهمها** :

1. **مجلس المحاسبة:** هو مكلف بالرقابة البعدية للأموال العمومية والسهر على حسن استعمالها.
2. **المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والرقابة منها:** من أجل إضفاء الشفافية على الحياة الاقتصادية والوقاية من الرشوة ومحاربتها، فهو مكلف برفع تقرير سنوي لرئيس الجمهورية.
3. **اللجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:** تتمتع بسلطة ادارية واستقلالية مالية وبشخصية معنوية وتقع تحت سلطة رئيس الجمهورية.

[1] بروسي رضوان، الديموقراطية والحكم الراشد في افريقيا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009/2008، ص 175.

[2] الجمهورية الجزائرية، قانون 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، العدد 14، 2006.

4. **لجنة اصلاح هياكل الدولة:** من أجل النظر في جميع الاختلالات والمشاكل التي تعانيها مختلف الاجهزة وتشخيصها واقتراح حلول مناسبة لها.

بالإضافة الى الآليات السابقة تم تأسيس آليات أخرى للحد من انتشار الفساد، ويبقى التأكيد على مسألة الحد من الفساد بضرورة التجسيد الفعلي للقانون عبر كافة الهيئات وضرورة اشتراك المجتمع المدني بغرض اضفاء الشفافية والمساءلة في التعامل مع قضايا الفساد.

و في هدا المجال سارعت الجزائر الى التوقيع و الانضمام الى عدة اتفاقيات على المستوى الدولي أو الاقليمي , منها :

اقليميا : تمت المصادقة على ما يلي :

-انضمام الجزائر الى الميثاق الافريقي لحقوق الانسان و الشعوب سنة 1983 .

-اعلان القاهرة لحقوق الانسان في السلم الصادر عن مؤتمر وزراء الخارجية الدول الاسلامية سنة 1990.

-الموافقة على ميثاق العرب لحقوق الانسان العدل في ماي 2004 .

-تشريع حماية حقوق العاقين في 2002 .

دوليا :

-البروتوكول الاختياري الاول الملحق بالعهد الدولي للحقوق الدينية , السياسية , الاقتصادية , الاجتماعية , الثقافية في 1989/09/12 .

-اتفاقية حقوق الطفل في 1993/04/16 .

-اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة 1996 .

-اتفاقية حماية العمال المهاجرين و أفراد أسرهم سنة 2005 .

2. تطورات مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر :

إن أهم المؤشرات التي يصدرها البنك الدولي حول مقومات الحكم الراشد تظهر تقدم في جميع المؤشرات و هدا ناتج عن استمرار السياسات الحكومية في الجزائر الرامية إلى اقرار الديمقراطية الاقتصادية و السياسية بما فيها حرية التعبير و محاربة الفساد و اقرار المساءلة , و هذا من خلال الاصلاحات الاقتصادية و المؤسساتية التي قامت بها و مازالت الى حد الساعة تماشيا مع المعايير الدولية و برامج الامم المتحدة الانمائية للألفية .

و أهم التطورات في مؤشرات الحكم التي يصدرها البنك الدولي كالتالي :

- **مؤشر حق التعبير و المساءلة** [1]:

[1] من الموقع: www.govindicators.org

تركز مؤشرات المساءلة على الجوانب المرتبطة بالحرية السياسية من تعددية حزبية و حرية الاعلام , حرية التعبير عن الرأي و نزاهة الانتخابات , مشاركة المرأة في الحياة العامة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية , و هو مؤشر ذاتي يعبر على ادارة الحكم يصدر عن البنك الدولي تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الادراكات الحسية للمفاهيم التالية : الانتخابات الحرة والنزيهة , حرية الصحافة , الحرية المدنية , الحقوق السياسية , دور القطاع العسكري في السياسة , التغيير الحكومي ,شفافية القوانين و السياسات .

تتراوح التقديرات الخاصة هدا المؤشر ما بين (-2,5 , +2,5) و القيم العليا هي الافضل , و في الجزائر بلغ المؤشر (-1,01) سنة 2007 مما يفسر نقص حرية التعبير و غياب المساءلة و هدا ما نلاحظه في وسط الرأي العام لدى المواطنين.

الشكل رقم (3-18): مؤشر حق التعبير و المساءلة(2000-2013)

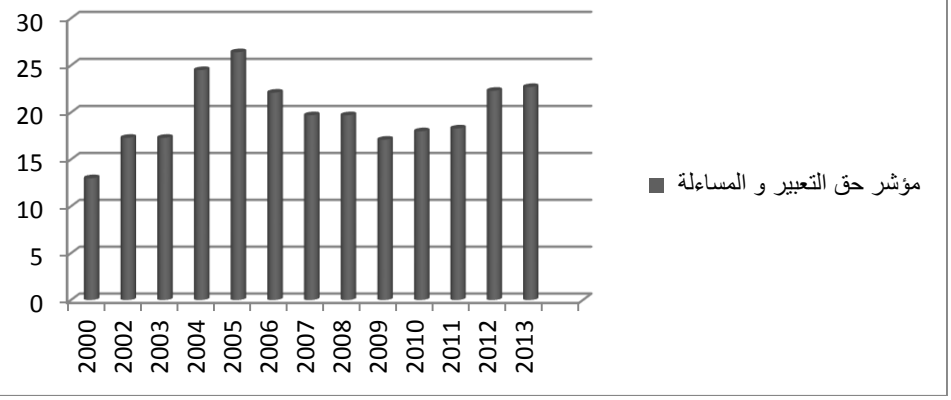

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مؤشرات البنك الدولي

- **مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف [1]:**

يعتبر مؤشر الاستقرار السياسي مؤشر ذاتي على ادارة الحكم يصدر عن البنك الدولي و يعني بقياس الادراكات الحسية لاحتمال ظهور أو حدوث حالة من عدم الاستقرار (صراع داخلي , تهديد إرهاب , انقلابات عسكرية , ...), كما يهدف مفهوم الاستقرار السياسي الى بناء نظام سياسي شرعي و قوي يشتغل في اطار احترام سيادة الشعب , اما انعدام العنف فيعني ان النظام السياسي متواجد في بيئة سياسية و اقتصادية و اجتماعية سليمة كما يتضمن الاستقرار السياسي عدة آليات تعتمد في محتواها على مبادئ التداول السلمي على السلطة و نزاهة الانتخابات و الوسائل الشرعية و الدستورية في

[1] حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الوطن العربي واشكالية التنمية المحلية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012، 116.

تشكيل الحكومات , هدا المبدأ اداة فعالة في تأسيس مفهوم الحكم الراشد من خلال حياد السلطة القضائية و عدم خضوعها للحساسيات السياسية و البيروقراطية من اجل اقامت دولة القانون , و لكن من الناحية العملية تستمد قوتها من السلطة التنفيذية و القضائية و التشريعية على تطبيق الاحكام التي تصدرها , و تعمل الجزائر على مباشرة برنامج اصلاحات واسعة في مجالات متعددة منها مراجعة المنظومة التشريعية و عصرنة العدالة و تنمية الموارد البشرية .

تتراوح تقديرات هدا المؤشر ما بين (-2,5 ,+2,5) و القيم العليا هي الافضل , و في الجزائر بلغ هدا المؤشر (1,18) مما يعني وجود نوع من الاستقرار السياسي نتيجة تشقق الطبقات السياسية و بقاء التهديد الارهابي متواصل , و قد عرف هدا المؤشر تحسنا منذ سنة 1996 بعدما مرت البلاد بأزمات سياسية حادة و فرض مزيد من الحكم الديمقراطي اذ كسب هدا المؤشر +1,26 نقطة خلال هده الفترة (1996-2007)

الشكل رقم (3-19): مؤشر الاستقرار السياسي و انعدام العنف (2000-2013)

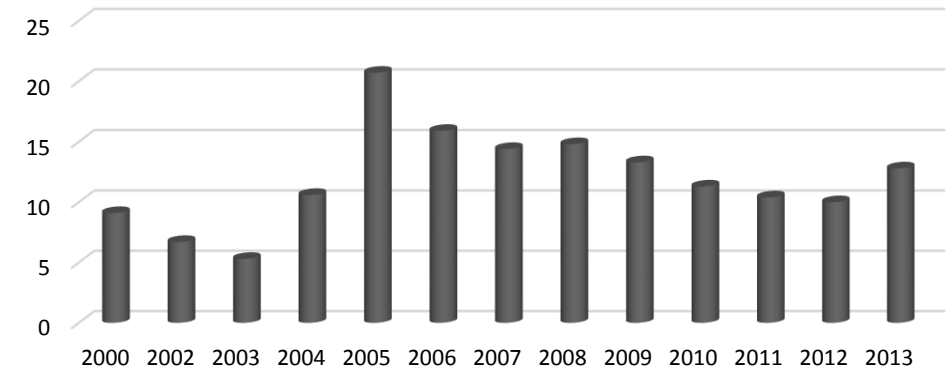

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى معطيات البنك الدولي

- **مؤشر فعالية الحكومة [1]:**

فعالية الحكومة تقتضي التحسين في نوعية الخدمات العامة , الحقوق الدينية , درجة استقلالية الحكومة عن الضغوط السياسية , فالأداء الحكومي هو تفاعل عناصر البيئة الحكومية الداخلية و الخارجية من خلل تمييع اداءات العاملين في الحقل الحكومي ضمن مصالحهم المختلفة .

ومؤشر فاعلية الحكومة هو مؤشر ذاتي على ادارة الحكم يصدر عن البنك الدولي تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الادراكات الحسية للمفاهيم التالية : نوعية الجهاز الديمقراطي وتكاليف المعاملات ، نوعية الرعاية الصحية العامة ، درجة استقرار الحكومة.

[1] واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي، المجلة الجزائرية للدراسات، العدد 02، 2007 ، ص 39

تتراوح تقديرات هذا المؤشر ما بين (-2,5 , +2,5) , و قد بلغت قيمة هذا المؤشر في الجزائر سنة 2007 الى (-0,52) , وهذا ما يؤكد ضعف فعالية جهاز الحكومة , و قد عرف نوع من التقلبات فقد بلغ هذا الاخير سنة 1996 ب (0,4) ليرتفع الى (-1,14) نتيجة عدم الاستقرار السياسي و عدم التحكم في القرار الحكومي و نتيجة التدخلات العسكرية في الجهاز الحكومي ليستعيد نموه منذ سنة 2000 بعد ظهور نوع من الاستقرار السياسي و حالات الامن . والشكل التالي يوضح تطور مؤشر فعالية الحكومة خلال الفترة(2000-2013)

الشكل رقم (3-20): مؤشر فعالية الحكومة (2000-2013)

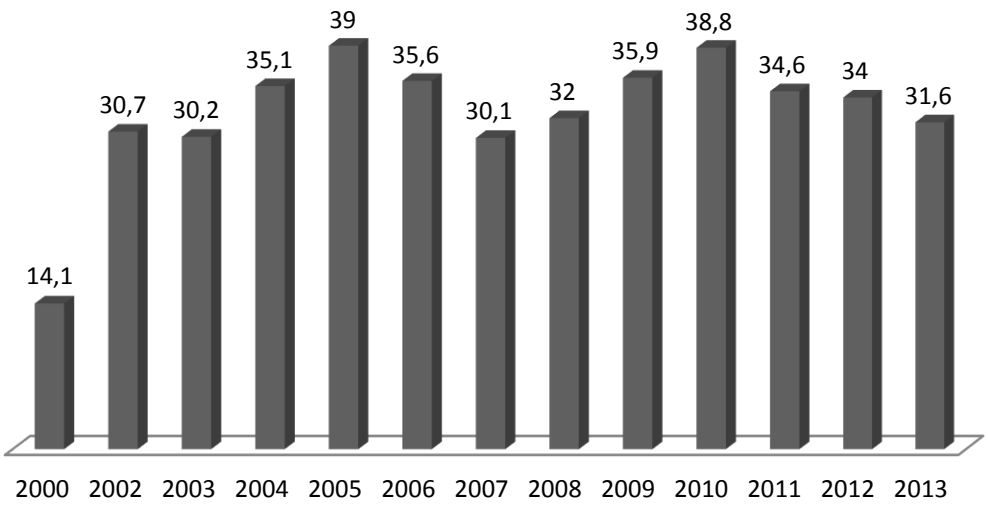

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك الدولي

- **مؤشر سيادة القانون[1] :1**

ان مبدأ سيادة القانون لا يختلف في معناه عن مبدأ الدولة القانونية , حيث تعتمد سيادة و حكم القانون على مدى استقلالية أجهزة الرقابة عن السلطة التنفيذية في مباشرة مهامها و احترام حقوق الانسان و عدم التمييز ضد المرأة و انتهاك حقوقها و كذلك مدى احترام تطبيق سيادة القانون , يعتبر مؤشر ذاتي على ادارة الحكم يصدر عن البنك الدولي تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة , تقيس الادراكات الحسية المفاهيم التالية , الحياد القانوني و تقييد المواطنين بالقانون , تتراوح التغييرات ما بين (-2,5 ,+2,5) و في الجزائر بلغ هدا المؤشر (0,72) في 2007 , يعبر عن سيادة جزئية للقانون و حياد جزئي للقانون , و لقد تراجع هدا المؤشر في سنة 2006 , و لكن بالمقارنة مع 1996 فقد

[1] عبد المجيد عبد الحفيظ سليمان، الحكم الصالح أو الحكم الجيد في الإدارة الرشيدة والإصلاح الإداري والمالي، منشورات المنظمة العربية لتنمية، مصر، 2009 ، ص 255.

كسب هدا المؤشر 0,49 نقطة خلال الفترة (1996-2007). والشكل التالي يوضح تطور مؤشر حكم القانون من (2000-2013) كالتالي:

الشكل رقم (3-21): مؤشرسيادة القانون في الجزائر(2000-2013)

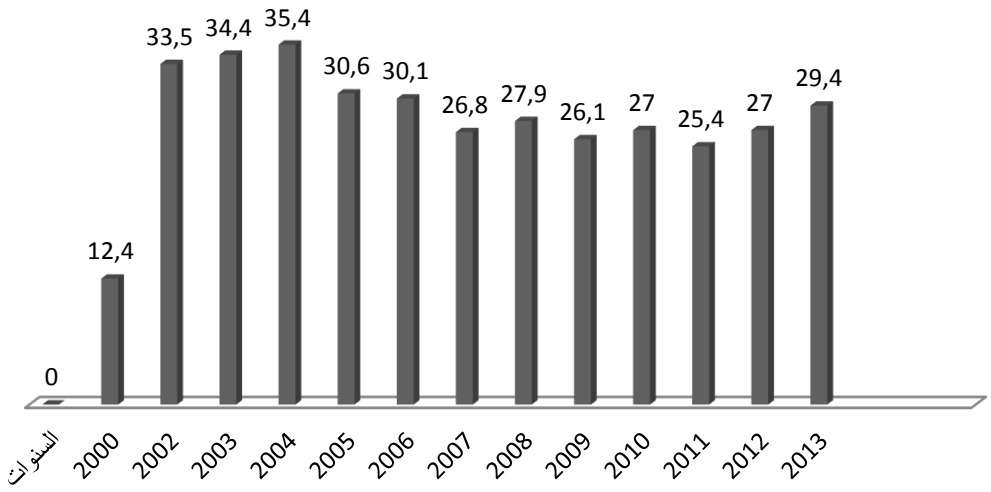

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك الدولي

- **مؤشر ضبط الفساد [1]:**

مكافحة الفساد يقتضي وجود تشريعات وقوانين تعمل على ردع ومعاقبة كل مرتكب جرائم الفساد والسطو على المال العام فضلا عن دور المجتمع المدني وقطاع الاعلام في الكشف عن مواطن الفساد وتوعية المجتمع بمخاطر هذه الآفة. والشكل التالي يبين تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر من (2000-2013):

الشكل رقم (3-22): مؤشر ضبط الفساد في الجزائر (2000-2013)

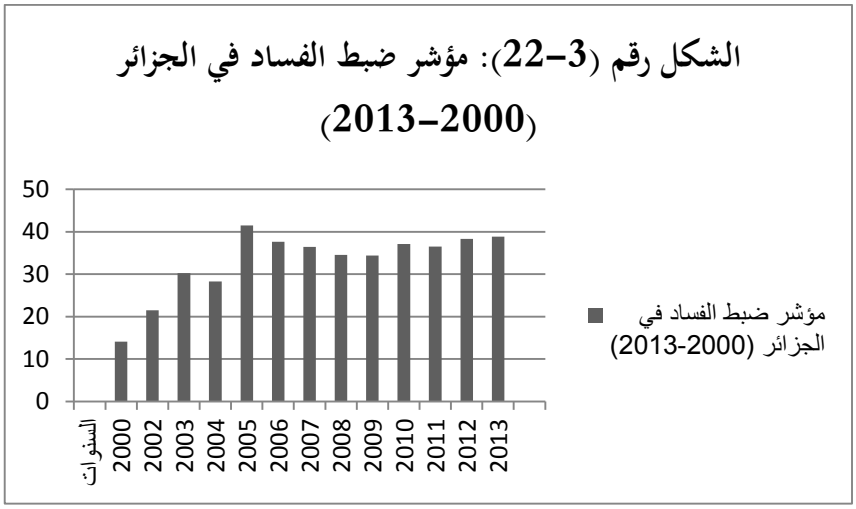

[1] منظمة الشفافية الدولية، المركز اللبناني لدراسات، بيروت، 2005، ص 23.

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لمعطيات البنك الدولي

ففي الجزائر أخذت ظاهرة الفساد بكل الاشكال تتفاقم في أجهزة الدولة والدليل الرتبة المتأخرة التي تصنف فيها الجزائر من خلال التقارير السنوية التي تصدر عن المنظمات الدولية والتي أكدت على دور الفساد في ضرب استقرار النظام السياسي وسعته والحد منه بالتوجه الديمقراطي واحترام حقوق الانسان وخاصة حق المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الاطلاع على المعلومات وشفافية النظام وانفتاحه على المجتمع المدني وتعزيز المشاركة والثقة بالمؤسسات العامة وتعزيز دور اجهزة الرقابة والمساءلة وضمان الامن الاجتماعي.

- **مؤشر نوعية الاطر التنظيمية [1]:**

تستمد على نوعية وضع السياسات و تنفيذها و مدى مصداقية الحكومة و التزامها بتنفيذ تلك السياسات و صياغة قواعد تنظيمية تشجع القطاع الخاص و تعزز قدرته في مشاركة المجتمع المدني اتخاذ القرارات , وعليه لابد ان تكون قدرة الحكومة على انتهاج برامج ووضع سياسات تؤطر الافراد وتضع جميع التسهيلات من اجل تشجيع و تنمية القطاع الخاص وتوفير الظروف الملائمة لبلوغ قدر من المساواة و العدالة حيث يتم التأكيد على الحرية الاقتصادية نظرا لطبيعة علاقاتها مع الحرية السياسية و هكذا عملت الجزائر على تبني اصلاحات و تغيرات في السياسة الاقتصادية من اجل تحقيق النمو و دعم الاستقرار الاقتصادي (تعزيز وضوح المسار التنموي ,عصرنة المنظومة المالية , الزيادة في نجاعة الدور الاقتصادي للدولة , ...) , و كذلك تهيئة الدولة لبيئة القطاع الخاص و الاستثمار نظرا للأهمية التي يحظى بها القطاع الخاص كشريك اقتصادي في دفع عجلة التنمية و نتيجة توجه معظم دول العالم في الاعتماد عليه كان لزاما على الجزائر تهيئة البيئة المناسبة لعمل هذا القطاع والذي يشمل كل المشاريع الخاصة في قطاعات الصناعة، التجارة والخدمات، ويتم تطويره من خلال تدخل الدولة لأجل خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة وايجاد سوق تنافسية وتسهيل الحصول على القروض وتعزيز المؤسسات لخلق فرص عمل وجلب استقطاب الاستثمارات والمساعدة على نقل التكنولوجيا وتقوية دولة القانون والمحافظة على البيئة والموارد البشرية .

[1] الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر، جامعة شلف، 2008.

الشكل رقم (3-23): مؤشر نوعية الاطر التنظيمية في الجزائر (2000-2013)

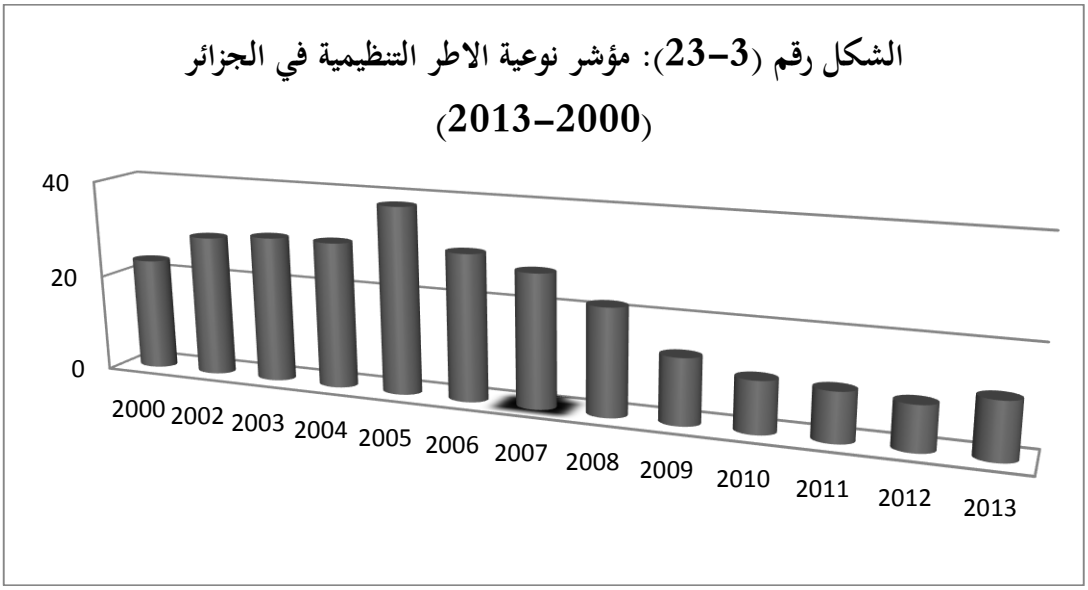

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

- **مؤشر ترتيبات حرية الصحافة** [1]:هو مؤشر يصدر عن دار الحرية , و يتم على أساس القيم الرقمية التالية :
  - ✓ ما بين (0-30) = صحافة حرة .
  - ✓ ما بين (31-60) = صحافة حرة جزئيا .
  - ✓ ما بين (61-100) = صحافة غير حرة .
  - ✓ لا جواب = لم يجز ترتيبها .

و بالنسبة للجزائر , بلغ هذا المؤشر 62 في سنة 2008 و هذا يدل على وجود صحافة غير حرة مقارنة بسنة 1996 فقد بلغ 99 و هدا ما يعبر عن انعدام حرية الصحافة و التغيير في هذه السنة .

المطلب الثاني: تحديات التنمية المستدامة و اثرها في تفعيل الحكم الراشد في الجزائر

من خلال الطرح الشامل لمفهومي التنمية المستدامة والحكم الراشد يتضح لنا ان أكبر عائق يواجه عملية التنمية المستدامة في جميع الدول بما فيها الجزائر هو الفساد بكل انواعه الذي يسود الحكومات على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

1. تقييم النمو في فترة الانعاش الاقتصادي (1999-2009) :

بالنظر الى النتائج المسجلة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي و مدى نجاح مرتكزات هذه السياسة في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة , و في النقاط التالية يتم عرض أهم النتائج [1]:

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، النتائج العامة لتقرير الوطني للتنمية البشرية سنة 2008.

- في سنة 2000 بلغ مستوى الانفاق العمومي في الجزائر مستوى قياسي حيث سيبلغ حجم الاستثمارات العمومية الى غاية 2010 ازيد من 104 مليار دولار ان تحقق دليل نجاحها في المداخيل النفطية.
- يقيس انتعاش الطلب مستوى النفقات العمومية التي بلغت 26,7% سنة 2002 , و خاصة ارتفاع استثمارات الدولة الاتية من تحسن ايراداتها مما ادى لارتفاع الواردات خاصة التجهيزات و السلع النصف مصنعة الموجهة للجهاز الانتاجي , و من جهة اخرى التقييد النسبي للعرض الداخلي و نمو الطلب شجعا النمو القوي للواردات خلال التسعينات و الذي قدر ب 17,8 % سنة 2002 .
- تحسن مستوى الديون الخارجية الجزائرية و تركيبتها اذ اصبحت لا تصنعها تحت ضغط المديونية لأنها تتشكل اساسا من ديون طويلة و متوسطة الاجل بينما الديون قصيرة الاجل لا تتعدى 120 مليون دولار سنة 2005 .
- استفادة الشعب من ارتفاع الاحتياط ويؤكد خبراء FMI على ان هذه القدرة منعدمة بدليل ان البرنامج الرئاسي الاول المرجح للإنعاش الاقتصادي الممتد من 2001 الى 2004 المخصص له 7 ملايير دولار بقي منه حوالي 25 % , وهو كان دافعا للتساؤل حول قدرة الاقتصاد الجزائري على امتصاص الاموال العمومية المخصصة للبرنامج الرئاسي الخماسي (2005-2009) الذي سخر له 60 مليار دولار . ان استفادة الشعب مربوطة بمدى قدرة الاقتصاد الوطني على امتصاص هذه الموارد في اتجاه يدعم النمو الاقتصادي .
- ارتفاع معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة من 2,1 % سنة 2001 الى 6,7 % سنة 2003 , اما فيما يخص التكوين الخام لرأسمال الثابت مكونة من مكونات الطلب عرف ارتفاع ب 33 % سنة 2003 مقابل 22,4 % من PIB سنة 2000 .
- تجميد الاجور تحت خلفية سياسة شد الحزام لسنوات جعل منها عرضة للتآكل بسبب الاقتطاعات الضريبية و الزيادات المستمرة في الاسعار التي تراوحت بين 100 و 500 خلال العشرية الاخيرة , و كان مؤشر اسعار الاستهلاك على المستوى الوطني يقدر ب 100 سنة 1989 و ارتفاع هذا المؤشر الى 609,9 سنة 2004 أي انه تضاعف بأكثر من مرة خلال عشر سنوات , فتطور هيكل الدخل الخام للأسر منذ 1998 .

[1] نورة شرع، سياسات الإصلاح لتجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة غرداية، 2010، 151.

- تراجع نشاط الصناعة المصنعة منذ سنتين حيث سنة 2001 ب 2 % و سنة 2002 ب 2,9 % حيث تعكس هذه النتائج بعض النشاط في القطاع الخاص , اما فيما يخص قطاع المحروقات تطورت القيمة المضافة لسنة 2002 تدل على تحسن ملحوظ بنحو 3,7 % بعد انخفاضه ب 1,6% سنة 2001 , فهذا التحسن تأكد خلال سنة 2003 بنمو قدره 6,6 % و 5,2 % سنة 2004 .

و بالنظر الى المستقبل تبين لنا ان الاقتصاد الجزائري رغم اوجه القصور الحالية الا انه يملك مقومات داخلية كبيرة تمكنه من تحويل التحديات الحالية الى رهانات يمكن كسبها خاصة ان فترة ما بعد الاصلاحات (1999-2009) اعطت الكثير من الثمار ذات الفعالية من خلال التطور الايجابي للسوق البترولية . و انعكس ذلك على تحسن المؤشرات الاتية :

- ✓ البطالة و المديونية التي كانت في السابق عائق اصبحت الان قابلة للتسيير ولا تشكل أي خطر على الاقتصاد الوطني .
- ✓ احتياطات الصرف التي تجاوزت 43 مليار دولار سنة 2004 .
- ✓ تدعيم التوازنات المالية التي تحققت في ظل الاصلاحات .
- ✓ استدامة النمو الاقتصادي و تدعيمه من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي الذي يغطي الفترة (2000-2004) ,و برنامج دعم النمو (2005-2009) .

ويمكن من خلال الشكل التالي بيان النمو المسجل في الجزائر في فترة ما بعد الاصلاحات:

الوحدة:مليار دولار

الشكل رقم (3-24):نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنويا)
(1962-2013)

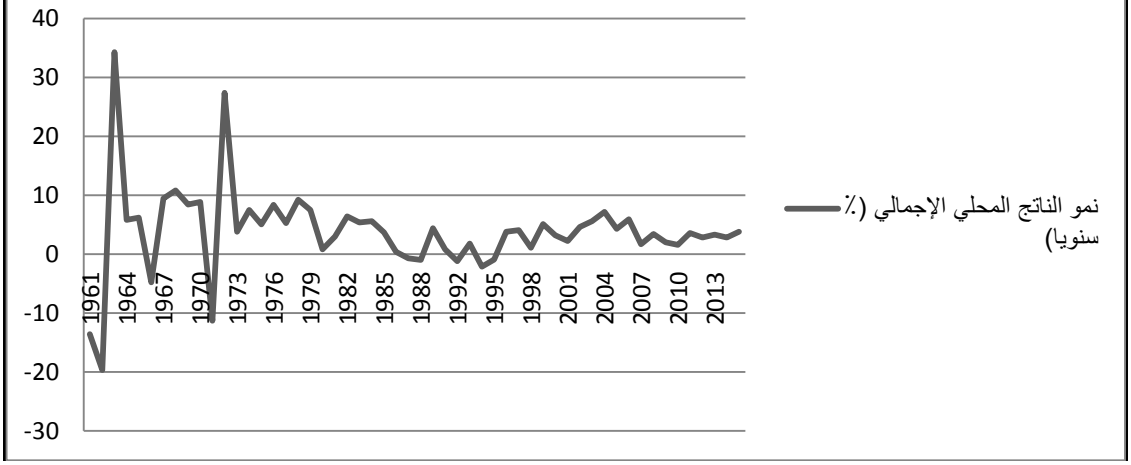

المصدر: اعداد الطالبة استنادا على معطيات البنك الدولي

ان هده النتائج المحققة في الفترة ما بعد الاصلاحات انطلاقا من 1999 تبين ان معدلات النمو الاقتصادي عرفت انطلاقة حقيقية منذ 1995 واستدام النمو في المدى الطويل من الاصلاحات وهذا بفضل السياسة الاقتصادية المتبعة والصرامة في التنفيذ والمتابعة للسياسة المالية والنقدية مما جعل احتياطات الصرف ترتفع، وان الإطار الجديد للاقتصاد الكلي المستقر قد وفر للاقتصاد الجزائري مقاومة اكبر الصدمات الخارجية. وهدا نتيجة لارتفاع اسعار النفط مما يسمح بالقول انه عنصر مهم في تطور معدلات النمو من جهة ويعتبر معلم هام في تشكيل هيكل الاقتصاد الجزائري.

و بدوره اضعف الحوافز لتنمية انتاج السلع و تطورها خارج المحروقات , و هي الجهود الواجب التركيز عليها من خلال الاستفادة من تطورات اسعار النفط في ترقية هذا الضعف الهيكلي على اعتباره تابع لقطاع المحروقات و الضرورة الآن تقتضي تنوع قاعدة الصادرات خارج اطار المحروقات و اقامت معارض و منتديات لهدا الغرض , و دعم الجهود من خلال توجيه اهتمام الشباب و المنتجين حتى يتمكن من رفع هدا التحدي الذي يلازم الاقتصاد الجزائري و سيسمح هدا بدعم الانتاج الوطني و زيادة امكانية النمو الاقتصادي [1].

وما يمكن كذلك ملاحظته من خلال تطور معدلات النمو في الجزائر بعد فترة الاصلاحات ان النمو المحقق من (2001-2003) فقد بلغ في المتوسط السنوي 4 % , كما تؤكد كل المؤشرات التي تناولتها الدراسة العودة الى النمو الحقيقي و القطاع الحقيقي فقد حقق الناتج الاجمالي خلال الفترة (2001-2003) زيادة في الحجم قدرها 6,8 % و هي اكثر نسبة مسجلة , كما وصل النمو خارج المحروقات الى 6,2 % سنة 2004 , اما خارج الفلاحة والمحروقات الى 6,8 % من نفس السنة.

ان عودة ارتفاع اسعار المحروقات ابتداء الثلاثي الاخير لسنة 1999 اضفى نوعا من الراحة المالية تم استغلالها بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية , حيت ارتفعت نسبة الانفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28,31 % سنة 2000 الى حوالي 34,87 % سنة 2003 .

و قد ساهمة السياسة المالية في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية و من اهمها: انخفاض حجم المديونية الى 4,88 مليار سنة 2007 , ارتفاع نسب النمو الاقتصادي الى مستويات مقبولة (6,8 % سنة 2003) , انخفاض نسبة البطالة الى 11,8 % سنة 2009 , اما معدلات التضخم فقد وصلت الى ادنى مستوياتها حيث بلغت 0,33 % سنة 2000 , و 1,64 % سنة 2005 .

2. معوقات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

قصد الوصول الى التنمية المستدامة , فان الجزائر عمدت الى استخدام مجموعة من الادوات و الوسائل تعتبر اطارا عاما للانطلاق و التفكير و حيزا محددا للتنفيذ و التنظيم و سعت جاهدة قصد تمكين

[1] أ مصباح بلقاسم، دور الحكم الراشد، في تحقيق التنمية المستدامة، العدد 18، 2015.

القائمين عليها من القيام بدورهم على احسن وجه , مستعينة بتنظيمات قانونية و اجراءات اقتصادية بغية الحفاظ عليها بالطريقة التي تكفل حق الاجيال اللاحقة و استعمال المستغل منها بالكيفية العقلانية الرشيدة ضمانا لديمومة الموارد في سبيل التكفل بالقضايا التي تشغل الرأي العام من فقر , تلوث و غيره , و على الرغم من ذلك مازال الطريق طويلا , لوجود الكثير من التغيرات و النقائص خاصة على المستوى القانوني و التشريعي اضافة الى مجال المراقبة و الحرص على تنفيذ كل هذه الاليات ,الامر الذي يحتاج الى تفعيل ثقافة احترام الارث الطبيعي و حق الاخر , و يسجل للجزائر كثير من الخطوات المتميزة خاصة فيما يتعلق بالميدان البيئي و الجانب الاقتصادي و الاجتماعي , ولعل المجلس الاعلى للتنمية المستدامة و المجلس الاهلي و الهيئة الوطنية للبيئة تعتبر فعلا آليات متميزة يمكن من خلالها تحقيق قفزات كثيرة في مجالات التنمية المستدامة , لكنها تحتاج الى تفعيل اكثر جدية آخذة في الحسبان كل نقاط القوة و الضعف مستعينة بكل الهيئات و الآليات الاخرى في سبيل تحقيق الاستدامة .

ومن المعوقات التي تحول دون تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر ولعل من اهمها ما يلي:

- ✓ العولمة وآثارها التي تحد من امكانية تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.
- ✓ ظاهرة الفساد التي تقف عائقا امام الجهود الرامية لتحقيق الاستدامة.
- ✓ عدم الاستقرار وغياب الامن.
- ✓ مشكلة الفقر وزيادة حدة الامية والبطالة.
- ✓ استمرار الازدياد السكاني وزيادة الهجرة من الارياف الى المناطق الحضرية.
- ✓ تفاقم الضغوط على الانظمة الايكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية.
- ✓ تلوث الجو والهواء وتراكم النفايات بشكل مزعج.
- ✓ وقوع الجزائر في منطقة خطرة معرضة لهزات الزلازل و اخطار الفيضانات .
- ✓ استمرار ظاهرة الجفاف و زيادة التصحر , الترمل.
- ✓ النقص الحاد في الموارد المائية و تلوثها , و ندرة الاراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة , و نقص الطاقة المتجددة في بعض المناطق .
- ✓ حداثة تجربة المجتمع المدني و عدم مشاركته الفعالة في وضع تنفيذ استراتيجيات و برامج التنمية المستدامة

و من اجل القضاء او التخفيف من هذه المعوقات تقع على الدولة مجموعة من المسؤوليات و المهام (التحديات) من اهمها ما يلي[1] :

- ✓ ضرورة الاستغلال الرشيد للثروات المتاحة و ايجاد المناخ المناسب للاستثمار محليا و دوليا .

[1] محمد طاهر قادري، مرجع سابق، ص 245.

- ✓ الزامية ايجاد البيئة الصالحة لنشأت الشباب الجزائري و تأهيله و توفير فرص العمل .
- ✓ ضرورة ايجاد و تفعيل تخطيط سليم للموارد البشرية في البلاد .
- ✓ وجوب اعطاء المناطق الريفية الاولية عند اعداد البرامج التنموية و الصحية و التعليمية .
- ✓ اهمية ترتيب الاوضاع الاقتصادية و المؤسسية بوجه عام .
- ✓ حتمية صيانة الارث الحضاري و الديني و استثماره لتحقيق التنمية المستدامة .

ولمواجهة التحديات قررت الحكومة انشاء استراتيجية شاملة للنهوض و الاصلاح في مجالي البيئة و التنمية المستدامة (PNAE.DD) , استراتيجية وطنية للبيئة و التنمية المستدامة (SNE.DD) و تتمثل فيما يلي[1] :

- ➢ تحسين صحة ونوعية معيشة المواطنين.
- ➢ المحافظة على الرصيد الطبيعي وتحسين مردود يته.
- ➢ تخفيض الخسائر الاقتصادية وتحسين المنافسة.
- ➢ المحافظة الشاملة على الاقليم.

المطلب الثالث: سبل تفعيل الحكم الراشد لخدمة التنمية المستدامة في الجزائر

ان الجزائر عقب تحقيقها للاستقلال تبنت الحكم الجمهوري مع اختيارها للنهج الاشتراكي , تم ما كادت لتغيير توجهها الى الرأسمالية بعد ما تأكدت ان التنمية لن تتحقق إلا اذا اتبعت آليات السوق و مبادئ الرأسمالية , و لا يكاد يختلف احد منا على ان الجزائر تعاني حتى اليوم من انواع كثيرة من مظاهر الفساد التي ورثتها من النظام السابق و الذي ازدادت تفشيا في مرحلة الازمة و الاهم في الامر ليس تشخيص الوضع و إنما البحث عن الحلول الناجعة للتقليل من حدته ثم التفكير في القضاء عليه عبر الزمن .

1. اهمية مكافحة الفساد كهدف لتأسيس الحكم الراشد و دعم التنمية المستدامة :

اصدرت المنظمة الدولية للشفافية تقريرا حول الفساد في العالم يشير فيما يتعلق بالجزائر الى ما يلي [2]:

- ✓ من بين 75% من المؤسسات الجزائرية التي شملها الاستطلاع حول الفساد نجد ان 6% من رقم اعمال هده المؤسسات يوجه للعمولات والرشاوى.
- ✓ وضعت المنظمة الجزائر من بين دول افريقيا الشمالية والشرق الاوسط الاكثر تعرضا لظاهرة الفساد.
- ✓ تحتل الجزائر الرتبة 97% عالميا في انتشار ظاهرة الفساد بمعدل شفافية لا يتعدى 10/2,7 بعد تونس والمغرب ومصر بمعدلات 3 , 5 , 3 على التوالي.

[1] رحمانية سعيدة، مستبل التنمية المستدامة في ظل الحكم الراشد، جامعة قسنطينة، تحليل الواقع في الجزائري، ص 13.

[2] من الموقع : hhp://fawlty.qu.edu.qa/louser/files/political

كما انه من الواضح عند غياب الشفافية يظهر الفساد و ينتشر و لذا يجب ان تكون الشفافية في الجزائر هي السلاح الاول الذي يحول دون انتشار الفساد من خلال تسطير القوانين و الاجراءات الصارمة لتسخير الكفاءات البشرية التي تضمن تطبيق القوانين مع تعزيز في المقام الثاني المساءلة و الرقابة البعدية و تنفيذ نتائجها مهما كانت ، كما نشير الى انها تلك الثقافة التي يجب اكتسابها من كل الاطراف المساهمة في العملية التنموية خاصة و ان للوازع الديني الاثر الكبير في نشر الشفافية و التحذير من عواقب ممارسة الفساد .

يمكن ان نستخلص بان الجزائر بينت نيتها في تخطي الازمة و اقامت هذه المتطلبات لكن هذا لا يعني انه كان لذا يجب تفعيلها بشكل كبير يضمن التأثير الايجابي على النمو و التنمية فلازال المشوار طويلا لتحقيق الديمقراطية في الجزائر التي لا تزال شكلية فقط و لا تعبر فعلا عن التوجه المرغوب سياسيا و اقتصاديا .

و مما سبق فان الحكم الراشد يعتبر من بين الرهانات الكبرى التي يجب على الجزائر ان تسعى الى تحقيقها إلا ان هذا ليس بالأمر السهل نظرا للمشاكل التي تعاني منها الجزائر التي تم ذكرها سابقا و التي عرقلت تبني الحكم الراشد و بالتالي الوصول الى التنمية و هدا في كل القطاعات و لعل السبب الرئيسي كما اشير له في ذلك انعدام الشفافية و العدالة , و للوصول الى الاهداف المرجوة فعلى الجزائر ان تقيم نهضة على مختلف مظاهر الفساد و ان تعمل زيادة و تفعيل مشاركة المجتمع المدني و بعث حرية التعبير و الديمقراطية و تجسيد مبادئها و إيقاظ الوعي العام لضرورة الخروج من مشاكل الفساد و الوصول الى صلاح الاعمال ومحاربة البيروقراطية والارهاب الاداري و اصلاح السلطة القضائية [1].

كما ان غياب الحكم الراشد يؤدي الى اضرار تعرقل التنمية و تكبح عجلتها و تتجسد في غياب العدالة و الرداءة في كل الجوانب وتفشي انماط الفساد، التهاون والكسل والسلوكيات السلبية وعدم احترام وجودية القانون وعدم المبالاة له في ظل غياب المساءلة, تخفيض معدلات النمو الاقتصادي و غياب الكفاءة وسرعة استيعاب المشاكل وعدم محاولة ايجاد الحلول لها الى جانب انعدام الامن وتفشي الامية [2].

ان اقامت الحكم الراشد بالجزائر لن يتسنى إلا بإقامة دولة الحقوق والقانون والاعتماد على المشاركة والمساءلة والشفافية وسيادة حكم القانون , وتختلف الآراء المتعددة والمتنوعة على ضوء المعطيات السياسية, فهناك من يرى تعذر قيام الحكم الراشد في ظل الظروف الحالية , وآخرون يعتقدون ان الوقت مناسب جدا لتطبيق ذلك وان تطبيق الحكم الراشد يمثل حلا ومطلبا هاما للخروج من الازمة

[1] من الموقع: hhp:/hmsalgeria.net/download/tahawol- dimokrat-algeria.pdf

[2] توفيق هان، الشفافية والمسائلة، الإصلاح الاقتصادي، العدد12، 2005، ص 25.

الحالية(الفساد السياسي , الاقتصادي , الاجتماعي , ...), و اكد البعض على اهمية التركيز على شرعية الانتخابات ونزاهتها و مصداقية المنظومة القانونية , وهناك اشكالات كبيرة بالبيئة القانونية سعت الجزائر اليها و هي الاصلاح السياسي و المعالجات والاصلاحات بتعديل بعض القوانين والغاء البعض, واطلاع القضاء من خلال ضمان حيادتيه ونزاهته وتدريب القضاة وتأهيلهم في ظل استغلال القضاء كعنصر هام والساسي في تفعيل الحكم الراشد [1].

و في نفس السياق فان تحقيق العدالة و تأسيس الحكم الراشد نابع عن التحول الديمقراطي و محاربة الفساد و المساواة في تلبية الحاجات الاساسية و له رؤية استراتيجية واضحة و شاملة , و يشدد على اهمية مكافحة الفساد مع الاستفادة من معالم التوجه الايجابي الدولي الجديد نحو العولمة في بناء نظام سياسي ديمقراطي قائم على شرعية حقيقية لاسيما فيما يتعلق بحقوق الانسان و اشتراك الطبقة السياسية و المجتمع المدني و المرأة في مسمى دولة الحق و القانون و انظمة الشفافية و المحاسبة و المساءلة باعتبارها عنصرا مهما في تأسيس الحكم الراشد .

2. سبل تفعيل الحكم الراشد لخدمة التنمية المستدامة في الجزائر:

من خلال رصيد اهم الاصلاحات و الاستراتيجيات التي باشرتها الدولة الجزائرية في مجال ارساء قواعد الحكم الراشد نستخلص ان هناك جهودا تبدل بغية تحسين نوعية الحكم , و هذا لا يعني وجود بعض النقائص و المتطلبات التي لابد من توافرها لإرساء دولة القانون و تحقيق بيئة الرشاد و ذلك باتخاذ تدابير ووضع اجراءات خاصة تؤدي لتوفير المناخ المناسب لتفعيل الممارسة الديمقراطية و يتطلب رؤية استراتيجية للتنمية من خلال علاقة التنمية بالديمقراطية , اضافة الى نوعية الخدمات التي تقدم الى المواطن و يهدا تتحدد الديمقراطية ببذل الكثير من الجهود للخروج من التخلف الاقتصادي من خلال[2] :

- ✓ تحويل دور الدولة حيث سيطرت لعقود من الزمن على عملية التنمية , كما كان لهيمنتها بالغ الاثر على مؤشرات الاقتصاد و على مختلف النواحي الاجتماعية و السياسية .
- ✓ تهيئة البيئة الملائمة للقطاع الخاص من خلال استرجاع ثقة المستثمرين .
- ✓ اعادة تفعيل دور القطاع دور القطاع العام لما له من دور جوهري في تهيئته لبيئة اقتصادية و اجتماعية ملائمة .
- ✓ بناء و تنمية القدرة المؤسسية لمختلف اطراف التنمية .

[1] من الموقع: hhp://madjiabdnou/maktoobblog.com/43673

[2] تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا" الحكم الراشد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا" البنك الدولي"، 2003، ص 10.

- ✓ اعادة هيكلة و اصلاح مختلف مؤسسات الدولة و اعادة هيكلة القطاع العام بغرض ان يعكس التغيير مشاركة القطاع الخاص و المجتمع المدني .

اهتمت دراسات الحكم الراشد بالدور الذي يمكن تلعبه المؤسسة التشريعية في صنع السياسات العامة و ارساء الحكم الراشد باعتبارها من المؤسسات الرسمية المشاركة في هده العملية , و قد انتهت معظم هذه الدراسات الى ان هناك اختلافا بين الدور الذي تؤديه المؤسسة التشريعية في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية و بالرغم من انها في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية , و بالرغم من انها في الدول المتقدمة لا تبادر بصنع السياسات مثلها مثل نظيرتها في الدول النامية إلا انها تؤدي دورا هاما في التعبير عن مطالب و مصالح المواطنين ما يجعل الحكومة تضع في الحسبان رد فعل هذه الهيئة و ذلك طلبا للتأييد و المساندة و بالتالي لا صفاء الشرعية .

اما في الدول النامية دورها يكاد يقتصر على مساندة الحكومة باعتبارها الصانع الحقيقي للسياسات ويمكن تعزيز دور الحكم الراشد من خلال[1]:

- ✓ ضرورة قبول الانظمة السياسية بمبدأ المشاركة السياسية للمواطنين و تخفيف هيمنة السلطة التنفيذية على ادارة الدولة و بناء الثقة بين المواطن و الحكومة .
- ✓ تطوير نظام العمل المشترك لبناء الدولة ديمقراطية وعادلة بالتنسيق مع الهيئات الدولية من اجل رفع الكفاءة الاقتصادية.
- ✓ اصلاح قطاع العدالة لبناء دولة ديمقراطية وعصرية وتكريس مبدأ دولة القانون.
- ✓ تفعيل المجتمع المدني وتأسيس اعلام حر لما لها من دور فاعل ورئيسي في بناء دولة الحكم الراشد وهذا راجع الى المشاركة في صنع السياسات وتنفيذها.

و اخيرا قطعت الجزائر اشواطا في مشوار البناء و النهضة و التنمية و لكنها في سلم درجات مدركات الفساد العالمي جاءت في المراتب المتأخرة عالميا و عربيا لذلك فإننا نجد ان هناك مجموعة من العوائق لابد ان تعمل جاهدة على تجاوزها اذا ارادت تحسين مستواها عالميا في محاربة الفساد و تعزيز الشفافية و تثبيت اركان الحكم الراشد , و هذه المعوقات تمثلت في :

- ✓ تداخل المصالح الخاصة مع العامة وتغلغل اصحاب النفوذ في توجيه الموارد العامة واستغلالها لمصالح خاصة.
- ✓ نقص التشريعات والقوانين.
- ✓ غياب المعايير في اختبار القيادات الادارية.

[1] طاشمية بومدين، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، ملتقى حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر، شلف، 2008.

- ✓ انتشار ثقافة الفساد وآلياته وغياب دور الاعلام.
- ✓ نقص شفافية المعلومات وعمليات صنع القرار.
- ✓ الاهدار في المال العام و ضعف في تحصيل موارد الدولة .
- ✓ ضبط المجتمع المدني باستمرار و محاولة الهيمنة عليه و التدخل بشؤونه .
- ✓ سيادة نمط الدولة الريعية او شبه الريعية واعتمادها على عنصر وحيد (النفط) جعل الدولة تكون معينة بشكل رئيسي فقط بإعادة التوزيع بدل ان تكون مهتمة بالإنتاج.
- ✓ تضخم الجهاز البيروقراطي وترهل الادارة وانخفاض الانتاجية.
- ✓ غياب المؤسسات الرقابية وضعف القوانين ونظم القضاء والخدمات المتعلقة به.

اما عن الدور المنشود في تحقيق الحكم الراشد ففي الجزائر توجد عدد من الاجهزة المؤسسية التي يجب ان تمارس دورها في الحكم الراشد , و قد بادرة الجزائر في انشاء هيئة مكافحة الفساد بعد المصادقة على اتفاقية الامم لمحاربة الفساد , و توفير نظام سياسي يتناسب مع مبادئ الديمقراطية و المشروعية ,يقدم كل منها برنامجا متكاملا لإدارة الدولة و بناء شفافية في اجراءات نشأتها و عملها و نشاطها و حركتها و وسائلها و قراراتها وفق ما يتناسب مع البرامج و الاهداف العامة للتنمية الشاملة لتعزز مفاهيم المواطنة و الانتماء و تكريس الديمقراطية و العدالة كأبعاد للتنمية المستدامة و تطوير القوانين لتحقيق الرقابة على المال العام من جهة و لتستقطب رأس المال المحلي و الاجنبي للاستثمار من جهة اخرى ، من شأنها ان تحقق الحكم الراشد في البلاد وفق المعايير الدولية لخدمة التنمية المستدامة.

خاتمة الفصل الثالث :

إن الاقتصاد الجزائري مرشح لتسجيل نتائج إيجابية من خلال التطور الذي لحظناه بشأن بعض المتغيرات المتعلقة بالنمو أو بمتغيرات أخرى. ومن خلال تحليل مؤشرات التنمية في الجزائر توصلنا الى تحقيق إنجازات وتطورات في مجال التنمية المستدامة شملت بعض النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و من أهمها:

- ارتفاع مستوى الدخل.
- تحسين مستوى الخدمات الصحية والسكانية .
- انخفاض مستوى الامية وزيادة حصة المرأة في التعليم والشغل.
- انخفاضا نسبيا في معدل النمو السكاني وارتفاع متوسط عمر الفرد.
- إنشاء وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية.
- تعزيز التعاون الاقليمي خاصة منطقة التجارة الحرة .
- الاهتمام بالبيئة والصحة والإعلام والخدمات.

إن هذه المؤشرات تحدد الهيكل التحفيزي للأعوان الاقتصاديون ومن المحتمل أن يكون لها تأثير على طبيعة السياسات الاقتصادية ونمو الاقتصاد وفي المجالات المتعلقة بالاستقرار ومراقبة الفساد وانتشار الرشوة وإبرام الصفقات والفعالية الحكومية وسيادة القانون.

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة إلا أنه يتوجب عليها التوجه نحو السعي الى تسريع الاصلاحات الاقتصادية وخاصة المتعلقة بالحكم الراشد والمساءلة والشفافية والاستقلالية، وكدا الاستفادة من ثورة الاعلام والمعلومات وبالتالي نقل الاقتصاد الجزائري من ارتباطه بالنفط الى اقتصاد يعتمد كذلك عل شفافية المعلومات وحرية الاعلام.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

تعيش الدول العربية تباطؤا في معدل نموها مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم،و تتعدد الاسباب التي أدت الى هذا الوضع إلا أن طبيعة نظام الحكم في هذه الدول لا يشجع على الاستقرار و التنمية بقدر ما يساعد على تفشي كل مظاهر الفساد.وتبني منهج الحكم الراشد من شأنه أن يساعد هذه الدول على تحقيق التنمية المستدامة وذلك في اطار برنامج الأمم المتحدة الانمائي،ويتطلب هذا الأمر جهودا كبيرة للإصلاح الإداري والاقتصادي والسياسي على وجه الخصوص.

رغم الجهود الكبيرة المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الحكم الراشد والانفتاح على الاقتصاد العالمي وتعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي فالنقائص مازالت كبيرة،ومن أجل تحقيق التنمية الشاملة يجب القيام بمجموعة من الاجراءات في تسيير النظام الاقتصادي والاجتماعي لأجل تحقيق مطالب الديمقراطية والشفافية وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

والحقيقة أن التنمية لا يمكن تحريكها إلا من خلال إرساء مبادئ الحكم الراشد الغائب في غالبية الدول نظرا لطبيعة الحكم وغياب الشفافية في تسيير أمور الدولة بالإضافة الى انعدام الآليات الكفيلة بضمان التداول على السلطة وتنمية الديمقراطية. لكن وضع استراتيجية ورؤية مستقبلية للتنمية الاقتصادية لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية يستدعي معرفة الحالة الراهنة لمؤشرات التنمية ومقدار واتجاه التغيرات التي طرأت عليها في ضوء الضغوط الناتجة عن العمليات التنموية المختلفة والقوى المحركة لها.ورغم وجود الكثير من المبادرات ومشاريع الاصلاح إلا أنها تبقى رهينة التجاذبات السياسية التي مازالت تعرقل مشاريع اقامة الحكم الراشد بسبب المصالح الشخصية والرؤى الضيقة للأطراف السياسية.

إن تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف في استراتيجية التنمية في الجزائر،حسبما أوضحته مؤشرات التنمية المستدامة التي تم استعراضها يستدعي تبني جملة من المقترحات،من أهمها:

- إنشاء مجلس أعلى للتنمية المستدامة يتولى تسهيل تكامل السياسات وتنسيق البرامج والإشراف على عملية التنمية المستدامة،ويقترح الخطط والبرامج المتعلقة بها والتي تبلور استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة.

- تشجيع ودعم الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات غير النفطية الذي يعد مدخلا رئيسيا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتأمين متطلبات التنمية المستدامة.
- إنشاء قاعدة معلومات بخصوص مؤشرات التنمية المستدامة على أن يجرى تحديثها باستمرار وإعداد تقارير وطنية معينة بمؤشراتها وأبعادها بصفة دورية للوقوف على جوانب القوة ونقاط الضعف في تطبيقات التنمية المستدامة.
- العمل على تبني استراتيجيات وسياسات تهدف للارتقاء بمخرجات البحث العلمي والتطور التكنولوجي.

و فيما يتعلق بمسار التنمية و الاصلاحات التي تشهدها الجزائر توحي إلى تحسن غالبية المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية ,وقد شملت هذه التحسنات جميع مجالات الاقتصاد الوطني، ويعود فضل ذلك إلى النتائج التي تحققت من خلال تطبيق مختلف الاصلاحات الاقتصادية ،الاجتماعية,السياسية التنظيمية و التشريعية التي ترتكز على مبدأ الحرية الاقتصادية,وقد شملت هده التحسنات أهم المجالات التالية :

- تطور مؤشر التنمية البشرية بنسبة ارتفاع قدرها 13%،ويبرز هذا الارتفاع في التطور المستمر والشامل لمستوى التنمية البشرية للسكان في مجال الصحة والتربية.
- تحسن مستويات التعليم والمعرفة وانخفاض نسبة الامية.
- انخفاض معدلات الفقر.
- انخفاض مستويات البطالة على الرغم من تزايد القوى العاملة و خريجي الجامعات،فقد انخفض هذا المعدل نتيجة سياسات دعم التشغيل.
- تحسن الناتج الوطني الخام نتيجة ارتفاع اسعار المحروقات على المستوى العالمي،مما أدى إلى تحسن الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد.
- استمرار تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة نتيجة تطور قوانين الاستثمار،بالإضافة الى عودة الأمن والاستقرار الى الوطن الذي يعتبر أهم معيار لدخول الاستثمار الاجنبي.

ولقد أدت الاصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية التي طبقتها الحكومة من اجل إعادة التوازن على المستوى الكلي وبعث حركة النمو إلى النتائج الايجابية،ولكن ليس بالقدر الذي كان مسطر له، وتبقى هذه النتائج سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي وحتى السياسي والتنظيمي ضعيفة بالإمكانيات التي تتوفر في أيدي السلطات

الخاتمة العامة

من وفرة مالية ورأس مل يشري...،الخ،وكل هذا ناتج عن غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة لأصحاب القرار وتفشي الفساد وإهدار المال العمومي وغياب الشفافية،نظرا لعدم مشاركة المجتمع المدني في العمليات السياسية بقوة من خلال كل أنواع مؤسساته وقوة الصعوبات التي تواجه المجتمع من دخول العالم السياسي.
وأمام هذا الوضع،على الحكومة أن تفسح المجال لمبدأ الحرية السياسية،بالإضافة الى اصلاحها الشامل لكل مؤسسات الدولة من أجل تعزيز الديمقراطية والشفافية لمحاربة كل أنواع الفساد الذي يعتبر أهم معوقات التنمية وإعادة رسم توجيه اداري سليم.

وسعيا نحو بناء حكم أكثر تجاوبا و خضوعا للمساءلة وتعزيز الشفافية وتمكين الديمقراطية,و في سياق تقليص دور الحكومة واعتماد نهج المشاركة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والسلطات المحلية غير الحكومية،فإن تطبيق أية خطة تنموية في الجزائر يتطلب نظاما للحكم يتسم بالشفافية و الجدية والمشاركة ,يكون مؤسسا على مبادئ سيادة القانون ومؤمنا الحماية للحقوق المدنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية معتمدا في ذلك على ادارة عامة تتسم بالكفاءة , المساءلة عن أدائها و بقبول مشاركة الجميع في اتخاذ القرار.ومن الواضح أيضا أنه لا يمكن تحقيق تقدم في مجال ترقية الديمقراطية و الحكم الراشد والمشاركة في اتخاذ القرار اذا لم يكن هناك عمل موحد ومتزامن من أجل تحقيق نتائج إيجابية في مجالات أخرى،خاصة فيما يتعلق بمجالات التعليم ومحاربة الفقر.

ومن بين التوصيات التي يجب أن تأخذها الجزائر لتحقيق تنمية مستدامة ما يلي :

- محاولة الاستفادة من التجارب الرائدة في تطبيق الحكم الراشد.
- تطوير أنظمة المعلومات من خلال استخدام أحدث التكنولوجيات.
- العمل على نشر ثقافة الحكم الراشد.
- الاستثمار في رأس المال الاجتماعي و المؤسساتي.
- تحديد اطار للحكم الاقتصادي الصالح وركيزة للتنمية الاقتصادية على المدى المتوسط و البعيد.

ختاما لتمكين مبادئ و معايير الحكم الراشد ننطلق من محاربة الفساد أولا ثم ترسيخ الديمقراطية و العدالة و المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة .

قائمة المراجع

الكتب

- إبراهيم عبد الجليل، البيئة والتنمية، دار المعارف، القاهرة، 2002.
- الحداد عوض، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، دار الاندلس، الإسكندرية، 1993.
- د. حسين كريم، مفهوم الحكم الراشد "الفساد والحكم الصالح في الدول العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية.
- دريد محمد السامراء، الاستثمار الأجنبي" المعوقات والضمانات القانونية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- دوجلاس موشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستشارات الشفافية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000.
- زايري بلقاسم، الحكم الراشد والكفاءة الاقتصادية، دفاتر مخبر البحث، إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، العدد 2، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، أبريل 2006
- زكريا طاحون، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، مطبعة ابن عابدين، طبعة الأولى، قاهرة، 2005.
- سعيد جلاب، حسين تالي، تقديم اتفاقية الشراكة العربية الأوربية في جوانبها الزراعية والدروس المستفادة والتوجيهات المستقبلية، تجربة الجزائر، 1999.
- سليمان الرياشي، دراسات في التنمية العربية "الواقع والآفاق"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1993.
- عبد الرحمان الهيثي، التنمية المستدامة "الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات نموذجا"، مركز الإمارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2009.
- عبد الرحمان الهيثي، حسين إبراهيم المهندي، التنمية المستدامة في دولة قطر "الإنجازات والتحديات"، اللجنة الدائمة للسكان، الطبعة الأولى 2008.
- عبد القادر محمد عبد القادر، قضايا اقتصادية معاصرة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005.
- عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زيطة، التنمية المستدامة" فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار الصفاء، عمان، 1999
- كامل عبد المالك، ثقافة التنمية، دراسة في أثر الرواسب الثقافية على التنمية المستدامة، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة الحضرية العامة للكتاب، 2008.
- محمد حسام السعدني، المشاكل والمعوقات التي تواجه قيام السوق العربية المشتركة، 2000.

- محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2002.
- نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية" مبادئ والممارسات"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003

رسائل الدكتوراه والماجستير

- حاجب فاطمية، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر(2005-2014) رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2005.
- بروسي رضوان، الديموقراطية والحكم الراشد في افريقيا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009/2008.
- حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الوطن العربي واشكالية التنمية المحلية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012.
- حميدة بوعشمة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، حالة الجزائر، رسالة الماجستير "إدارة أعمال والتنمية المستدامة"، جامعة سطيف، 2011 /2012
- سليم بركات، الحكم الراشد من منظور الآلية الافريقية لتقييم من طرف النظراء، رسالة ماجستير في القانون فرع: الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2008/2007.
- عبد الله الحريتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة "حالة الجزائر 1994-2004" رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2005.
- عيسى مرازقة، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007.
- محمد فال ولد فال مكط، الحكم الراشد وتحقيق التنمية في دول الجنوب "حالة موريتانيا"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية "إدارة أعمال"، جامعة تلمسان، 2008/2007
- مناد علي، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية من خلال حوكمة الشركات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2006.
- نورة شرع، سياسات الإصلاح لتجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة غرداية، 2010.
- يحي مسعودي، إشكاليات التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية " تحصص: نقود ومالي"، جامعة الجزائر، 2008 /2009.

المجلات

- صالح الفلاحي، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر، مجلة الحقيقية الصادرة عن جامعة أدرار، العدد 2، مارس 2003.
- عبد الرحمان الهيثي، مؤثر الاستدامة البيئية وموقع الدول مجلس التعاون الخليجي فيه، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 430، أبو ضبي، يونيو 2006.
- مجلس الامة، دور البرلمان في في الوقاية من الفساد، مجلة الفكر البرلماني، العدد 11، يناير، 2006.
- محمد علاء عبد المنعم، مستقبل التعاون الدولي في ظل قمة الأرض، مجلة السياسات الدولية، عدد أكتوبر 2004.
- مصباح بلقاسم، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة، العدد 18، جوان 2015.

واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي، المجلة الجزائرية للدراسات، العدد 02، 2007

الملتقيات والاعمال الدراسية

- بشير مصطفى، الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والإدارة الرشيدة، الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 09/08 مارس 2005.
- بوزيد السايح، أثار تطبيق النظام الجديد للتجارة الدولية على البيئة والتنمية المستدامة، مداخلة في الملتقى السابع حول "تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة"، 11/10 ماي 2010، جامعة سكيكدة، الجزائر.
- حرفوش سهام، يوباية ذهبية ريمة، صحراوي إيمان، الإطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسها، مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، يومي 8/7 أفريل 2008.
- الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر، جامعة شلف، 2008.
- د. زبير عياش–أ. أميرة بن مخلوف، الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، الملتقى الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25–26 نوفمبر 2013.
- رحمانية سعيدة، مستقبل التنمية المستدامة في ظل الحكم الراشد، جامعة قسنطينة، تحليل الواقع في الجزائري.

- ريمة خلوطة، سلمى قطاف، مساهمة التنمية المستدامة البشرية في تحقيق التنمية المستدامة، ملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للوارد المتاحة، جامعة سطيف، 8/7 أفيل 2008.
- زايري بلقاسم، الحكم الاقتصادي الرشيد، مداخلة ضمن فعالية الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 9/8 مارس 2005.
- سايح بوزيد، معضلة الفساد الإداري وتدابير مواجهتها من خلال معايير الحكم الراشد، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الربع بعنوان" التحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تدويلها"، جامعة المدية، يوم 10و 11 مارس 2010.
- طاشمية بومدين، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، ملتقى حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر، شلف،2008.
- عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر الدولي "للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة" 7-8 أبريل 2008، جامعة سطيف.
- قالي نبيلة، التنمية من النمو إلى الاستدامة، مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد، جامعة سطيف، 8/7 أبريل 2008.
- كربالي بغداد، نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، يناير 2008.
- نسيمة عكا، دور الحكم الراشد في التنمية، الملتقى الدولي حول الحكم الراشد واستراتيجيات التغير في العالم النامي، جامعة سطيف، 09/08/ أبريل 2007.

التقارير

- الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية" إرشادات لإعداد استراتيجية وطنية مستدامة في الالفية الجديدة"، ورقة المعلومات الأساسية رقم 13، نيويورك، 2002.
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا: الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال افريقيا، الجزء القاني، 2005.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" أهداف التنمية الألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية"، تقرير التنمية البشرية في العالم، برنامج الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، بيروت، مطبعة كوركي، 2003.
- البنك الدولي لسنوات: 2009.2010.2011.

- تقرير CNES ,2008.
- تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا" الحكم الراشد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا" البنك الدولي"، 2003.
- السد أحمد النجار، تقرير الاتجاهات الاستراتيجية الاقتصادية، 2006.مركز الدراسات السياسية، 2006.
- عبد المجيد عبد الحفيظ سليمان، الحكم الصالح أو الحكم الجيد في الإدارة الرشيدة والإصلاح الإداري والمالي، منشورات المنظمة العربية لتنمية، مصر، 2009.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي " النتائج العامة لتقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة 2008.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي، لسداسي الثاني، الجزائر، 2004.
- مجلس الامة، الفكر البرلماني، برنامج الحكومة امام مجلس الامة، العدد السادس، الجزائر، 2004.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، 1998.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، النتائج العامة لتقرير الوطني للتنمية البشرية سنة 2008.
- مشروع برنامج الحكومة، مصالح رئيس الحكومة، الجزائر، 2003.
- منظمة الشفافية الدولية، المركز اللبناني لدراسات، بيروت، 2005.

القوانين

- الجمهورية الجزائرية، قانون 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، العدد 14، 2006..

المراجع باللغة الأجنبية

- Le plan de la relance économique ,les composantes du programme. op-cit , Alger.
- BENNISAD HOCINE , le reforme économique en Algérie.
- CNES , rapport national 1996-1998.
- Rapport national sur le développement humaine en Algérie 2007
- Khaled Hamrouni ,développement durable et pme , première rencontre internationale économie de l'environnement ,Annaba ,2007,p10

مواقع الانترنيت

- hhp://kamtakji.com/figh/files/economics/60338.doc
- hhp://madjiabdnou/maktoobblog.com/43673
- hhp://socialscience2009.wikispaces.com.
- hhp://www.maroc- ecologie.net/php ?article 270.
- hhp://www.ops.dz/ar/economie/25682.le 16/05/2016.
- hhp:/hmsalgeria.net/download/tahawol- dimokrat-algeria.pdf
- http://islamfin.go-forum.net
- Rvdh 2007 ; cnes ; 2008
- www.maroc.eciligie.mer/article;php3id-article=124.
- www.mincommerce.ov.dz/areb/fivhies/proscomcar.pdf
- www.oliklil.com//vb/showthread.php?t=42703
- www.oursenis.com/vb/showthread.php?t=46382
- www.premiereministre.gov.dz/arabe/media/pdf
- **www.UNDP.org.**
- www.wssinfo.org

الملخص:

عرف الحديث عن موضوع التنمية المستدامة و الحكم الراشد في العالم اهتماما متزايدا خصوصا بعد صدور تقارير الأمم المتحدة ،والهدف منه هو التركيز على أبعاد التنمية المستدامة بالاعتماد على مرتكزات الحكم الراشد. ومن خلال تحليل مؤشرات التنمية في الجزائر بالاعتماد على آليتي الشفافية والمساءلة كأهم مرتكزات الحكم الراشد،توصلنا الى تحقيق انجازات وتطورات في مجال التنمية المستدامة شملت بعض النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومن أهمها:ارتفاع مستوى الدخل،تحسين مستوى الخدمات الصحية و السكانية،انشاء وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية.

الكلمات المفتاحية:التنمية المستدامة،الحكم الراشد،الجزائر.

Le résumé:

Dont la conversation connu le thème du développement durable et la bonne gouvernance dans le monde a augmenté l'attention, en particulier après la publication des rapports de l'ONU, l'objectif qui doit mettre l'accent sur les dimensions de développement durable basé sur la plate-forme pour une bonne gouvernance.

Par l'analyse des indicateurs de développement en Algérie sur la base des mécanismes pour la transparence et la responsabilité des fondements les plus importants de la bonne gouvernance, nous devons réaliser les accomplissements et les développements dans le domaine du développement durable qui comprenait certains droits économiques, sociaux et environnementaux, entre le niveau le plus important: le niveau élevé de revenu, d'améliorer la sécurité sociale et le niveau de la population, la mise en place et le développement de l'environnement

Mots-clés: développement durable, la bonne gouvernance, l'Algérie.

The summary:

Whose conversation known the subject of sustainable development and good gouvernance a round the world has increased attention, particularly after the issuance of UN reports, the objective which must focus on sustainable development dimensions based on Platform for good governance.

By analysis of development indicators in Algeria based mechanisms for transparency and accountability of the most important foundations of good governance, we must realize the achievements and developments in the field of sustainable development which included certain economic , social and environmental, among the most important level : the High level of income, improve social security and standard of the population, the establishment and environmental development.

Keywords: sustainable development, good gouvernance, Algérie.